بسم الله الرحمن الرحيم
القاضي
في المنطق
بتحشية جديدة للفاضل العلامة محمد حبيب الله
لأكوزي الكهداري النقشبندي السليمان خيلي
ناشر
امیر حمزہ کتب خانہ
گانسی روڈ۔ کوئٹہ

مع النظر الثانی والحواشی الجدیدة علی
علی منہیات العلوم للفاضل العلامة
محمد عبید اللہ الکندھاری الایوبی ۱۴۲۴

بسم اللہ الرحمن الرحیم

سبحانک اللہم انا نعوذ بعفوک من عقابک

ونعوذ برضاک من سخطک ونعوذ بک منک جل وجہک

لا احصی ثناء علیک کما اثنیت علی نفسک ونستغفرک لما عصیناک انت

غفار ذنوب عبادک ستار عیوب عصاتک لانک قلت فی کلامک المنزل

علی افضل عبادک قل کل یعمل علی شاکلتہ ونسألک ان توفقنا لان یکون سبیل رضاک نعم المعین انت لعبادک

ان تخصصنا بانواع عطایاک من فضلک وکرمک انت اکرم الاکرمین وارحم الراحمین ونتضرع الیک ان تصلی

علی اکرم مخلوقاتک وافضل اصفیائک سید المرسلین وخاتم النبیین رحمۃ للعالمین غیاث العالمین شفیع المذنبین

بسم اللہ الرحمن الرحیم

سبحانک اللہم انا نحمدک بآلائک ونشکرک بنعمائک لک الحمد والمنۃ انک فاطر

الملک والملکوت ومنک السبیل الی الجبروت واللاہوت ومنک البدایۃ والیک النہایۃ

وانت بکل شیء علیم یسبح لک ما فی السموات والارض وانت العزیز الحکیم ومن

یشکر فانما لنفسہ ومن یکفر فعلیہ انک غنی حمید انت الملک لا الہ الا انت

سبحانک لا شریک لک انت ربی وانا عبدک ظلمت نفسی واعترفت بذنبی فاغفرلی

ذنوبی جمیعا انہ لا یغفر الذنوب الا انت واہدنی لاحسن الاخلاق لا یہدی

لاحسنہا الا انت لبیک وسعدیک والخیر کلہ فی یدیک والشر لیس الیک

انا بک والیک تبارکت وتعالیت لا منجا منک ولا ملجأ الا الیک انک احد لا شریک لک

عہ قولہ الجبروت صفات الافعال کالتخلیق والترزیق وغیرہا عہ قولہ اللاہوت ہو الذات

علی ما صرح بہ الاصفہانی فی شرح الطوالع لکن المراد بہ ہہنا صفات الذات کالحیوۃ والعلم ونحوہما منہ ۱۲

٢

besturdubooks.wordpress.com

صمداً ضد لک متوحداً لا ند لک سرمدی ازلی لا اول لک دهری ابدی لا آخر لک اللهم نسألک ذوارف العوارف وحقائق المعارف ونعوذ بک من الغوایة والغباوة انک انت الجواد الکریم والفیاض الحکیم ونبتغی منک ان تخصص اکرم الموجودات من النفوس القادسات واعلم الهدات الیک بالباقیات الصالحات سید المرسلین خاتم النبیین سیدنا ونبینا محمد رحمة للعالمین وآله الاکرمین وخلفائه الراشدین وازواجه امهات المؤمنین وسائر الفرق من المهاجرین والناصرین باتم صلواتک واکمل تحیاتک واعظم برکاتک انک ذو الفضل العظیم والطول القدیم یا مجیب الداعین برحمتک یا ارحم الراحمین **اما بعد** فیقول العبد العاصی الراجی الی رحمة ربه القوی تعالی وتبارک **محمد مبارک** بن محمد دائم اللاهی الفاروقی مجدا والکوفاموی مولدا اعلم ان علم الصناعة لما کان ابین العلوم تبیانا واوفرها شأنا وکانت الرسالة التی الفها النحریر المحقق والحبر المدقق الشیخ الکامل محب الله البهاری بین بین صحفها صحیفة ملکوتیة تجری منها انهار من العلوم الحقیقیة لاقرباء الردعیة مصفاة للبیان فی مرقاة التبیان مرآة للعیان فی مشقات البرهان مستترة عند اخلاء الروع ومتداولة بین اقرباء العقلیة ورأیت الطالبین یحملها جما غفیرا والراغبین الی شرحها الفا کثیرا واولئ کنت بین الاعصار متفردا فی حل عویصاتها وکشف معضلاتها لکنی اقدم فیه رجلا واؤخر اخری استقصارا عن درک هذا الوطر وآخذا سبیل الحذر فقد سألنی من لا یسعنی مخالفته فشمرت عن ساق الجد لحل معاقد مشکلاتها وفتح ابواب مغلقاتها شرحا یریم به حق الیقین فی تقویم القوانین عاریا عن الاباطیل

عه قوله ذوارف العوارف ای العطیات السائلة یقع ذرفت الدمع ای سال والعوارف جمع عارفة وهی العطیة والمراد بها الوجودات الخاصة وما یتبعها من الکمالات کذا حقق السید السند ۱۲ منه

الوجود الذهنی نفس الشئ كلام مسلق بالفسانية نفس الانسان فيكون ثابتا في الاعيان الا في الاعيان كما هو مذکور فی الاجزاء مولانا محمد یوسف رح

وايضا لا يتصور له تعالى اجزاء ينحل وينقسم اليها كالجسم فانها من صرافة القوة ومحوضة

اقول هذا من تبيل توفية المقام حقه والا فلا حاجة الى البيان بهذه الاجزاء لان الكلام

الفعل فلا يتصور وجوبها وايضا هي لذوات هيولانية وهو تعالى مقدس عنها اعلم

انه تعالى كما هو واحدي الذات لا تكثر فيه بالفعل ولا بالقوة كذلك يمتنع ان يتالف سبحنه

او ينحل اليه كيف تقوّم وتحلّ حقيقة وحدانية من الواجب تعالى بالذات الى اليه ومن شئ

لا تقرر له ولا وجود له بالذات واليه ولعله من الفطريات قوله ولا يتصور اي شئ بالكنه لامتناع

التحديد ولا بكنهه فانه لما كان وجوده تعالى وسائر صفاته عين ذاته امتنع حصوله في الذهن اذ لو ارتسم لكان

قوله فلا يتصور وجوبها اذ الوجوب يستدعي الفعلية الصرفة بحسب التقرر والوجود المتاز عاعداه وكذا الكل ما يتعلق

بكمال مرتبة فلا يكون شئ منه بالقوة قوله وايضا هي لذوات هيولانية اذ لا بد للاجزاء المقدارية من المادة

القابلة للاتصال والانفصال ولو وهما وفرضا وهي الهيولى كما بين في الحكمة قوله ولا بكنهه اي حضور

الشئ بنفسه للعاقل وهذا شامل للعلم الحضوري والحصولي الذي يكون بتمثل نفس الشئ وارتسامه في الذهن

بلا توسط صورة تكون مرآة للملاحظة سواء كان بالاجمال كتمثل نفس الانسان المحدود في الذهن او بالتفصيل

كتمثل حده في الذهن من غير ان يكون آلة للملاحظة فالعلم بالكنه للواجب تعالى ممتنع مطلقا سواء فرض

من الواجب تعالى او من الممكنات لامتناع التحديد واما العلم بكنهه الشئ للواجب تعالى فهو متحقق

للواجب تعالى لنفسه على سبيل الحضوري الاشراقي واما لغيره فممتنع لما بيناه ١٢ منه رح

لشبههما في امتناع الحل وبهما قد يكونان في البسيط الخارجي الذي يكون له جنس وفصل كالعقل وما قالوا ان التركيب الذهني يستلزم التركيب الخارجي فهو

بهذا المعنى والا فظاهره فاسد لان العقل من جنس الجوهر وله فصل ايضا فيكون مركبا ذهنيا مع انه بسيط في الخارج بالاجماع بمعنى انه ليس مركبا من الهيولى

والصورة بالمعنى الحكمي فاحفظ هذا التفصيل فيفيدك في مواضع شتى وقل من نبه عليه وان كنت في ريب من هذا التفصيل واردت ما خذه فارجع الى شرح

الصدر الشيرازي على هداية الحكمة من مواضع شتى فافهم ١٢ محمد عبد الحليم النقشبندي الافغاني السليماني الالوي المفتي القندهاري غفر له الباري

اطلاق الظل على هذا الوجود مجاز والعلاقة التبعية فى كل منهما ١٢ عبيد

بما هو موجود بوجود غير اصلى هو ظل الوجود يعنى موجود اتساصلا بوجود اصلى لامتناع انسلاخ الذات والذاتيات عن الموجودية فيكون بما هو حاصل فى الذهن واصلا فى الاعيان ولا فى الاعيان معًا وكذا بما هو حاصل فى الاعيان وان ما هو فى الذهن مع تقرره فى الاعيان له ماهية مشتركة بين هذين الموجودين المتمايزين بحسب التشخص والوجود فما كان وجوده وتشخصه عين ماهيته يمتنع وجوده فى الذهن وقد نقل عن ارسطو انه قال كما تعترى العين عند التحدق فى جرم الشمس ظلمة وكدرة تمنعها عن تمام الابصار كذلك تعترى العقل عند ارادة اكتناهه تعالى حيرة ودهشة تمنعه عن تمام الادراك وهو كما ترى كلام خطابى هذا اذا كان مبنيا للمفعول واذا بنى للفاعل فلان علمه تعالى لا يكون الا حضوريا والتصور علم حصولى

عه قوله كذا بما هو حاصل فى الاعيان هذا مبنى على ان جميع صفاته تعالى وكلما يصح اتصافه تعالى به عين ذاته فلو صح له الوجود فى الذهن كان مصداقه نفس ذاته تعالى كما برهن عليه في الحكمة فى موضعه فيكون بما هو فى الاعيان لا فى الاعيان عه قوله وقد نقل عن ارسطو لا يخفى عليك ان هذا قياسين الاول قياس ذاته تعالى على المحسوس اعنى الشمس والثانى قياس العقل على الحس ولا جامع بينهما حتى يوجب اليقين ولو تم لدل على عدم وقوعه لا على امتناعه كما يظهر بادنى تامل سه قوله اذا بنى للفاعل هذا الاحتمال غير ظاهر لاينا سب السباق والسياق لكنا ذكرناه ليكون ذريعة وتمهيدا لذكر مسألة علم الواجب ١٢ منه

٧

ذاتيا او انفكاكيا تحرز عن الجعل المستحيل فيه تعالى فعلمه بها اما الصور الاخرى مثلها فيتمادى لا الى نهاية بالفعل وهى منكشفة عنده تعالى بنفسها فمناط تعقلها الاجمالى البسيط هو ذاته تعالى وتعقلها التفصيلى هو وجودها وهى متعلقة به سبحانه تعلق الاشياء التى هى ذوات تلك الصور من غير فرق فتلك الاشياء حاضرة عنده تعالى بذاتها لا بتبعية الصور لانها معلولة له تعالى فيكون وجودها وجود المعلول للعلة وهو يكفى للمعقولية

قوله تحرز عن الجعل آه هذا بالنظر الى ان الجاعل هو سبحانه تعالى بخصوصه واما بالنظر الى مطلق الجاعل القادر مع عزل النظر عن الخصوصية فلاستحالة تعلق الجعل بالمجهول عندهم وانما قيدنا الجاعل بالقادر لان الجعل قد يطلق على مطلق الاقتضاء والافادة ولو بلا علم وروية كافادة الشمس للضوء واقتضاء الملزومات للوازم وانما اخترنا الوجه المخصوص بالبارى تعالى لئلا يتوهم ان استناد تلك الصور اليه تعالى مثل استناد اللوازم الى الملزومات فلا يستلزم سبق العلم ما بعد الجعل بالمجهول غير مستحيل فى مطلق الفاعل والمقتضى فتفكر

قوله نفسها اى بلا واسطة صور اخر لانها مبدأ الانكشاف فيها

قوله فمناط تعقلها آه اعلم ان للعلم معنيين اجمالى وهو العلم الحقيقى الذى به الانكشاف وهو فى الواجب عين ذاته وتفصيلى وهو وجود الشئ المعلوم للعالم وما هو صفة الكمال هو الاول والمشهور ان الثانى هو الاول فى علمنا بالاشياء الغائبة عنا وقيل هى الحالة الادراكية والحق ان عقولنا نورانية من حيث التجرد بها ينكشف الاشياء عند وجودها لها بالانطباع كما انها منكشفة عنده سبحانه لوجودها له مع اسمه بالمعلولية فمناط انكشاف الاشياء فى الواجب تعالى والممكن نفس وجود العالم النورانى لا غيره فعلمه تعالى لذاته ولغيره نفس ذاته تعالى وهو وجود بحت ونور حق وعلم الممكن لذاته ولغيره هو وجوده النورى من حيث استناده اليه تعالى فتفكر فانه الحق

قوله البسيط اعنى مبدأ الانكشاف الذى هى ذوات تلك الصور لان مناط معلومية الصور هو نفس وجودها له تعالى بالمعلولية وكذا مالها الصور فهو حاضر عنده تعالى بلا توسط الصور ووجود الشئ للشئ بالعلية اقوى من وجود الشئ بالناعتية ١٢ منه

اقول لا ينبغى ان يتوهم من لفظ الاجمالى الاجمال الذى فى علمنا بالاشياء اجمالا وهو العلم مع عدم امتياز الاشياء كعلمنا بجميع افراد الانسان بمفهوم لان ذلك العلم فى الحقيقة مشوب بالجهل بل الانكشاف فى علمه الاجمالى انكشاف تام بحيث لا يغيب عن

besturdubooks.wordpress.com

ان يكون الشئ موجودا بالفعل لذات مجردة فالشئ المقدس عن المادة اذا كان موجودا لنفسه

(ترك قيد وغوا شيها اكتفاء بما سبق ١٢ ع)

كان عقلا وعاقلا ومعقولا فادراكه لذاته لا يزيد على وجوده بل على ماهيته فقط اذا كانت غير الوجود

(اى علما وعالما ومعلوما ترك اللفظ المشهور تنبيها على الاتحاد ١٢ حيدر)

فالقدوس الحق فى اقصى مراتب التجرد اذ هو وجود بحت قائم بذاته متقدس عن الماهية فضلا

عن المادة فهو لا محالة ظاهر لذاته بنفس ذاته فهو عقل و عاقل ومعقول لا يزيد تعقله على ماهيته التى

(من العلويات والسفليات ١٢ ع)

هو الوجود وجملة الجائزات ليست ماهيتها وموجوديتها ارتباطية الذات الوجود بالقياس اليه تعالى فهى معلومة

(المكنات بالامكان الخاص ١٢ ع)

له تعالى بذواتها لا بصورها فالموجودات باسرها من حيث الوجود الرابطى معلومة وصورعلمية له تعالى فعلمه تعالى

(سواء كانت قائمة بذاته تعالى كما ذهب اليه ارسطو او قائمة بذواتها)

الاجمالى بتلك الاشياء نفس ذاته تعالى وعلمه التفصيلى بمعنى الحاضر عند المدرك بنفسها فهى معلومة له تعالى من جهتين

عــه قوله فادراكه اى الادراك بالمعنى المصدرى واما بمعنى الحاضر عند المدرك فهو نفس الشئ المعقول ١٢ منه

واما الجائزات فليس لها عينية الوجود ولا الادراك بوجه من نحوى العينيين كما لا يخفى

الشيئين اما بالذات كما فى الدور المصرح او بالواسطة كما فى الدور المضمر على ما بين فى محله ١٢ع

ولو بنى للفاعل فمعناه لم يلد وبيانه ان الوالد والولد متكافيان ومتماثلان والواجب
(ذكر هذا الاحتمال مع كونه خلاف الظاهر للسباق لبيان تنزيهه تعالى من الوالدية ايضا ١٢ عبيد)
ليس بمتكافٍ لواجب آخر وللممكن لا يماثله وهو ظاهر وبيان الاول ان معنى التكافؤ
ان لا يتصور تحقق احدهما وتعقله الا بان يتحقق ويتعقل الآخر معه فلا يكون الا بحسب
علاقة ذاتية بينهما بالعلية والمعلولية او معلوليتهما لامر ثالث يوقع بينهما ارتباطا
افتقاريا وسياتى ان شاء الله تعالى وهذه العلاقة لا تمكن بين القيومين الواجبين لذاتيهما
(اى حقيقة الواجب الوجود ١٢ع)
وقد يستدل على نفى التماثل بينهما بان حقيقته ليس الا نفس وجوب التقرر والوجود

عــــه قوله ومتماثلان فان قيل المرأة الحبلى يتولد منها الحية كما تدل عليه المشاهدة ويتولد البغل من الحمار
والفرس فلا يجب التماثل بين الولد والوالد قلنا المراد بالتماثل ههنا المشاركة فى الاوصاف النفسية
وان لم يكن تمام ماهية المتماثلين فيشمل المشاركة فى الجنس دون الاتحاد فى الماهية النوعية ١٢ منه
(اى دون الاتحاد فى النوع فقط ١٢)

بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ١٢

عن مجده فان مالم يمتنع جميع انحاء عدم الممكن لم يترجح الوجود وهذا الترجيح هو وجوبه السابق

على الوجود ومن جملة انحاء عدم المعلول عدم علته الموجبة فلا تكون ممكنة او هي متساوية الطرفين

كالمعلول فلا يمتنع بها عدمه وبالجملة لا وجود الا بالوجوب وهو بامتناع جميع انحاء العدم

ولا امتناعها الا من تلقاء الواجب بالذات فكل ما حق جوهر ذاته الجواز لا يستطيع

ان يكون جاعلا الشيء من الاعتبارات اي اعتبار كان فالله تعالى خالق كل شيء من الكليات

والجزئيات بمعنى انه تعالى ابدعها من الليس الصرف وبطلان الذات الى الايس وتقرر الحقيقة

وهي كما انها مفتقرة اليه تعالى في الموجودية كذلك مفتقرة اليه تعالى في سنخ الحقيقة بل الافتقار

في الوجود لا يرجع الى معنى محصل سوى الفاقرية بحسب اصل الماهية وسنخ التجوهر فان الوجود نفس

صيرورة الذات وليس هناك شيء يؤخذ منه ذلك المفهوم غير الذات المتجوهرة فالافتقار في

الوجود هو الافتقار في سنخ التقرر فالامكان هو السبب المحوج الى مجعولية الذات بالجعل البسيط

لان الطبائع المرسلة متقدمة في التقرر وقبول الوجود بالنسبة الى الجزئيات فان جعل الجزئي وان كان بعينه جعل الكلي فان التقرر والموجود في العين بافاضة الجاعل امر واحد يحللها العقل الى ماهية مرسلة ومخلوطة بالوجود والتشخص المنتزعين عنها بعد الفعلية لكن الطبائع المرسلة غير مرهونة الوجود بتمارد الامكانات الاستعدادية كالزمان نفسه ومحله وحامل محله والجواهر المجردة وانما التعاقب والتجدد في الجزئيات الحادثة الزمانية بحسب الاستعداد الزماني وملاكه ملاقة الامكان الاستعدادي وحركة المادة في الاستعدادات فالامكان الذاتي ثم ملاك فيضان الوجود عن مدبر العالم على خلاف امر تلك الجزئيات ومن ثم تسمعهم يقولون ان الطبائع بما هي هي موجودة بوجود الحق وقبل الكثرة لان تقررها ليس الا بجاعلية الله تعالى غير مرهونة الوجود بالامكان الاستعدادي بخلاف الشيء الطبعي المكتنف بعوارض المادة وقال في الحاشية فيه اشارة الى ما هو الحق من القول بالجعل البسيط

عــه قوله ومعنى آه جواب سؤال يرد على ظاهر عبارة المتن وهو انه لو كان المراد من التقدم التقدم بالذات فلا حاجة الى قوله لكن الطبائع المرسلة آه لان هذا النحو من التقدم ثابت للطبائع المرسلة بالقياس الى جزئياتها الغير المرهونة الوجود ايضا كطبيعة العقل وافرادها فما الحاجة الى ان الطبائع غير مرهونة الوجود والجزئيات مرهونة وان كان المراد التقدم بالزمان فهو مخصوص بالطبائع الحادثة العنصرية والظاهر هو التعميم وحاصل الدفع ان المراد من التقدم اعم من ان يكون بالذات فقط كما في طبائع الجزئيات القديمة او يكون بالزمان ايضا كما في الطبائع الجزئيات الحادثة فالحاجة الى قوله لكن آه انما هو لاثبات التقدم الزماني في هذه الاجزاء بالقياس

(هذه العبارة مبالغة في بيان ماهية الجعل البسيط وليس المراد ما يدل عليه الظاهر فتدبر ١٢ ع)

بمعنى الابداع اي اخراج الايس من الليس انتهى اقول هذا مختار الاشراقيين والمشاؤون ذهبوا
(اي ما قال في الحاشية لا الحاشية ١٢ ع)

الى انه متوسط بين المجعول والجعول اليه وتحرير محل النزاع ان الاثر بالذات على القول الاول نفس الشئ
(انما بين محل النزاع لئلا يكون النزاع لفظيا ١٢ ع)

من حيث هو هو والوجود والاتصاف اثر بالعرض وعلى القول الثاني هو الاتصاف من حيث
(اي مع قطع النظر عن الوجود وخلط ١٢ ع) (لوجود الشئ بالاتصاف ١٢ ع)

هو غير مستقل بالمفهومية ورابط بين حاشيتيه اي مفاد الهيأة التركيبية والشئ والوجود والاتصاف
(عطف تفسير لعدم الاستقلال بالمفهومية ١٢ ع)

لان هذه الحيثية اثر في ضمن الاثر بالذات وقد يستدل عليه بقوله تعالى وجعل الظلمات
(اي تابع للشئ في الجعل ١٢ ع) (اورده بصيغة المجهول لان الكلام على طرفيه)

والنور وبان الوجود نفس صيرورة الذات ووقوعها في العين او الذهن ومصداقه في
(هذا هو ما اختاره صاحب الافق المبين وتبعه الشارح ١٢ ع) (المعقود)

الواجب تعالى نفس ذاته تعالى وفي الممكن حيثية الاستناد الى الجاعل فاذا كانت الماهية
(اي ما يصدقه ويحكي عنه ١٢ ع) (اي ذات الممكن من حيث الاستناد ١٢ ع)

في نفسها متقررة مستغنية لصدق حمل الوجود عليها في مرتبة ذاتها فلا يكون ممكنا بل واجبا لذاته

عه قوله لان هذه الحيثية آه يعني ان الاتصاف اذا لوحظ من حيث هو بالاستقلال فبلا ملاحظة الطرفان لا
بالعرض فهو مستغن عن الجاعل كسائر الحقائق التصورية فهو اثر بالعرض تابع للاثر بالذات كالماهية والوجود **عه قوله**
بقوله تعالى وجعل الظلمات والنور آه تمسك ان الجعل بمعنى التصيير لا يجوز قصره على مفعول احد بل يجب ذكر كلا مفعوليه والجعل بمعنى
الخلق يستدعي مفعولا واحدا ففي قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اقتصر على مفعول احد فهو بمعنى الخلق لا بمعنى التصيير فافهمه

(فوجود الضوء انما هو باعتبار ... من مقابلة الشمس ١٢ عبيد ع)

٢٩

مثلاً ليس بانسان عند عدمه والشئ يستحيل سلبه عن نفسه او فی الوجود والکلام فیہ الکلام ای لایکون الوجود وجوداً عند عدم المؤثر او التاثیر او فی اتصاف الماهیة بالوجود وهو امر اعتباری لایستند الی المؤثر والجواب ان التاثیر فی الماهیة والوجود والاتصاف تابعان له ولایلزم ان یکون الانسان لیس بانسان عند عدمه بل لیسیة نفس الانسان کما لایکون به الانسان انساناً بل انما یکون نفس الانسان وفرقة ینکرون الغایة المقصودة فقط فان عنوا بها العلة الغائیة والغرض فهو حق والا فکما تری

عه قوله او فی اتصاف الماهیة آه ولم یذکره الکلام المذکور فی الاحتمال الاول والثانی لانه موقوف علی ملاحظة الاتصاف بالاستقلال وقد سبق ان هذا الاعتبار ساقط عن درجة الاعتبار فی مطلق الجعل عند الفریقین ولم یذکر فی الوجود ما یذکره من کونه امراً اعتباریاً لان فی اعتباریته نوع خفاء اذ منهم من ذهب الی ان الوجود بمعنی امر قائم بالموجود قیاماً انضمامیاً والوجود المصدری عارض له عه قوله والجواب ان التاثیر آه بناءً علی الجعل البسیط واما القائلون بالجعل المؤلف فیقولون ان ما یقتضیه الجعل هو ان یکون المجعول امراً عینیاً دون المجعول الیه وما یتعلق به الجعل اعنی الاتصاف وهذا باختیار الشق الثالث عه قوله کما لایکون به ای بالتاثیر والجعل للعه قوله وفرقة ینکرون آه لعل انکارهم للغایة مبنی علی ان الفاعل لوجود العالم کله هو الواجب تعالی الموصوف بالفاعلیة التامة فلا یکون لفعله علة غائیة وغرض فانها متممة للفاعلیة وهی کاملة فیه سبحانه وتعالی وان کان فعله لایخلو عن الفوائد والمصالح الکثیرة التی مرجعها الی نظام العالم وهذا هو المختار عند المحققین منه ١٢

بسیطاً مولفاً

… ما تنظیم ملکة

besturdubooks.wordpress.com

ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها ما ارتسم فى الاخرى والوهمية سلطان تلك القوى فلها تصرف ۱۲

نظرا الى اختصاص التصور والتصديق بالبديهى والنظرى والحق ان علم المجردات بذاتها وبغيرها وصفاتها حصولى ينقسم الى التصور والتصديق فان مناط العالمية والمعلومية هو وجود الشئ المعلوم للعالم بان يكون نفسه او نعتا منه او معلولا له والجائزات من العوالى الى السوافل رابطية الذات والوجود بالمعلولية بالقياس الى الواجب سبحانه فقط وان كانت بصورها مرتسمة ومخزونة فيها بافاضة المبدأ الاول الذى هو المبدأ الفياض فى كونها وسائط لا يوجب ان يكون وجودها لها اذ هو من شان الجاعل فشانها بالنسبة الى الكواذب مجرد الارتسام والحفظ على سبيل الاختزان و بالنسبة الى الصوادق الحفظ والنص جميعا وذلك لتنزهها عن الشرور التى هى من غايات الوهم

عه قوله بافاضة المبدأ الاول اى بافاضة الجاعل وجودها فيها اعنى القيام بها كما فى الاذهان السافلة ۱۲ منه

+ اقول لا يخفى ما فى هذه العبارة من مجازات الصوفية فاضافة علم العقل من اضافة المشبه الى المشبه به وقوله فتضمن من ترشيح ذلك البيان واضافة أنامل عل[illegible] ايضا من اضافة المشبه الى المشبه على مذاق التشبيه الاول وقوله فكتب ايضا من توابع التشبيه الاول واضافة دوات الامكان ايضا من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به وقوله مداد ترشيح لذلك التشبيه وقوله حروف الايات آه ايضا من قبيل اضافة المشبه الى المشبه فتدبر ۱۲ حميد

besturdubooks.wordpress.com

الظهر لزوما على تقدير الدور خص الدور بالذكر للتسهيل على المتعلمين لا لانه اللازم فقط ١٢ ع

انه مبدأ الظهور الغير فيجب ان يكون نوراً بنفسه ظاهر الذاته لا لغيره والا فهو نور وظهور بالعرض فى رتبته
اى الظهور والانكشاف للعالم ١٢ — ولذا هو معنى البداهة كما لا يخفى ١٢

وظهوره مستفاد من الغير فذلك الغير اما نور ومبدأ الظهور بذاته فهو العلم حقيقة او نوريته ظل نور العلم
لا ما فرضناه اولا ١٢

فيدور فيتحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وهكذا على تقدير التسلسل وانما خص الدور بالذكر دون التسلسل

لسقوط احتماله ههنا ولانه اظهر فى لزوم تحقق ما بالعرض دون ما بالذات وما قيل يجوز ان لا يتوقف تصور
اى فى الاغراض على الدليل المذكور

الغير على تصور حقيقة العلم ساقط وقيل نظرى تحديده على الوجه الحقيقى بعبارة جامعة للذاتيات متعسر
فلا يلزم الدور ١٢ ع

لانا قد عجزنا فى التحديد الحقيقى اكثر الحسيات كرائحة المسك فنحن فى تحديد الادراك اعجز ولكنا قد نشرح

بتقسيم يخرجه كما قلنا الاعتقاد اما جازم او غيره والجازم اما مطابق او لا والمطابق اما ثابت
هذا الشرح للعلم بالمعنى المصطلح عند المتكلمين ١٢ ع

او لا فقد خرج عنه ان العلم اعتقاد جازم مطابق ثابت او بمثال جزئى كما قلنا العلم كاعتقادنا

عـه قوله ساقط الخ لان القائل لم يقل بان تصور الغير موقوف على تصور العلم حتى يرد عليه ما اورده من الجمع
اى تصور ماهية العلم ١٢
بل قال ان ظهور الغير وانكشافه مترتب على تعلق العلم به فلو كان العلم منكشفا وظاهرا بتعلق الغير به يلزم الدور
والفرق بين الامرين ظاهر الا ان يقال هذا خروج عما فيه الكلام لان المتنازع فيه ان حقيقته الكلية بل هى مكتسبة
او بديهية لا فى كونه مبدأ الانكشاف فتامل عـه قوله بتقسيم يخرجه كما قلنا الخ وقيل ما تبين معناه بتقسيم ومثال
اما التقسيم فهو يميزه عما يلتبس به كتمييزه بالجزم عن الشك والظن والوهم وبالمطابقة عن الجهل وبالثابت عن التقليد
وهو ظاهر واما المثال فهو ان ادراك البصيرة يشبه بادراك الباصرة اذ لا معنى للابصار الا انطباع مثال المبصر فى الباصرة
كانطباع الصورة فى المرآة كذلك العقل كالمرآة للمعقولات فالعلم عبارة عن صورة المعقولات المرتسمة فى
العقل فالتقسيم يقطع العلم عن مظان الاشتباه واما المثال فيفهمك على حقيقة العلم كما نقل عن الامام حجة الاسلام
قال المحقق التفتازانى ليس المراد بالمثال ما هو جزئى من جزئياته على ما فهمه البعض عـه قوله او بمثال جزئى
اى فى كلام الغزالى والشارح ١٢ ع
اه وانما تمثيل ادراك البصيرة ليفهمك حقيقة العلم ثم الحق ان الظاهر من المثال ذلك لا هذا كما لا يخفى ١٢ منه

مقسمه علم انه اللغة والاصطلاح ورد ما حقيقى وهو بيان الشئ وتعريفه بالدواخل فى ٣

بان الواحد نصف الاثنين واما الاسمي فلا يضر لتعسر الحقيقي فمن استبعد بان القسمة
والمثال ان افادا التمييز فيعرف بهما والا فلا فبعيد عن القريحة نعم لو كان المطلوب في
التحديد مطلقا ثم يثبت لمعرفته طريق آخر وهو القسمة والمثال لكان له وجه وما قيل ان
افادتهما التمييز للعلم لا تستلزم كونهما صالحا للتعريف لجواز ان لا يعرف بها لازم بين الثبوت
حتى يعرف به ساقط لما هو المشهور من ان القسمة الحقيقية لانطوائها على المشترك والمميز
تشتمل على تعريفات اقسامها واما المثال فمآله الى الرسم وذهبت طائفة الى انه لا يعسر

ع قوله واما الاسمي آه قال السيد السند اعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف كثيرا فيقع
الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين واعلم ان الحقائق الموجودة يتعسر الاطلاع على ذاتياتها وتمييزها
وبين عرضياتها تعسرا تاما واما المفهومات الاصطلاحية واللغوية فتحديدها في غاية السهولة لان اللفظ اذا وضع
في الاصطلاح او اللغة لمعنى مركب فما دخل فيه كان ذاتيا له وما خرج عنه كان عرضيا له فحدودها ورسومها
كانت اسمية كما ان حدود الحقائق الموجودة ورسومها بحسب الحقيقة ع قوله مطلقا اي حقيقيا كان
او اسميا ع قوله تشتمل آه وحاصل الكلام ان القسمة مفيدة للتعريف جزما واشتمال التعريف لازم بين الثبوت وغير لازم منه

٤٣

ان يجعل الخاص مقيداً والعام مطلقاً وبداهة المقيد تستلزم بداهة المطلق لانه جزء خارجي لمفهوم المقيد
البديهي فتصوره بدونه مما لا يتصور وفيه نظر فان الضروري هو العلم الجزئي الحاصل بنفسه المتعلق بنفسي المعلوم
وهو غير تصوره والاستلزام اذ كثيراً ما يحصل لنا علوم جزئية لمعلومات مخصوصة ولا نتصور شيئاً من تلك العلوم

قوله تصوره بدونه آه تفصيله انه فرق بين الخاص والعام وبين المطلق والمقيد بوجوه الاول ان المقيد يجب
ان يكون مركباً خارجياً والمطلق جزء منه بخلاف الخاص فانه قد يكون بسيطاً والعام عرضياً له والثاني ان العام
يحمل على الخاص بالذات وبالعرض بخلاف المطلق والمقيد لامتناع الحمل بينهما والثالث ان الخاص قد يكون له صورتان
مختلفتان بالاجمال والتفصيل بخلاف المقيد فان له صورة واحدة تفصيلية اذا عرفت هذا فنقول ان استلزام تصور
الخاص بنفسه لتصور العام مشروط بكون الخاص مدركاً بالكنه وكون العام ذاتياً له بخلاف المقيد اذ تصوره بنفسه يستلزم لتصور
المطلق لان الصورة التفصيلية لا تحصل بدون الاجزاء فبداهة المقيد تستلزم بداهة المطلق وما اشتهر استلزام بداهة
الخاص لبداهة العام مشروط بالشرطين المذكورين فهو مما لا يلتفت اليه لما تقرر ان العلم بالكنه مختص بالنظر فما يكون
مدركاً بالكنه لا يكون بديهياً فضلاً عن ان يستلزم بداهة العام ثم الاستلزام بين التصورين مسلم على الشرطين
المذكورين ان كان العام جنساً قريباً اذ العلم بالكنه لا يتوقف على العلم بجميع الذاتيات بالغة
ما بلغت فتفكر **قوله** فان الضروري آه لا تصور مفهوم المقيد اعني العلم بالنور مثلاً واما العلم
الجزئي فهو حاصل بنفسه بالضرورة لانه علم حضوري بنفسه **قوله** وهو غير تصوره اي غير تصوره حقيقة
لانه علم حصولي للمعلوم **قوله** ولا نتصور شيئاً آه لان لحاظنا هناك الى المعلومات لا الى العلم

besturdubooks.wordpress.com

بالذكر وقد مر من قبل ۱۲ عبد الله — لان الملاحظ المستانف فعل اختیاری لن کما لا یخفی ۱۲ ع

نفتقر فی تصورها الی لحاظ مستانف فلا یلزم تصور العلم المطلق اصلا فضلا عن بداهته وبالجملة فرق بین حصول العلم بنفسه للعقل وبین تصوره والاول مناط العالمیة والانکشاف دون الثانی کحصول الشجاعة بنفسها الموجبة للاتصاف وتصورها الذی هو لیس کذلک والقول ان الکلام فی مفهوم المقید البدیهی اعنی العلم بالنور مثلا لا یجدی نفعا اذ لا یورث بداهة حقیقة العلم بالکنه اذ یکفیه تصوره بوجه اجمالی حاصل بنفسه فی الذهن مع القید قوله ثم تنقیح حقیقته عسیر جدا آه اعلم ان حقیقة العلم ان کانت فی سنخ الجوهر المقسمة من الجوهریات فتعسر تنقیح التعسر الامتیاز بین الذاتی والعرضی کسائر الحقائق المرکبة والافلام من الاختفار لشدة الوضوح اذ هو اظهر الاشیاء کلها ونسبته الینا کنسبة الشمس الی الخفاش ولهذا افترقت الفرق فی تعیین ماهیته وتفصیله ان النفوس لما کانت فی نفسها ظلمة

ای فی تصورهما بینهما ۱۲ ع — لان البداهة فرع التصور — ای المصدر آه ۱۲ — ای القصور ما بینهم ۱۲ ع — فیصیر الشخص شجاعا والعالم بمفهوم الشجاعة ۱۲ فیصیر عالما بالشجاعة ولا یصیر شجاعا — ای المفهوم من لفظ علم النور ۱۲ ع — ای لا یورث نفعا ۱۲ ع — غرضه بیان تسیر تنقیح حقیقته علی جمیع المذاهب ۱۲ ع — ای اصل ۱۲ ع — کالانسان والفرس وغیرهما ۱۲ ع

عــه قوله العلم المطلق اصلا ای لا بالذات ولا فی ضمن المقید اذ یلزم تصور مفهوم المقید من حصول علم جزئی

عــه قوله کحصول الشجاعة ای کالفرق بین حصول الشجاعة بنفسها وبتصورها ۱۲ منه رحمه الله

عــه وارد لم یلزم مفهوم المقید فلا یلزم تصور العلم المطلق لانه جزء من مفهوم المقید کما عرفت لا من مصداقه ۱۲ محمد عبد الله رح

ط هذا ما ذهب الیه السید الزاهد رح وحاصله ان الوجود الذهنی عبارة عن مرتبة القیام بالذهن والتشخص بالتشخصات الذهنیة وهو مرتبة العلم

الطریق الذوقی سلامة الذوق لکن لا یخفی ان عباده دلّ من عند نفسه طریق الذین آه یأبی عنه کل الذوق لیس طریقا وایضا سلامة الذوق لیس حجة المجادلین لا یجادلون بل انما یجادلون فی الدلائل فتدبر ۱۲ محمد عبد الله الغفاری الایوبی عفی له

المنظریات فان کان الخلاف فی المفهوم فالحق مذهب اهل البداهة وان کان فی المصداق فالحق مذهب القائلین بالنظریة لانحصار معرکة الآراء بانه واجب او ممکن کیف او اضافة او صفة ذات اضافة او تابع للمعلوم وعلی هذا فالدلیل علی بداهة المصدر بلیغ والمنع الوارد علیه مکابرة ومن هنا المراد من الطریق الذوقی لرفع تلک المکابرة منبیة المصنف قوله ذوق لرفع رین الذین الا ان سلامة الذوق ذوقیا وایضا سلامة بالمصرح وایضا فی الذوق السلیم التوجیهات و محمد عبد الله الغفاری

عــه قوله عسیر جدا آه اقول نقل الفاضل البهوپالی عن استاذ استاذه ۱۲ ابه حل کلام المصنف علی ان البدیهی هو کون العلم من الحقائق المحصلة الموجودة فی نفس الامر یترتب علیه علیها الانکشاف ما تشاء هو به ثم تعیین مصداق هذه الوجوه

هو وجود الواجب تکب علمه هو علم الواجب بل العلم هو الوجود المجرد كما سياتي فالواجب سبحانه يجعل العقل اذا نورا
ينكشف الاشياء عنده قيامها به وليس العلم امرا زائدا على وجوده الخاص المجرد ولهذا تدرك ذاتها
بذاتها نعم قد يفتقر الى ان يكون وجود المعلوم حتى ينكشف عنده اذا كان هو غير ذاته وصفاته
وذلك باعلام المعلم وافاضة وجود له فالعلم وان كان اظهر الاشياء واوضحها لكنه يمتنع تصوره
بالكنه وكنهه ونسبة العقول اليه تعالى كنسبة الخفاش الى الشمس ونسبة القمر اليها فتفكر قوله فان كان
اعتقاد النسبة آه اثر ههنا ما اختاره ارباب التحقيق حيث جعل التصديق نفس الحكم

عه قوله بل العلم آه هذا اضراب عن الحكم السابق المستفاد من التشبيه لان المتبادر منه ان العلم غير الوجود ويمكن ان يجعل اضرابا عما يفهم منه من حيث استناده اليه لانه يظهر منه ان العلم هو الوجود مطلقا لا المجرد بخصوصه لان مصداقهما حيثية واحدة وكما ان العلم وكذا سائر صفاته الحقيقية عين الواجب اذ هو وجود مقدس بحت كذلك العلم في الممكن نفس وجوده الخاص المجرد لا يغرب عن ذي بصيرة ان من الممكنات المحسوسة ما هو مبدأ لانكشاف الاشياء عنده كالشمس للضوء القائم بها كذلك من الغير المحسوسات ما هو مبدأ لانكشاف الاشياء عنده العقل بحسب وجوده الخاص المجرد كالعقول والنفوس القياسية الى ذواتها وصفاتها ثم البرهان والوجدان يحكمان بان النور ههنا ليس امرا زائدا على وجوداتها الخاصة بها اي نفس حقيقتها المتقررة بجعل الجاعل الحق ايا ما على النحو المخصوص فتفكر

عه قوله هو الوجود العلم اسم للوجود الخاص اي المنزه عن وجوه القوة والاستعداد التي هي جهات ظلمة هو العدم

سه قوله كنسبة الخفاش آه توضيحه ان نورية العقل لما كانت مستفادة من النور الحق والوجود المنزه فهي من حيث استفادتها النور من النور المحض وهو العلم حقيقة نسبتها اليه تعالى كنسبة القمر الى الشمس اذ نور القمر مستفاد من نور الشمس ومن حيث ان العقل عاجز عن دركه للامكان الذاتي الذي هو من نحو العدم نسبتها اليه كنسبة الخفاش الى الشمس ۱۲ منه رح

besturdubooks.wordpress.com

لان عدم العينية لا ينافي المقارنة كما لا يخفى ۱۲ عبید رح

قوله والاقتصور آه سواء كان مع الاذعان كما في القضية المقبولة او بدونه وهذا لا ينافي

لان هذا التصور لم يكن اذعانا وان كان مقارنا له ۱۲ ع

التقابل بينهما بحسب الصدق **قوله** وهما نوعان متباينان آه اي متخالفان بحسب الماهية

اي التصور والتصديق بحسب الصدق اي الحمل بينهما ۱۲ ع

وبحسب الصدق على ما سياتي وقد يستدل عليه بان اختلاف لوازمهما يدل على اختلافهما نوعا كما

قيل هذا الاستدلال من قبيل التنبيه لان الاختلاف بينهما ضروري ۱۲

ان اتحاد الملزومات يدل على اتحاد اللوازم اقول تحقيق المقام على وجه ينكشف به المرام ان

هذا مبني على مقدمة واهية وهي قوله لامتناع آه ۱۲ ع

وحدة العلة تستوجب وحدة المعلول لامتناع استناد الكثير الى الواحد من حيث هو واحد

قوله وهذا لا ينافي آه. لانهما على تحقيق المصنف لا يجتمعان بحسب الصدق على شيء واحد كاللزوم والنقيضة ۱۲ منه

التصديق لا ينفك في الوجود مع

اي بين الاذعان والتصور الساذج ۱۲ ع

جواب سوال مقدر وهو ان المقدم فيهما كاذب فكيف يصدق الشرطيتان ١٢ عبد

التنافيين هو لا يجب في الشرطية صدق المقدم والجواب ان المنافات بين الشرطيتين

كما يقال ان كان زيد حمارا كان ناهقا

م واما تنافي تاليهما فلا يستوجبها الاترى انهم يجوزون استلزام المقدم المحال للنقيضين وفيه نظر سياتي

وقد يقال ان التصور يمتنع ان يتعلق بكنه التصديق اذ العلم المتعلق به علم حضوري لما تقرر ان علم النفس بذاتها

وصفاتها علم حضوري والتصور علم حصولي اقول ان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري بعرضياته علم حصولي

ومن ههنا وقع الاختلاف في بساطة النفس وتجردها والسر ان العلوم الحضوري هو المجمل دون المفصل

قوله والجواب ان المنافاة الخ هذا جواب عن الايراد المذكور انفا وتفصيله انا لا نسلم المنافاة بين الشرطيتين المذكورتين فان نقيض الاتصال فيهما هو الانفصال لا اتصال آخر اي اتصال كان نعم التنافي بين تالي الشرطيتين مسلم لكن هذا التنافي لا يستوجب منافاتهما الاترى ان المنطقيين جوزوا استلزام المقدم المحال للنقيضين كقولنا ان كان زيد حمارا كان حيوانا وقولنا ان كان زيد حمارا لم يكن حيوانا وكلاهما صادقان بناء على جواز استلزام المحال محالا آخر وكذلك قولنا ان لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان زيد قائما وقولنا ان لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لم يكن زيد قائما فانهما صادقان بناء على تجويز الاستلزام بين المحالين مع تنافي تاليهما فتامل قوله ومن ههنا وقع الاختلاف الخ لان علم النفس بذاتها وصفاتها الانتزاعية علم حضوري والا لم يقع الاختلاف في حقيقتها بانها بسيطة او مركبة مجردة او مادية قوله هو المجمل اي المتشخص الا ان العلم بحقيقتها الكلية ولو كانت مجملة علم حصولي ١٢ منه

ما نبه الحيثية انما هي في العنوان دون المعنون والا يلزم التغاير الذاتي بين العلم والمعلوم ۱۲ ع

بعد التام فعليك بالتامل الصادق **قوله** وهو ان العلم والمعلوم آه هذه المسألة مبنية على حصول الاشياء بانفسها في الذهن لا باشباحها فان الحاصل في الذهن من حيث اكتنافه بالعوارض الذهنية علم ومن حيث هو هو معلوم وعلى القول بالشبح انما العلوم هي الاشباح والمعلومات هي الماهيات والحق ان الشبح ايضا اعتبارين فالخصوصية للاصل الاول اما العلوم بمعنى ما قصد تصوره فقد يغاير العلم على كلا الاصلين اما على تقدير حصول الشبح فظاهر واما على تقدير حصول الاشياء بانفسها في الذهن فالعلم في العلم بالوجه يتغاير بالذات لما هو المقصود به وملتفت اليه بالذات فان الوجه وذا الوجه مختلفان ذاتا فافهم **قوله** فاذا التصورنا التصديق آه قال في الحاشية اي المصدق بكما في حقيقة الشك انما حمل على ذلك اذ عليه الا الحمل المذكور اقول يجري الحمل المذكور

قوله فالخصوصية آه الا ان يقال ليس في الذهن عندهم امران احدهما القائم بالذهن والآخر الحاصل فيه حصولا ظليا كما هو عند القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن فللشبح عند القائلين به ليس الا القيام بالذهن وهو العلم وانما المعلوم بالذات عندهم ذو الشبح الملتفت اليه بالذات وليس له حصول في الذهن بالذات والا يلزم الجمع بين المذهبين وهو باطل لان حصوله بنفسه يوجب قيامه وهو يكفي للانكشاف **قوله** يجري الحمل آه اللهم الا ان يقال ان المصنف اراد ههنا بالتصور الشك التردد كما يدل عليه قوله فتفادتها كتفاوت النوم واليقظة وصرح به في الحاشية المنقولة عنه حيث قال ان النسبة المشكوكة تعلق بها الشك هو تصور ولذا قالوا ان الشك تعلق بها الاذعان ثم هو تصديق فقد تعلقا بشئ واحد بالضرورة ولا معنى لتعلق التصور بمعنى الشك بنفس التصديق بل بالمصدق به قبل تعلق الاذعان به فتامل فيه لان المقدمة التي عليها بناء الشبهة اعني قولهم ان التصور يتعلق بكل شئ لا تختص بالتصور الذي هو الشك ۱۲ منه رح

وانت خبیر بالمسامحة فی التقسیم کما اشرت الیہ سابقا **قوله** فتلک الحالة تنقسم آه تحقیقه ان المعلم
اذا علم المتعلم حصلت له حالة نورانیة هی الحاصل بالمصدر وذلک لان الفاعل اذا اوجد الصفة
یحصل له صفة وهی الایجاد وللمنفعل صفتان التی اوجدها وقبوله لها فهذا الحاصل بالمصدر هو المنقسم
للتصور والتصدیق فهما حالتان للنفس نوعان مختلفان بالذات ومغایرتان للعلوم بالماهیة
ولایخفی علیک ان کلامه ناطق بان الاذعان کیفیة ادراکیة وکذا الشک والوهم کیفیة تصوریة
وهما نوعان من العلم بمعنی الحالة الادراکیة لایجتمعان بحسب التعلق بامر واحد فی زمان
واحد کالنوم والیقظة وعلیه بناء قوله تفردت اذ لم یذهب الیه احد فیما سبق والمتاخرون
جعلوا التصدیق من الادراک بمعنی الصورة العلمیة دون الحالة الادراکیة مع انهم صرحوا

قوله کما اشرت الیه سابقا وهو ان التصدیق کیفیة اذعانیة من لواحق العلم ففی التقسیم مسامحة اما باخذ العلم بمعنی ما یعم الاذعان بطریق عموم المجاز او یراد بالتصدیق المصدق به فلا اشکال **قوله** اذا علم المتعلم آه یعنی اذا علم المعلم الذی هو مبدأ الفیاض للمتعلم اوجد فیه صفة العلم فذلک الاثر الحاصل من التعلیم هو العلم الذی یعبر عنه بالفارسیة بدانش وهو نور فی العالم ویعبر عنه بالحالة الادراکیة وکان هذا القول من المتکلمین القائلین بان العلم صفة ذات اضافة یعبر عنها بالفارسیة بدانش لکنهم لم یقولوا بحصول صورة المعلوم فی العقل والمحشی جمع بین المذهبین حیث قال ان الحالة الادراکیة مخلوطة بالصورة الکلیة **قوله** ولا یخفی علیک آه وقد صرح به فی الحاشیة المنقولة عنه حیث قال وقد یعبر باعتبار المصدق به هو المراد ههنا وعلیه بناء الحل المذکور ولا یجری الجواب المذکور من تقریر الاول فان النسبة المشکوکة یتعلق بها الشک وهو تصور واذا زال الشک تعلق بها الاذعان وهو تصدیق فقد تعلقا بشیء واحد بالضرورة انتهی وعلیه بناء قوله فقد تعلقا النوم والیقظة فتامل **قوله** وعلیه بناء قوله تفردت اعلم ان قوله علی ما تفردت مبنی علی امور ثلثة الاول القول بالحالة الادراکیة والثانی ان الشک والاذعان نوعان من الادراک والثالث ان التصور والتصدیق لایجتمعان بحسب التعلق بنسبة واحدة فی زمان واحد کالنوم والیقظة بل لا یبعد ان یکون مبناه التفرد هو الامر الثالث لان الامر الاول ذهب الیه بعض المتقدمین قبله والثانی یفهم من عبارات بعض المتاخرین فافهم

فتح: والجواب ان کون التصدیق من لواحق الادراک لاینفی کونه ادراکا مجازا

التصديق على التصور منه بالحمل الاولي لا الشائع المتعارف كما اذا تصور كنه مفهوم الجزئي

واما الصورة سبيل المعلومية فهي منكشفة بالذات بتلك الحالة الادراكية ولا تفتقر الى حصول

صورة اخرى فعلمها علم حضوري كعلم الحالة واما ما له الصورة فمنكشف بتبعيتها ومن ههنا قيل انما

المعلوم بالذات معلوم بالعلم الشروقي واما معلوم الصورة فمعلوم بالتبع واما قول من قال العلم

الحقيقي هو العلم الحضوري لا الحصولي فمحمول على ان معلومه معلوم بالذات بمعنى انه بنفسه منكشف

بخلاف معلوم الحصولي بمعنى الصورة الذهنية لا الحالة الادراكية والحق عندي ان العلم حقيقة هو وجود

الشيء بالفعل وليس النور امرا زائدا عليه كما قال ارباب الذوق الوجود نور والعدم ظلمة فالعلم

نور في العالم هو وجوده بالفعل يتجلى به الشيء بحضوره لديه اما بهويته المتاصلة كما في الحضوري او

بصورته المساوية اياه و بالماهية كما في الحصولي فالحضور العلمي شرط لظهور الاشياء عند العالم الموجود

بالفعل وتحقيقه ان الشيء اذا كان موجودا مجردا قائما بذاته كان عالما بذاته بناء على ان الوجود نور

وظهور فاذا كان موجودا لنفسه كان ظاهرا لنفسه لتحقق مبدأ العاقلية والمعقولية مع التجرد

وانما اشترط التجرد لان الشيء اذا كان منغمسا في ظلمات الهيولانية وهي جهات القوة والعدم

ع قوله لا الشائع المتعارف حتى يمتنع تعلق التصور بكنه التصديق على ما يتوهم ع قوله بتلك

الحالة الباء للاستعانة س قوله العلم حقيقة اي بمعنى منشأ الانكشاف لا بمعنى الحاضر عند المدرك ۱۲ منه

كالهيولى فان فعليتها هي فعلية القوة وجوهريتها هي جوهرية الاستعداد فلم يكن عالما بذاته وما لا يكون

مشعرا لنفسه لا يشعر لغيره واما الصور والاعراض فهي ليست موجودة لنفسها بل للمحل فلا تكون

مشعرة لذاتها ولا لغيرها فينهدم اساس العلم عن الهيولى والهيولانية والنفس الناطقة مع

تجردها في ذاتها بادية في المقارنة بما يحتجب عنها ما سوى ذاتها وصفاتها وليس وجود لذاتها

اذ ليس هو نعتا منها ولا معلولا لها وهو مناط المعلومية والمفارقات كالنفوس في

الافتقار الى المعلم الا انها ليست متعلقة بالمادة اصلا فعلمها غير مسبوق بالجهل واما سبحانه تعالى

فلما كان هو النور المطلق القائم بذاته وما سوى ذاته موجود له من حيث المعلولية اذ هو خالق كل شيء فكان

انكشاف ذاته بذاته ولا تغيب عنه تعالى مثقال ذرة من وراء ته فاستقر الحق على ان حقيقة العلم نفس

وجود العالم المجرد ووجود الشيء المعلوم له بشرط الانكشاف عنده فهو ميزان المعقولية نعم قد يطلق عليه العلم ايضا

عه قوله وليس وجود لذاتها اي ليس لما هو غير ذاتها وصفاتها وجود لذات النفس الناطقة عه قوله والمفارقات

آه لان علومها ارتسامية فافتقرت في ارتسام صورة ما غير ذاتها وصفاتها الى اعلام المعلم الحق تعالى الا انها غير متعلقة

بالمادة اصلا فعلمها ليس بعد العدم والحجاب كما هو للنفوس الناطقة الانسانية في مرتبة العقل الهيولاني وتحقيق المقام ان النفس الناطقة

في مرتبة العقل الهيولاني خالية عن المعقولات كلها ومستعدة لها ثم تحصيل لها بعد حصول صورة المحسوسات واستنباط الكليات ملكة الانتقال

الى النظريات ومنشأ ذلك تعلقها بالمادة وانفعالاتها المتجددة بخلاف المفارقات بل النفوس المجردة للفلكيات فانها

لم تزل عالمة بالمعقولات بافاضة الجاعل الحق ومناط تجردها انما هو انفعالاتها المتجددة فلها صلاحية ذاتية كاملة للاستفاضة

من الجاعل الحق المطلق الاكلما ارتسم فيها من غير كسب فكر وروية فعلم النفس يكون بديهيا ونظريا وعلوم المبادي العالية لا تكون نظرية

والمفارقات كالنفوس في انها تفتقران فيما غير ذاتها وصفاتها الى المبدأ الفياض المعلم فعلمهما بذلك الاعتبار حصولي وتفترقان فيما ذكرنا

باعتبار التعلق بالانفعالات المتجددة وعدم التعلق بها فتفكر فانه يحتاج الى تدقيق النظر عه قوله

في الافتقار الى المعلم اي الاحتياج في ارتسام صور غير ذاتها وصفاتها الى اعلام المعلم الحق لها الا انها غير متعلقة

بالمادة اصلا فعلمها ليس بعد العدم والاحتجاب كما للنفوس الناطقة الانسانية في مرتبة العقل الهيولاني ١٢ منه رح

اقول هذا جواب عن الاستدلال المذكور باختيار شق التضاد لكن ينبغي ان يعلم ان هذا الجواب الزامي

وفيه نظر فانا نعني بامكان التوارد والتعاقب ان يتشاركا في موضوع بعينه بحيث لا يابى كل منهما بطباعه ان يتعقب الآخر او يستعقبه عليه فيكون لا محالة يصح للموضوع بالنظر اليهما وبحسب ما يقتضي طباعهما مع عزل النظر عن خصوصية ذاته ان ينتقل من كل الى الآخر وان كان لبعض الموضوعات بخصوصية ذاته او لطباع صورته المنوعة ملزوما لاحدهما بخصوصه اذا دريت هذا فاعلم ان ما هو شرط متحقق ههنا وهو امكان التعاقب بالنظر الى طباع الضدين وخصوصية طباع الموضوع طلقا فلا ينافي لزوم البداهة لهما نظرا الى خصوص طباعهما مع انتفاء النظرية تقابل التضاد بينهما فتفكر

قوله متوقفا على نظر آه قال في الحاشية والحق ان البداهة والنظرية من صفات العلم بل الحادث

قوله فاعلم ان ما هو آه اقول معنى امكان تعاقبهما على موضوع بعينه بالنظر الى طباعهما مع عزل النظر عن خصوص حال الموضوع ان لا يوجب شيء منهما بالنظر الى طبيعته بطلان الموضوع حتى يمكن ان ينتقل من كل منهما الى الآخر وان كان لازما بالنظر الى خصوص طبيعة الموضوع ولذا قالوا الاضداد للوجود لا ريب ان طبيعة النظرية تقتضي الواسطة في العلم وحدوث الموصوف بها وطبيعة البداهة تقتضي انتفاء تلك الواسطة وان لم تقتض الحدوث فالعلم والمعلوم الواحد بعينه لا يتصف الا بواحد منهما ويتنفي بانتفائه بالنظر الى مقتضى طباعهما الا ترى ان العلم بالكنه بعينه يمتنع ان يكون علما بكنه الشيء بالقياس الى علوم بعينه فليس بينهما تقابل التضاد فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة اذ من شان العلم الحصولي الحادث الاتصاف بالكسبية على خلاف امر التضاد لان المعتبر فيه بقاء الموضوع بعينه بالنظر الى طبيعة الضدين فتفكر

قوله بل الحادث لا يخفى عليك انه لا بد من التقييد بالحصولي ايضا لان بين الحادث والحصولي عموما من وجه ١٢ منه

٦٩

وانّي كثير من صفات الشيء يكون بعضها وجوديا وبعضها عدميا

٧٣

فالمقصود من النظر اولاً وبالذات معلومية الحقائق والعقود لا تحصيل حقائق علومها اجمالاً او تفصيلاً الا بالتبع

واما التصرف في معنى التوقف بان يجعل عبارة عن العلاقة المصححة لتوسيط الفاء فيبتنى على جواز تعدد العلل

المستقلة بمعنى الموقوف عليه التام على معلول واحد وجه التبادل وهو صحيح فان الممكن كان في وجوده وعدمه دخل

لخصوصية كل منهما فلو فرض وجود احدهما وعدم الآخر فان لم ينعدم المعلول العدم هذه يلزم الترجيح بلا مرجح

قوله فالمقصود من النظر آه وبالجملة المقصود من النظر تحصيل الاشياء اما بالكنه او بالوجه كحصولها في الذهن لا مدخل للعوارض الشخصية الذهنية اذ ليس المقصود تحصيل حقيقة العلم سواء كانت مجملة كاجمال المحدود او الهوية الشخصية او مفصلة بذاتي التصور وكذا المقصود حصول الاذعان او تعلقه بالنسبة نفسها لا من حيث هي قائمة بالذهن مكتنفة بالعوارض الذهنية الشخصية ثم الحصول الاصلي الذي يترتب عليه الآثار وان كان منسوبا الى الصورة العلمية بالذات لكنه منسوب الى نفس الماهية من حيث هي هي ايضاً لان وجود الشخص هو بعينه وجود الطبيعة مع ان الوجود الظلي بالمعنى الذي حققناه اخيراً في الحاشية المطولة يصلح للعلولية حقيقة فتامل قوله اجمالاً اي حصول نفس العلم كما في العلم بكنه الشيء قوله او تفصيلاً اي حصوله بالحد التام قوله يلزم الترجيح بلا مرجح لان الممكن كما يحتاج في وجوده الى وجود العلة كذلك يحتاج في عدمه الى عدمها فلو كانت احدهما موجودة والاخرى معدومة ووجد المعلول ولم ينعدم بعدم الآخر يلزم الترجيح بلا مرجح فان المفروض ان كلا من جانبي الوجود والعدم متحقق مع تحقق احد المعلولين بدون الآخر والا يجتمع النقيضان ولما كان العدم غير محتاج الى التاثير لم يلزم ترجيح المرجوح هكذا قال الاستاذ في حاشية شرح المواقف وفيه نظر لان العدم يكفيه عدم التاثير في الوجود فعلته عدم علة الوجود ولما فرض ان علة الوجود تحقق احد العلتين لا بعينها كان علة العدم انتفاءهما معا ولو سلم ان يكون علة العدم عدم احدهما لا بعينها فلو وجد واحدة منهما تعين ان علة العدم كانت عدم هذه العلة فلم يتحقق علة العدم بناء على ان المفروض ان العلة احدى العلتين لا بعينها بحيث لو وجدت واحدة منها لوجد المعلول وبهذا النظر صرح الاستاذ في حاشية الحاشية ولا يخفى ان النظر الثاني الذي هو بعد التسليم يصح من قبل القائلين بالتوارد على وجه البدلية لا من قبل من قال به على وجه التعاقب الاجتماع فتفكر ١٢ منه رح

لا يقال على هذا لا يتم استدلال القوم بلزوم الدور والتسلسل على ابطال نظرية الكل لجواز الانتهاء

(على تجويزكم من ان النظري ما يكون له مبادي وان حصل بالحدس بالفعل ١٢ ع)

الى نظري يحصل بالحدس لانا نقول هذا ليس الزاما علينا فان هذا الجدل لا يتم عندي

(حاصله انه كلامنا مبني على التحقيق ١٢ ع)

ولو فرض اتمامه فبالقياس الى فاقد القوة القدسية بما هو فاقد **قوله** فان الدور مستلزم آه

بيانه ان آ مثلا اذا توقف على ب وب على آ كان نفس آ من حيث انه موقوف عليه

لب موقوف عليه لا وان الموقوف عليه غير الموقوف فكان آ غير نفس آ ونفس الشئ

بعينه ذلك الشئ فكان نفس آ موقوفا على ب وهكذا في ب وليس المطلوب ههنا لزوم

التسلسل بل تبيان لزوم كون الشئ متقدما على نفسه بمراتب غير متناهية وهو في نفسه صحيح وفيه

ان جهة توقف آ على ب اما بعينها جهة كون آ موقوفا عليه لب فلا تسلسل والا فلا دور

والجواب انا لا نعني بالجهات الذاهبة الى عدم النهاية جهات متقدمة على كون آ موقوفا على ب

وكون ب موقوفا على آ وموقوفا عليه له حتى تنافي الدور على تقدير والتسلسل على تقدير آخر

بل انما نعني بها ان الدور يستوجب اعتبارات لا تتناهى متغايرة بحسب المفهوم الاعتبار بحسب

كون الموقوف موقوفا عليه وبالعكس لا بحسب المصداق وهذه الاعتبارات اللاتناهية لا تصادم الدور

قوله لان عدد التضعیف آه توضیحه انه اذا ارتقت الاعداد فی الوجود الی عدم النهایة فههنا جملة اثنینیات غیر متناهیة مثل جملة الوحدات ماخوذة منها ویجب ان یکون آحاد احدی الجملتین ضعفا من الاخری فنقول عدد التضعیف ازید من الاصل فی زیادة الزائد بعد انصرام آحاد المزید علیه فان المبدأ لا یقبل الزیادة والا لم یکن مبدأ وکذا الاوساط لانتظامها وتوالیها بحیث لا تتخلل فی مراتبها عدد آخر فلو کان المزید علیه غیر متناه لزم الزیادة فی جانب عدم التناهی وهی باطلة لان الزیادة والنقصان من عوارض الکم من حیث التناهی والتعین بحسب الحدود وتناهی العدد یستلزم تناهی المعدود وهذا التقریر وافق للمطلوب قال فی الحاشیة لا شک ان الامور الغیر المتناهیة سواء کانت مترتبة

عہ قوله یجب ان یکون آحاد آه الظاهر ان آحاد جملة الاثنینیات الغیر المتناهیة الماخوذة من سلسلة الوحدات نصف جملة الوحدات اذ هی ضعف جملة الاثنینیات لان ماخذ الجملتین سلسلة واحدة عہ قوله زیادة الزائد آه لا یقال ان زیادة جملة الوحدات مندرجة فی الاثنینیات اذ هذه الوحدات لمضاعفة اجزائها فسلسلة الاثنینیات مشتملة علی تلک الوحدات الزائدة من المبدأ الی ما لا یتناهی لانا نقول العدد والوحدة مما یتکرر نوعه فآحاد کل واحد من الجملتین معروضة للوحدات فکما ان کل وحدة واحدة کذلک کل اثنین واحد من جملة الاثنینیات الکثیرة ولا ریب ان عدد آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنینیات الماخوذة من سلسلة تلک الوحدات باعتبار الزیادة بعد انصرام عدد آحاد المزید علیه اذ المبدأ لا یقبلها والاوساط منتظمة متوالیة الی آخر المقدمات فتامل ۱۲ منه رح

العقل مثل العدد الغير المتناهي بحو انيكون فرضا لامرمحال فغاية ما يلزم من الاستدلال المذكور

اولا مجتمعة في الوجود او متعاقبة تكون معروضا للعدد بالضرورة فاذا اضعفنا ذلک العدد ولو تضعيفا عقليا اجماليا فيبلغ التضعيف بالضرورة ازيد من عدد الاصل انتهى مقاله ومن ههنا يتضح ان الدليل يجري في الامور الغير المتناهية مطلقا لكن بعد كونها موجودة في نفس الامر اما بنفسها او بمنشأ انتزاعها كما في الاجزاء المقدارية للابعاد الغير المتناهية في المقدار

ع **قوله** فاذا اضعفنا الخ ويمكن ان يقال اذا ضممنا اليها امورا آخر وان كانت متناهية صار العدد العارض للمجموع ازيد من العدد الاصل بالضرورة وزيادة العدد على العدد لا تتصور الا بعد انصرام آحاد المزيد عليه لان المبدأ لا يقبل الزيادة اذ ليس ما دونه عدد والاوساط منظومة على التوالي لان بين الواحد والثلثة ليس الا الثاني وبعد الثالث ليس الا الرابع وهكذا فهي في جانب المقابل للمبدأ وهي على تقدير اللاتناهي مح فيجب ان يكون متناهيا وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود وهذا النحو من التضعيف بمعنى ضم الآحاد الآخر الى الاصل ولو كانت متناهية مما لا يستحيل عند العقل فينبغي ان يراد من التضعيف الاجمالي هذا المعنى وهو كاف لاتمام الدليل بلا مؤنة التكلف والتعسف ويراد بالاجمال عدم تعيين آحاد المزيد متناهية كانت او لا واعتبر كونه عقليا بناء على انه لا يجب وجود الآحاد في الخارج محققا بل يكفيه تقديره وفرض الممكن لا يستلزم المحال وبالجملة اتمام الدليل لا يتوقف على الترتيب الاجتماع بين ذلک في زمان او آن بل يكفيه الانساق والانتظام مراتب الاعداد العارضة لها مع مجرد حكم العقل بحصول الزيادة فيها بانضمام قدر ما اليها ولو كان متناهيا

بقوله وهو كاف لاتمام الدليل بلا مؤنة التكلف والتعسف الخ

(اعلم ان لفظ فتفكر ادتدبر او تامل اوفافهم اذا وقع مطلقاً)

ولا عند العقل لم يلزم ان يكون ما يفيده مطابقاً فتفكر فانه دقيق و بهذا يستنبط دليل آخر على امتناع اكتساب التصور من التصور قوله والبسيط لا يكون كاسبا له اى بحيث يفيد انضباط التعريف بالمركب لهذا قال الشيخ التعريف به عسر جدا اى قليل ناقص او يقم بحيث يفيد الاطلاع على كنه الحقيقة ويمكن ان يقال ان الكسب فعل تحصيل بالمشقة ويكون للصناعة والاختيار فيه مزيد دخل وهو انما يتحقق فى المركب فالمعرف اعم من الكاسب

قوله ويمكن ان يقال الخ اهو مراد الملم بقوله فى السلم لانه لا يقبل الخ قوله فالمعرف اعم و لهذا قال الملم فلا بد من الترتيب للاكتساب لم يقل لتحصيل المجهول وللنظر لان النظر قد يكون بملاحظة معقول واحد كما فى الناقص فتامل منه

او بدونها الكل الطوسي فسّر بمجموع الانتقالين الدفعيين ولا يخفى عليك انه يلزم عليهم كون الشيء

(وهذا هو المذهب المعول عليه ١٢ ع)

الواحد بالنسبة الى شخص واحد بديهيا ونظريا معا اذا انتفت الحركة الاولى مع تحقق الثانية

(فتكون بديهيا على زعم الشارح كما قال سابقا)

الا ان يقال انه نوع من الضروري لكنهم لشذوذه لم يعدوه من اقسامه فمناط البداهة بالحقيقة

عندهم انتفاء احدى الحركتين ومناط النظرية تحقق مجموعهما والاولى ان يجعل مناط البداهة

(وهذا افتراء عظيم عليهم كيف وهو يخالف كتبهم ١٢ ع)

انتفاء الحركتين بل انتفاء الانتقالين معا ومدار النظرية على تحقق احدهما وهو الحق عندي

(اشارة الى ان اطلاق الحركة تجوز وتفصيله في الحواشي ١٢ ع)

ومن عد هذا القسم من انواع الضروري فقد خالف الضرورة والبرهان لان الانتقال

(ولكن هذا هو الموجه لضعف الجواب السابق بقوله الا ان يقال آه ١٢)

من المبادي الى المطالب من خواص النظريات التي لا بد فيها من واسطة في العلم

(لان تحقق المبادي مناط النظرية وان حصلت بالحدس ١٢ ع)

على خلاف امر الضروريات فان الفارق بين البديهي والنظري تحقق هذه الواسطة

ع قوله من عد هذا القسم اي ما هو نادر الوقوع وكذا ما هو بالحدس ع قوله واسطة في العلم اي ابتداء حصوله ١٢ منه

فاذا لم یتحقق الواسطۃ فھو بدیہی واذا تحققت فھو نظری بدون الاحتیاج الی استقراء الافراد ۱۲ ع

وعدم تحققھا والتنبیہ لما ہی واسطۃ فی مجرد الالتفات والتوجہ الیہ تاینا دون العلم فعلم کل حقیقۃ مرکبۃ بواسطۃ اجزائھا علم نظری ومن ہہنا علم ان العلم بالکنہ

(الی القضیۃ الخفیۃ ۱۲ ع — فی المقدمات الخفیۃ ۱۲ ع)

ع قولہ وعدم تحققھا لان البدیہی ما لا یمکن نفس طبیعۃ حصولہ بالنظر بان لا یترتب علیہ شیء من افراد حصولہ وہو لیس لا ما حصل بنفسہ من غیر واسطۃ فی العلم فما یکون فرد من طبیعۃ حصولہ بواسطۃ النظر فی المبادی یکون نظریا فالبداہۃ مخصوصۃ بالبسائط والحدود والمرکب الحاصل بنفسہ بالصورۃ الاجمالیۃ والنظریۃ مخصوصۃ بالحقائق المرکبۃ الحاصلۃ بالصورۃ التفصیلیۃ فان قلت یمکن حصول حقیقۃ مرکبۃ بالصورۃ التفصیلیۃ بالحدس من غیر حرکۃ فکریۃ فاذا اتفق حصولھا لکل شخص من اشخاص العقلاء بالحدس کما ہو الممکن لا یکون نظریۃ اذ ح لا یترتب فرد من حصولہ علی النظر مع تحقق الواسطۃ فی العلم وہی المبادی المرتبۃ الحاصلۃ وعند قلت لما کان المعتبر فی البداہۃ السلب الکلی بحسب الحقیقۃ بان لا یکون شیء من افراد حصولہ المطلق محققا کان او مقدرا مترتبا علی النظر وہی الحرکۃ الفکریۃ کان المعتبر فی النظریۃ الایجاب الجزئی بان یکون شیء منہا ولو کان مقدرا متوقفا علیہا والحصول بالنظر یمتنع ان یحصل لغیرہ فکلما تحقق ذلک الحصول المقدر لا یتحقق الا بالنظر فکون جمیع افراد تلک الحقیقۃ المحققۃ حاصلۃ من غیر نظر بل بالحدس لا ینافی حصول نظریتھا ولا یستوجب بداہتہا فان من افرادہ المقدرۃ ما لا یمکن ان لا یتحقق بغیر النظر وہو الذی یمکن تحققہ لفاقد القوۃ قدسیۃ بناء علی وجود المبادی فی نفس الامر فتفکر ع قولہ ومن ہہنا فان قیل یلزم منہ انحصار العلم بالکنہ فی العلم بالحد التام مع انہ لیس کذلک لان الانسان مثلا اذا تشکل بنفسہ فی الذہن بحیث یکون مرآۃ لمشاہدۃ جزئیاتہ کان علما بالکنہ البتہ ولا یجوز ان یکون النوع معرفا للجزئیات لما تقرر عندہم من انحصار التعریف فی الحد والرسم ولہذا قالوا ان التعریف بالنوع لا یکون الا لفظیا لا یقال تعریف الصنف بالنوع یکون حقیقیا لانا نقول لو سلم فالاصناف حقائق اعتباریۃ والنوع المشترک بینہا بمنزلۃ الجنس ولا استحالۃ فی ان یکون الشیء نوعا حقیقیا للجزئیات الموجودۃ وجنسا للحقائق الفرضیۃ قلنا العلم بالکنہ علی نحوین نحو یختص بالنظریات وہو ما یکون بالصورۃ التفصیلیۃ علی ما حققناہ ونحو لا یختص بہا کما فی علم الجزئیات بالنوع فالجزئیات اذا کانت نظریۃ فانما تکون لمجہولیۃ النوع بالکنہ وحدود النوع بالحقیقۃ حدود بما ہویاتہا الشخصیۃ لا تکون نظریۃ فعلمہا بالنوع لا یکون الا بمجرد الالتفات لا تحصیل المجہول فتفکر بدقۃ النظر ۱۲ منہ

۱۵ ایضا ممکن بل بالطریق الاولی فاذا ذاک یکون النظری محتاجا الی النظر تامل ۱۲ ع

ای دون تحصیل العلم بالقضیۃ البدیہیۃ الخفیۃ لان العلم بہا حاصل من قبل ۱۲ ع ط قولہ وان فرضنا حصول القوۃ القدسیۃ لکل احد بناء علی ما ذکرہ کما قلنا فقدان القوۃ المذکورۃ

وہو حاصل للاحکام العامۃ للقضیۃ الطبعیۃ وہو موضوع او اوسع من ہذا ۱۲ وللتحقیق مقام

ابو الفضل محمد عبد الحمید القندہاری ۱۲

besturdubooks.wordpress.com

بشرط ان تكون تلك الواسطة متحدة مع المعروض بالذات او بالعرض و ان لا تكون

اعم من موضوع العلم او لا بواسطة شيء منهما وان كان بينهما واسطة في الثبوت بان يكون

المعروض الحقيقي هو ذو الواسطة دون الواسطة فيكون لها خط من العلية فقط فيجوز ان يكون

العارض اعم او اخص مطلقا او من وجه ومن ههنا يندفع ما يتوهم من ان محمولات المسائل

ربما تكون عوارض لنوع موضوع العلم او عرضه مع كونه عرضا غريبا لموضوع العلم والمبحوث عنه

هي العوارض الذاتية كذا حققه المحققون وموضوع المنطق عند القدماء المعقولات الثانية

باعتبار صحة الايصال وتوقفه عليه وتفصيل المقام ان المعقولات الثانية على نوعين

قوله متحدة مع المعروض بالذات آه هذا الشرط مبني على اخذ وحدة العارض بالتشخص لامتناع عروضه لمعروضين متمايزين بحسب الوجود وان اعتبر طبيعة العارض من حيث هي هي مع عزل اللحاظ عن خصوصيته فلا حاجة الى هذا الشرط والحق الافتقار اليه لاخراج العارض بواسطة امر مباين اذا كان واسطة في الاثبات كعروض الحرارة حقيقة للماء بواسطة النار فافهم قوله فيجوز كعروض الجنس للفصل المقسم وبالعكس اذ كل منهما عرض ذاتي للآخر كما قال الشيخ وغيره فافهم ۱۲

انما قيد الفصل بالمقسم كالناطق للحيوان لان الفصل المقوم للشيء لا يجوز ان يكون اخص منه والا لزم وجود الكل بدون ثم يجوز ان يكون الفصل المقوم للجنس اعم منه كالنامي والحساس والمتحرك بالارادة المقومات للحيوان فان الاول اعم من الحيوان لشموله النبات بخلاف الثانيين فانهما متساويان له فتدبر ۱۲ محمد عبيد الله عفي عنه

+ اقول هذا خلاصة الكلام الذي اورده السيد باقر داماد ره في الافق المبين واكثر في الاكثر ينقل عن ذالك الكتاب

+ في قوله الحكمة آه ايماء لطيف الى ان المنطق من الحكمة كما هو الحق لان موضوع

نوع يجعل موضوع الحكمة الميزانية تبلك الحيثية وهي التي يكون مطابق الحكم خصوص تقرر الموضوع في الذهن وخصوص نحو وجوده الذهني بان تكون القضايا المعقودة بها ذ بنيات كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والمعرفية والموضوعية والمحمولية وكونه قضية او عكس قضية والحجية فان مصداقها تقرر المفهومات ونحو وجودها المنفرد الغير المخلوطة بما يقابله وانما هو في لحاظ هو ظرف الخلط والتعرية وتوضيحه ان المحكي عنه بالاحوال المختصة بشيء انما هو الوجود المنفرد عما هي مختصة به بالقياس اليه فالموصوف بالموضوعية مثلا انما هو المفهوم بنحو وجوده المتميز الغير المخلوط عما يتصف بالمحمولية وانما ذلك النحو في لحاظ الذهن المخصوص به فان احد الموصوفين لا يتميز بحسب العين عن الآخر ثم بعض المفهومات منها ما لا يابى نفس ذاته من ان ينتزع عن الاعيان لو امكن فيه وجود منفرد ولكن فيه خلطا بحتا فينسد باب الانتزاع كالجزئية والذاتية والعرضية والطبيعية ونوع يوخذ على وجه العموم مما تلونا عليك آنفا وهي العوارض الانتزاعية التي لا تصدق على الاعيان بالحمل الاولي والذاتي

عه قوله الغير المخلوط بالآخر آه اي بالموصوف الآخر المقابل له عرفا قال المحقق الدواني ما حاصله ان المعتبر في الوجود الذي هو ظرف الاتصاف ان يمتاز الموصوف بحسب ذلك الوجود عما يوصف به ومن ههنا يقال ان الماهية لا تتصف بالوجود مطلقا الا في ظرف الخلط والتعرية اذ في غيره لا تتميز الماهية عن الوجود فتامل عه قوله توضيحه قال المعلم الاول للحكمة اليمانية ان المحكي عنه بالخصه من المفهومات المحمولية كالعوارض بحسب الاعيان او بحسب الذهن انما هو حال الشيء باعتبار نحو وجوده في ذلك الظرف على انه هو متميز عن غيره والوجود في الاعيان شيء واحد لا تميز بحسبه المحمول عن الموضوع ولا الطبيعة عن الفرد ولا الذاتي عن ذي الذاتي ولا معروض الكلية عن معروض الجزئية اذ ليس بحسب ذلك الوجود الا الخلط الصرف فاذن ليس مطابق الحكم بشيء من هذه المفهومات المحمولية اما المبادي العارضة الا نحو وجود المفهوم المحكوم في ظرف كذا العري الا هو من انحاء اللحاظات الذهنية ١٢ منه

۳ المذكورة في العلم الكلي سماها ... المذكورة لانها معقولات ثانية بمعنى آخر وخلاصة المقام ان لفظ المعقولات الثانية

كما في الاوصاف العينية ولايحاذيها خصوص حال في العين كما في الاضافيات

اي الخارجية ١٢ ع — اي العوارض المذكورة ١٢ ع

الاعيانية ولايكون من تلقاء الموصوف بها عليته واقتضاء كما في لوازم الماهية

بخلاف الاضافيات الذهنية فانها من المعقولات الثانية ١٢ ع

وهي كالوجوب والوجود والشيئية والامكان والقضايا المعقودة بها لا يجب

وسائر ما يذكر في مباحث الامور العامة مما بعد الطبيعة ١٢ ع

ان تكون ذهنيات بل قد تكون حقيقية كما في الامور المذكورة فان مصداقها

اي فقط كما في القسم الاول بل قد تكون آه ١٢ ع

نفس الحقيقة المتقررة من حيث هي لا بما لها خصوص حال في العين او الذهن

المصداق ههنا بمعنى منشأ المصداق لا بالمعنى المتعارف ١٢ ع

وان كان ظرف الاتصاف بها هو الذهن فقط فان الانسان موجود وممكن

عه قوله كما في لوازم الماهية آه لان حيثية الاقتضاء من الحقيقة العينية لتلك العوارض نائبة مناب التاصل لها فتكون كانها موجودات متاصلة كما ان الانتزاع بحسب خصوص نحو الوجود الخارجي في الاضافات الخارجية واعدام الملكات تقوم مقام العينية ولذا لم تكن من المعقولات الثانية عه قوله كالوجوب والوجود آه قال المعلم الاول للحكمة اليمانية الوجود الحق القائم بذاته ليس يحمل عليه الوجود المطلق المنتزع

هذا الاطلاق من غاية تعظيم الشرع وهو الفاضل ١٢ ع

عنه على انه هو بعينه او من ذاتياته وليس هو بمرتسم في العقل فينتزع عنه الوجود المطلق ويعرض في لحاظ الذهن فقد عرفت ان هذه وظيفة الطبائع الامكانية بل العقل يحكم بالبرهان ان في الاعيان حقيقة متقررة بنفس الذات والمتقرر بنفس الذات هو نفس حقيقة مصداق حمل الوجود عليه ومطابق انتزاع الموجودية لا باقتضاء حقيقة ذلك وبالجملة فلا خطر والمنتزع بالاضافة الى ذلك الجناب هو البرهان لا العقل فاذن

اي نعقل محمولا منبسطا بالحمل اي الاجمال ١٢

ليس لوجود الحق من افراد الشيء ما في حيازة العقل وجوده ومعقولاته المتاصلة الحقيقية فما هنالك بجنابه المقدس بالقياس الى الوجود المطلق الذي هو من الطبائع المصدرية الانتزاعية ١٢ منه

الحلين المذكورين واجاب عنه بوجهين الاول ان ذكر الانتزاعية ليس للاحتراز بل المقصود

قضية حقيقية لا ذهنية كما قيل وانما يكون الحكم عنه بها هي الماهية المتقررة مطلقاً او في العين في لحاظ العقل لا بما هي على حال معين في الخارج كالوضع المعين او نسبة معينة ولذلك لم تكن العقود بها خارجية بل حقيقية كالوجود في الاعيان وامكانه ووجوبه اذ مصداق الحمل فيها لحاظ العقل نفس الحقيقة المتقررة في العين من الجاعل او هي بما هي لا ضروري التقرر واللاتقرر او هي من حيث اقتضاء الجاعل اياها وهذه هي التي تشتغل في حكمة ما بعد الطبيعة

عه قوله لا ذهنية كما قيل قال الاستاذ في الحاشية على شرح المواقف القضايا المعقودة بها كلها ذهنيات لعل نظره الى ان ظرف الاتصاف وانما هو الذهن فقط في جميعها وان لم يكن لخصوص الوجود الذهني فيه مدخل ولهذا قال في الحاشية الحاشيتان النظر الصحيح يحكم بان المعقولات الثانية على قسمين الاول ان يكون الذهن فقط ظرفاً فالعروضه فقط والثاني ان يكون الوجود الذهني شرطاً لعروضه وهو موضوع المنطق واذا دريت هذا فاعرف ان المعتبر في الذهنية ان كان مجرد كون الذهن فقط ظرفاً للاتصاف من غير ان يكون للوصف تاصل في العين ولا فيه خصوص حال ناسب مناب تاصله فالقضايا المعقودة من القسمين ذهنيات وان اعتبر فيها شرطية الوجود الذهني فينعقد من القسم الثاني ذهنية ومن الاول حقيقية لعدم مدخلية الوجود الذهني والخارجي فيه فتامل عه قوله الماهية المتقررة مطلقاً هذا في مطلق الوجود والوجوب والامكان سه قوله في العين هذا في الوجود الخارجي والامكان والوجوب الذين هما بحسب الوجود الخارجي واما مطلق الوجوب والامكان فالوجوب في نفس الامر فمصداقه نفس الماهية المتقررة في عالم الواقع مع عزل النظر عن خصوصيات الظروف وان تحقق ان يكون ظرف اتصافها بهذه الامور هو الذهن دون الخارج اذ فيه خلط بحث بين موصوفاتها كما مر لكن الخصوصية ملغاة لعدم صلاحيتها الوجود العيني والتاصل الخارجي مطلقاً سواء كان بنفسها او بما يقوم مقام تاصل العيني كما في لوازم الماهية والاضافات الخارجية وبعض اعدام الملكات بحو لعمى فتامل

ومن ظن ان موضوعه الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني الخصوصة فقد ضل ضلالاً مبينا قوله وامهات المطالب آه تفصيله ان اصول المطالب اربع ما واي وهل ولم فالطلب للتصور وهو اما حقيقي يحصل بعد العلم بقوام الشئ في الواقع سواء كان بالوجه او بالكنه والطالب له ما الحقيقية خلافاً للجلال المحققين حيث قال المطلوب بما الحقيقية تحصيل كنه الموجودات الاعيانية والا لم يستحسن عدها مطلباً برأسها ضرورة حصوله عند تحصيل مطلب ما الشارحة وهل البسيطة فلا حاجة ان يطلب مرة اخرى وانت تعلم ان هذا المطلب ان حصل منهما الكنه لما كان مغايراً الكل واحد منهما فتركه غفلة او خطأ عند اولى الابصار على ان التصور الحاصل من هاتين المطلبين ان كان تصور الشئ الذي علم وجوده بالكنه ليس حاصلاً بعد العلم بوجوده وهو المطلوب من ما الحقيقية للتكميل وزيادة التوضيح وان كان بالوجه المخصوص به واما غير حقيقي وهو تصور الشئ باعتبار نفس مفهومه مع عزل النظر عن القوام والوجود سواء كان بالوجه او بالكنه

قوله حيث قال اي في حاشيته على شرح المطالع قوله علا اي علاوة قوله للتكميل آه فانا اذا تصورنا الشئ اولاً بالوجه الاعم ثم علمنا وجوده فاردنا تصوره بوجه اخص ولو بالخاصة فهذا التصور ليس تصوره بالكنه ولا يكون حاصلاً من مطلب ما الشارحة وهل البسيطة فهو من مطلب ما الحقيقة فتأمل ١٢ منه

٩٧

besturdubooks.wordpress.com

وامافی اصطلاح فن ایساغوجی فمنحصر فی تلک الثلثة وما سبق من التفصیل هو اصطلاح

(وهذا الاصطلاح اعم من اصطلاح فن ایساغوجی وهو اخص من اللغة ١٢ ش)

فن البرهان ومای یطلب المیز لماهیته اما بحسب نفس تجوهرها کالفصول وبحسب تبعتها خارجة

(الاسناد مجازی کما لا یخفی و ... ای یطلب به الممیز ١٢ ع)

عنها کالخواص ثم هل علی ضربین بسیط یطلب بها التصدیق بوجود الشیء فی نفسه او عدمه ومرکب

(وتسمیه)

یطلب به التصدیق بوجود الشیء علی صفة او عدمه والمعلم الاول للحکمة الیمانیة ثلث القسمة

(وهذا تقسیم آخر الی ما ذهب الیه هو قبله والشارح بحسب التراکیب ١٢ ع)

وجعل البسیط علی نحوین مشهوری وهو ما ذکرناه وحقیقی البسیط منه یطلب به التصدیق

(لیس المراد بالفعلیة المعنی المصدری بل المراد بها مرتبة الذات فالاضافة بیانیة ١٢)

بفعلیة الحقیقة وسنخ قوامها بتاثیر من الجاعل فی نفس الماهیة علی ما یحکم به الجعل

(ای ذاتها ولفظ سنخ بمعنی الاصل للتاکید ١٢)

البسیط وتوضیحه ان مرتبة التقرر التی هی مقدمة علی الوجودیة قد تکون مجهولة

عه قوله علی ما یحکم به الجعل البسیط ای تحصیل هذه المرتبة المتقدمة علی الوجودیة من فروع الجعل

(تعلیل للبناء علی الجعل البسیط ١٢)

البسیط واما عند القائلین بالجعل المؤلف فلعل بین المرتبتین تلازما ومعیة بالذات عندهم کما یظهر

بالتامل عه قوله قد تکون مجهولة ای لا یعلم مخلوقیتها لنفسها مع عزل النظر عن الوجود ١٢ منه

اعلم ان التمییز اعم من ان یکون من جمیع ما عداه الماهیة او عن بعضها فالفصل القریب کالناطق للانسان او عن بعض اغیاره عن الفصول البعیدة کالحساس والعامل الاعم بعاد واعلم ایضا ان التمییز عن بعض الاغیار وان کان یحصل بالجنس کالحیوان للانسان الا انه لا یصلح فی جواب ای شیء لانه خلاف منصب الجنس وهو الشمول والعموم لعرض العام قد سقطوه عن الجواب بالمرة واعلم ایضا ان السؤال بای شیء هو ان کان مطلقا فیصح الجواب بالفصل والخاصة کلیهما وان کان مقیدا بقید فی ذاته یجاب بالفصل فقط وان کان مقیدا بقید فی عرضه یجاب بالخاصة فقط فافهم ١٢ محمد عبید الله الیلیاتی الانوی رح

قوله علی ما یحکم به آه قال بعض الافاضل کلامه کنایة عن تحصیل مرتبة التقرر محصل الکلام ان المعلم ثلث القسمة بناء علی تحصیل مرتبة التقرر الذی یقتضیها الجعل البسیط یعنی ان الجعل البسیط یقتضی ان یحصل اولا مرتبة التقرر فلا بد لها عند المجهولیة من طالب وهو الجعل الابسط وهذا معنی ما قال فی الحاشیة اذ تحصیل تلک المرتبة آه انتهی ١٢ عبید غفرله عه بجواب سؤال وهو ان یقال یکفی فی تثلیث القسمة تقدم احدی مرتبتی التقرر والوجود علی الاخری وهذا یتاتی علی تقدیر القول بالجعل المؤلف ایضا لان مرتبة الوجود متقدمة علی مرتبة التقرر فلم بنی المعلم تثلیث القسمة علی الجعل البسیط وحاصل الدفع ان بین المرتبتین معیة وتلازم عندهم وکیف یحکم العقل بتقدم مرتبة الوجود التی هو العارض علی مرتبة التقرر التی هی المعروضة بالاجماع وانما اورد الشارح لفظ لعل لان المشهور ان عند القائلین بالجعل المؤلف مرتبة نفس الماهیة التی یعبر عنها بمرتبة التقرر سابقة الاتصاف بالوجود ح

یقول سوال بحر العلوم رح فی غایة المتانة والدقة ولا یندفع بما قال هذا المحشی اذ المحشی لم یبین اختیار احد شقی سوال بحر العلوم رح کما لا یخفی علی من تامل کلام هذا المحشی بالدقة فافهم ١٢ محمد عبید المجید غفرله

قال الحكماء انه طائر عظيم لو طار لاخذ الجبل فهو عندهم اسم لا مسمى له في عالم الوجود

كقوام ماهية العنقاء مثلاً وقد تكون معلومة الامتناع كاجتماع النقيضين وشريك الباري تعالى عنه وقد تكون معلومة التحقق كما ترى في الماهية الموجودة فاذا كانت الماهية مجهولة القوام يصح السوال عن اصل قوامها بان يقال هل العقل اي هل ماهية متقررة هي العقل والجواب نعم ولا يجاب مثله في اجتماع النقيضين مثلاً وان صح ان يقال فيه انه اجتماع النقيضين بان نقصد به انه عنوان حقيقة الموضوع كما هو شان حمل الشئ على نفسه فبين السوال عن سنخ الجوهر واصل القوام وبين هذا الحمل بون بعيد فاندفع ما اورده بعض الاجلة من المحققين من ان هذه الهلية التي اخترعها اما تصديق متعلق بقوام الماهية من حيث هي ولا ريب في ان هذا التصديق لا يصح ان يطلب ضرورة ان حمل الشئ على نفسه اما ممتنع او غير مفيد واما تصور متعلق به فهو من اقسام مطلب ما الشارحة تحقيق المقام ان الماهية الممكنة قبل التقرر والفعلية اي في حد الامكان ماهية تقديرية تخمينية حتى اذا تقررت بافاضة الجاعل اياها كان ذلك التخمين مطابقاً للتحقيق والفرق بينها وبين المستحيلات ان المفهومات الممكنة اذا لوحظت حكم العقل بصحة تقررها وقوامها بخلاف المقدر من المستحيلات العقلية

عه قوله هذه الهلية اي مطلوب هذا الهل وحاصله ان مرتبة قوام نفس الماهية ليست الا هي فالمطلوب في هذه المرتبة اما تصديق متعلق بعقد ينعقد منها ومن نفسها كقولنا العقل عقل ولا ريب انه لا امتناعه او لعدم افادته لا يصح ان يطلب وتصور متعلق بها فهو من اقسام مطلب ما الشارحة وهو ظاهر عه قوله بخلاف المقدر من المستحيلات لانها لا يجوز العقل تقررها اما بالنظر الى مجرد المفهوم او بالنظر الى البرهان ۱۲ منه

ن وتصور الشیٔ ۳ — ن ہوالتصدیق ۴

فاذا قیل ہل الماہیۃ المفروضۃ التی ہی العقل بحسب التقدیر والتخمین متجوہرۃ واقعۃ فی نفسہا

(ای المفروض مطابق للواقع والتخمین یوافق التحقیق ۱۲ع)

فالجواب نعم واذا سُئل ہل ہی فی اجتماع النقیضین فالجواب لا فالمطلب فی ہل الابسط ہو التصور

بقوامہا وتقررہا فی نفسہا وتصدیق الشیٔ الذی علم تقومہ وفعلیتہ مطلب ما الحقیقیۃ واما مطلب ما

عطف تفسیر ۱۲

الشارحۃ فہو تصور الشیٔ بحسب مفہومہ المقدر المفروض بحسب التخمین فالفرق بین ہذہ المطالب اجلی

واظہر ولا ینبغی ان یفہم من قولنا فی ہل الابسط الانسان متجوہر انہ قصد بہ ثبوت التجوہر لہ بل

انما یقصد بہ اعطاء التصدیق بنفس تجوہر الماہیۃ وایراد المحمول انما ہو للضرورۃ العقدیۃ

ای التعبیر ۱۲ع

فاعتبار المحمول فی المرکبۃ بالقصد الاول وفی البسیط مطلقا من حیث ان طبیعۃ العقد

(المقصود فی جمیع الحکایۃ عن الثبوت او النفی الواقعی تکیف الفرق ۱۲ع)

لا تسع ما قصد اعطاؤہ الا بذلک الاعتبار وبہذا یندفع ما اورد علیہ ان الجعل البسیط یمکن

(والہل الابسط یقتضی القضیۃ فبین الجعل البسیط والہل الابسط منافاۃ ۱۲)

ان یتعلق بالمجہول من غیر المجعول الیہ واما مطلب ہل فلا یتصور ان یکون امرا وحدیا فتفکر

عہ قولہ فاذا قیل ہل الماہیۃ آہ لا یخفی ان الموضوع فی ہذا العقد ہو مفہوم الماہیۃ والمحمول ہو التقرر المترتب علی الجعل البسیط لا بمعنی ان التقرر ثابت للماہیۃ فی ظرف قوامہا اذ لیس فیہ الا نفس الماہیۃ المجعولۃ فایراد المحمول للضرورۃ العقدیۃ کما فی الوجود بعینہ والفرق بین ہذا العقد وحمل الشیٔ علی نفسہ بین لا سترۃ فیہ فتامل بدقۃ النظر

عہ قولہ قصد بہ ثبوت التجوہر آہ تحقیقہ ان قولنا الانسان متقرر او موجود اذا افاد ثبوت مفہوم التقرر او الوجود للموضوع واتحادہ بہا کان المحمول شیئا غیر تجوہر الموضوع فی نحوہ وثبوتہ فی نفسہ ومتاخرا عنہ وانما المقصود ما ہو المتقدم یعنی تحصیل ذات الموضوع ونفس قوامہ وتحصیل ثبوت صفۃ الوجود کان وغیرہ فہذا العقد انما یشتمل علی ذکر المحمول والنسبۃ الحکمیۃ بحسب الضرورۃ الناشیۃ من طبیعۃ العقد فی التعبیر عما درکہ العقل لان مفاد الہلیۃ وما یتعلق بہ العقد یرجع الی ذلک فان مفاد الایجاب فی الہلیۃ البسیطۃ تجوہر الموضوع او ثبوتہ فی نفسہ والسلب لیسیۃ الشیٔ او انتفاؤہ فی نفسہ ومفاد الایجاب فی الہلیۃ المرکبۃ ثبوت شیٔ لشیٔ والسلب انتفاء شیٔ عن شیٔ فتفکر عہ قولہ وفی البسیط آہ ای بکلا القسمین عہ قولہ وبہذا یندفع آہ ہذا الایراد علی قول الابسط من فروع الجعل البسیط ووجہ الدفع ان ہذہ المرتبۃ وان کانت من فروع الجعل البسیط لکنہا ما یصح ان یقصد اعطاء التصدیق بہا بایراد المحمول الذی ہو التقرر للضرورۃ العقدیۃ ولو ان الجعل البسیط مما لا یتعلق الا بالمجعول فہذا لا ینافی تعلق التصدیق بہذہ المرتبۃ المتفرعۃ علیہ علی الرجاء الذی ذکرناہ فتامل ۱۲ منہ

فلا یحتاج الی السؤال عنہ وحاصل الجواب انہ فرق بین الہل الابسط والجعل ۴

اولا تجوہر و صیرورتہ فی نفسہ او انتفاؤہ فی نفسہ بخلاف الہلیات المرکبۃ فان مفادہا ثبوت شیئ لشیئ سواء کان نفسہ او ذاتیا لہ او من عوارض ذاتہ او انتفاؤہ عنہ لا یقوم اعتبار التقرر والموجودیۃ متلازمان فی الحاجۃ الی اعتبار التقرر مع اعتبار الموجودیۃ لانا نقول وان کان کذلک لکن ینبغی ان لا یہمل فصل احدی المرتبتین عن الاخری فی الاحکام مع انہ احق بالاعتبار لا یقوم لو رجع مفاد عقود الہلیات المرکبۃ الی ثبوت المحمول للموضوع فیلزم ان یکون للمحمول وجود اذ الوجود للغیر لا یتصور بدونہ فلا یصح اثبات العدمیات للموضوعات لانا نقول ثبوت المحمول للموضوع لیس ہو وجودا فی نفسہ لکن للموضوع کوجود الاعراض لمحالہا حتی یلزم ذلک بل انما ہو اتصاف موضوعہ

عـــہ قولہ او لا تجوہر و قال سلم الحکمۃ الیمانیۃ فی الافق المبین ان معنی العدم ہو سلب الشیئ فی ذاتہ و انتفاؤہ فی نفسہ لا سلبہ عن نفسہ او سلب الوجود عنہ فان ذلک من جزء الہلیات المرکبۃ و معنی زید معدوم ہو انتفاؤہ فی نفسہ و ہو من سوالب الہلیۃ البسیطۃ لا ثبوت الانتفاء لہ حتی یکون من موجبات الہلیۃ المرکبۃ والمشائیۃ ایضا لا ینکرونہ بتحصیلہم ان الوجود ہو تحقق نفس الذات لا ثبوت وصف لہا فالعدم ایضا سلب نفس الذات و انتفاؤہا فی نفسہا لا سلب مفہوم عنہا قال الاستاذ المحقق ان زید معدوم موجبۃ بحسب الحکایۃ و زید لیس بموجود سالبۃ بحسب الحکایۃ و کلاہما من الہلیات البسیطۃ مفادہما انتفاؤہ فی نفسہ لا ثبوت الانتفاء لہ حتی یصیر العقد ہلیا مرکبا فہما متغایران بحسب الحکایۃ متحدان بحسب المحکی عنہ و قال لا ینبغی ان یقع الخلاف فی کون زید معدوم موجبۃ و کون زید موجود مشتملا علی الوجود الرابطی ای الاختصاص الناعت اذ لا شک فی ان الحکایۃ فی الاولی موجبۃ و فی الثانیۃ مشتملۃ علی الرابطیۃ فتامل عـــہ قولہ لانا نقول ثبوت المحمول آہ قال سلم الحکمۃ الیمانیۃ المحمول بما ہو محمول لیس لہ وجود فی نفسہ یکون لموضوعہ کما للاعراض بل انہ لا یوجد لنفسہ انما لہ ثبوت للموضوع، و وجودہ فی نفسہ ہو انہ ثابت للموضوع و فرق بین قولنا وجودہ فی نفسہ ہو وجودہ لموضوعہ و بین قولنا وجودہ فی نفسہ ہو انہ موجود لموضوعہ اذ مدلول الاول انہ وجود فی نفسہ لکنہ للغیر کالاعراض و مدلول الثانی انہ لیس وجود فی نفسہ بل ہو موجود لموضوعہ و بالجملۃ ہو الاتحاد بین الموضوع والمحمول فلیس لہ بما ہو محمول وجود الا وجود الموضوع لاتحادہ مع موضوعہ و ہو ثابت لہ و ہذا ہو الاختصاص الذی یتوطأ بہ الحمل بہ و ہذہ فکرۃ منہ ۱۲

اذا تقنینیۃ یکون من قبیل حمل غیر الوجود والعدم والتقرر واللاتقرر فیکون من الہلیات م

اى حصل من نسبة الوجود الى الموضوع او المحمول الى متعلق آه ١٢ عبيد

ثم ينسب المجموع اعنى الوجود وذلك الشئ الذى هو موضوعه الى متعلق ذلك الشئ بالنسبة الحكمية سواء كان موضوعا له او محمولا عليه فيقال وجود البياض للجسم او وجود الجسم على البياض فالنسبة الاولى منها يقع لها الوجود الرابطى وهذا الاختص بالاعراض فتفكر فيه ولم يطلب لعلة اما لمجرد التصديق بالعقد واما للشئ فى نفسه والاول دليل انى والثانى دليل لمى واما مطلب من الذى هو مطلب للهوية الشخصية اى العارض المشخص لذى العلم او الجنس من ذى العلم كقولك من جبرئيل جنى ام انسى ام ملكى فقليلا ما يستعمل فى هذا السوال وكم الذى هو مطلب لتعيين المقدار او العدد وكيف واين ومتى الذى يطلب بها تعيين الكيفيات وتعيين حصول الشئ فى الزمان والمكان اما ذنابات اى توابع للاى ان كان المطلوب بها المميز او مندرجة فى هل المركب ان كان المطلوب بها التصديق بكون الشئ على هذه الاحوال قوله قيل فيه حكم آه تحريره انه لو استوجب الحكم على الشئ تصوره بوجه ما لصدق قولنا كل مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم واللازم باطل لان المحكوم عليه فيه اما معلوم فيصح الحكم عليه

عه قوله وهذا الاختص بالاعراض بل يعم لكل ما حمل فيه حمل فهو ما عليه اتيا كان او عرضيا وجوديا كان او عدميا انتزاعيا كان او انضماميا على خلاف امر العليات البسيطة فان المقصود فيها التصديق بنفس تحقق هو الموضوع وغيره فى نفسه

فى نفسه عه قوله فتفكر فيه اشارة الى ايراد عليه كما سياتى فى اوائل التصديقات نقلا عن الاستاذ مصدر القول قوله قيل عليه منه

وعلى هذا كان معنى قول المص ان لم يطلب الدليل لمجرد التصديق او يطلب الدليل للعلم

بان صدقہا حقیقیۃ ممکن من غیر تناقض فان معنا ثبوت الامتناع لجزئیاتہ علے تقدیر کونہا مجہولا مطلقا وہو لا یستلزم ثبوتہ فی الواقع وصحۃ الحکم علیہا باعتبار معلومیتہا بوجہا وآجابؒ عنہ المصو بانہ معلوم بالذات وہو مناط صحۃ الحکم بنار علی ان الحکم علی الامر الحاصل فی الذہن ومجہول مطلق بالعرض باعتبار ان العقل یجعلہ عنوانا لما ہو محجوب عن التصور مطلقا وعلیہ بنار امتناع الحکم فالحکم وسلبہ بالاعتبارین فلا محذور ویجیٔ تحقیقہ ان شاء اللہ تعالی فی التبصرۃ **قولہ** واذا کان الانسان مدنی الطبع آہ ای یحتاج فی معیشتہ الی التمدن وہو اجتماعہ مع بنی نوعہ لیتعاونوا ویتشارکوا فی تحصیل الغذاء واللباس والمسکن وغیرہا مما یحتاج الیہ فی التعیش وذلک

عہ قولہ ویجیٔ تحقیقہ آہ حاصل تحقیقہ انہ لا یمکن الحکم علی ذات الممتنع وحقیقتہ لانہ لا حقیقۃ لہ ولیس صورۃ فی العقل فہو معدوم ذہنا وخارجا فلا الحکم علیہ ایجابا بالامتناع وسلبا بالامکان والوجود ولا علی عنوانہ اذ لو کان ممتنع الحصول فی الذہن فکذلک وان کان ممکنا فلا الحکم علیہ بالامتناع ونحوہ لانہ من حیث انہ متصور ثابت ولا شیٔ من الثابت ممتنع نعم لو لوحظ بحیث یصیر عنوانا لما ہو باطل الذات یجب فیعض العقل یصح علیہ الحکم بالامتناع مثلا باعتبار امتناع معنونہ وحقیقتہ فالحکم اثابت للافراد ثابت للطبیعۃ الصادقۃ علیہا ولو بالفرض والتقدیر فالامتناع ثابت لذلک العنوان وذلک الحکم یکون حملا وبالاتحاد الموضوع تامل

موقوف على ان يعرف كل واحد لصاحبه ما فى ضميره والاشارة لا تفى فى المعقولات

الصرفة فانعم الله تعالى عليهم الكلام فيفتقرون فى التعليم والتعلم الى الالفاظ

الموضوعة بازاء ما فى ضميرهم وشدة يفهم ان الافتقار الى اللفظية الوضعية فلها

الاعتبار قوله ومن ثمه آه فان مناط التعليم والتعلم اللذين يحتاجون اليهما فى التمدن

انما هى المعانى مطلقا لا الخصوصيات فانها ملغاة هذا هو الماثور من المصنف قوله

دون الصور الذهنية آه قد اختلف القوم فى وضع الالفاظ فقيل انها موضوعة للامر

الذهنى من حيث هو ذهنى لانه المعلوم بالذات لا الامر العينى بما هو عينى والا لانتفى

العلم بانتفائه وفيه انه لو اريد بكونه معلوما بالذات ان يرتسم فى الذهن بالذات

فهو ليس بواجب لا حين الوضع ولا حين الاستعمال بل يكفى حصوله بوجه ما كما ترى

فى الوضع العام والموضوع له الخاص وان اريد به ان يلتفت اليه بالذات فيجوز

ان يكون الامر الخارجى ايضا كذلك وقيل للامر الخارجى لانه الملتفت اليه بالذات

عــه قوله والاشارة لا تفى وفى الكتابة مشقة ١٢ منه رحمه الله

ما يتوہم من انہ جاز ان یکون الموضوع لہ فی معانی الالفاظ الموجودۃ فی الذہن او الخارج موجوداً ذہنیاً او خارجیاً

وہو من ضروریات الموضوع لہ بخلاف الامر الذہنی فانہ مرآۃ لمشاہدتہ
اقول الصورۃ العلمیۃ انما ہی آلۃ لملاحظۃ الشیٔ من حیث ہو ہو وہو المعلوم
بالذات لا الامر الخارجی الاثری فی علم الکنہ والوجہ ان الامر الحاصل فی الذہن
منہما لیس مرآۃ لملاحظۃ ذی الکنہ وذی الوجہ وانما ذلک فی علم الشیٔ بالکنہ وعلمہ
بالوجہ فالصورۃ العلمیۃ مرآۃ لمشاہدۃ المعلوم اعنی الشیٔ من حیث ہو ہو فی
جمیع انحاء العلوم والمعتبر عدماً فی علم الکنہ والوجہ وجوداً فی علم الشیٔ بالکنہ
وبالوجہ ہی المرآتیۃ بالقیاس الی ذی الکنہ وذی الوجہ فالحق ان الموضوع لہ
نفس الشیٔ من حیث ہو ہو عینیاً کان او ذہنیاً وسواء کان حاصلاً فی الذہن
بنفسہ او بوجہ ما لا الشیٔ من حیث الاکتناف بالعوارض الذہنیۃ او
الخارجیۃ فان کثیراً من معانی الالفاظ لیست بموجودۃ فی الخارج
وکثیراً منہا لیست فی الاذہان کلفظ اسد ولیس فی وضع الالفاظ تفاوت

عہ قولہ سواء کان حاصلاً الخ ای ما اشتہر ان ما وضع لہ اللفظ ہو المعلوم بالذات فلیس المراد بہ انہ یجب ان یکون حاصلاً فی
الذہن بالذات والا اشکل الامر فی الوضع العام للموضوع لہ الخاص کما فی اسماء الاشارات بل المراد انہ معلوم بالذات عند تعلق
العلم بہ بالذات وانما ہو الشیٔ من حیث ہو ہو لا الصورۃ العلمیۃ ولا الشیٔ من حیث الاکتناف بالعوارض الخارجیۃ ۱۲ منہ

قد يخفے عليه مع ان اللفظ في نفسه تقتضي انتقال الذهن الى غير الجواب اذ دل عليه بالالتزام او الى غير اجزائه ان دل به عليها وتركوا م

قوله او عرفية آه اى يمتنع تصور المعنى بدونه في مجرى العادة فهذا اللزوم ليس بمعنى امتناع الانفكاك عقلا بل هو تلاصق واتصال ينتقل الذهن بسببه من المسمى الى اللازم فقد اختار مذهب اهل العربية حيث اعتبر اللزوم العرفي ايضا اذ الذهول عنه واهماله خطأ قوله قيل الالتزام آه لانه عقلے وكل عقلي مهجور ونقض بالتضمن اما اجمالا فبان الدليل يجري فيه مع تخلف مدلوله عنه واما تفصيلا فبانه ان اريد بالعقلي العقلے الصرف بلا مدخلية الوضع فيه اصلا فالصغرى مم وان اريد به العقلے في الجملة فالكبرى مم لان التضمن معتبر عندهم نعم انه مهجور في جواب ما اصطلاحا بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسئول عنه تضمنا او التزاما لاحتمال المعنى المطابقي المتبادر فالواجب ذكر ما يدل عليه مطابقة وعلى اجزائه بالتضمن فالالتزام مهجور كلا وبعضا والتضمن كلا فقط وهذا مراد من قال ان الغرض الاصلي في العلوم غالبا من المعرف والحجة والالتزام لا يعتبر في شئ منها لانه ليس مصرحا للمقصود قوله ويلزمها المطابقة آه

١١٢

besturdubooks.wordpress.com

اعلم ان اہل العربیۃ زعموا ان الدلالۃ مطلقا تابعۃ للقصد والاستعمال فانسد باب اللزوم عندہم بلا اعتبار التقدیریۃ والمنطقیون لما کانت المطابقۃ فقط عندہم تابعۃ للقصد فاستلزامہا لما بین لا سترۃ فیہ ویرد علی اہل العربیۃ النقض بالتضمن والالتزام المعتبرین عند اہل المنطق اللہم الا ان یقصد واحصر الدلالۃ القصدیۃ

besturdubooks.wordpress.com

ولا یرد علی المنطقیین بھا علی المعنی المختار عند اہل العربیۃ لانہما مطابقتان عندہم بحمل الوضع علی ما یعم النوعی قولہ والحق ان الکلمات آہ وہی التی تدل بمادتہا علی النسبۃ وبہیأتہا علی اقترانہا باحد الازمنۃ الثلثۃ ولہذا عدوہا من الروابطۃ الزمانیۃ وتوضیحہ ان کان مثلا لا یدل علی الکون فی نفسہ بل علی کون الشیٔ شیأ لم یذکر بعد ای الوجود الرابطی فانک اذا قلت فی مثلا ابتداء لا یفہم منہ معنی محصل حتی تنضم الیہا کلمۃ اخری کک اذا قلت کان ابتداء لم یقف الذہن علی معنی تام بدون الانضمام فہما فی سبیل واحد لعدم دلالتہا علی الانفراد علی مدلول تام بل علی نسبۃ ہی حالۃ بین حاشیتہا فلا یحکم علیہا وبہا قولہ فکلمۃ آہ المشہور انہا بصورتہا تدل علی الزمان والنسبۃ الی فاعل ما

عہ قولہ تدل بمادتہا آہ ای مع الترتیب المخصوص بہا فلا یرد القاب نحو نک فی قلک ن فانہ لا یدل علی النسبۃ ۱۲ منہ

وتمادتها على الحدث واعترض عليه بان اعتبار النسبة الفاعلية دون النسبة الزمانية
واعتبار نفس الزمان دون الفاعل ترجيح بلا مرجح الا ان يقال ارادوا بالزمان
الكون فيه لا نفسه والحق ان معناه امر اجمالي مستقل بالمفهومية تفصله العقل الى تلك الامور
الثلثة لانه مفرد فلا يدل على التفصيل وسياتي قوله وليس كل فعل عند العرب آه
هذه المسألة معركة الآراء ولم يأت فيها احد بما يتعلق بقلب الاذكياء بل اجتهدوا
في ايراد امور ياباها الفهم القويم اشد الاباء وغاية تفتيشهم في هذا المرام ان الفاعل جزء
المفهوم المخاطب والمتكلم يدل عليه التاء والهمزة والنون ويؤيده امتناع تصريحه بعدها الا تاكيدا

قوله سياتي في آخر مبحث المعرب قوله يدل عليه التاء آه اي في المضارع ويشاركه في هذا الحكم
المتكلم والمخاطب من الماضي كما صرح به الشيخ في اخضاء ثم اعلم ان دلالة التاء على الفاعل المخاطب في الواحد المذكر
ظاهر واما في الواحد المؤنث وتثنيتهما وجمعها فلا اذ هناك ضمائر بارزة عند النحاة تدل على الفاعل والتاء علامة
الخطاب الا ان يقال التاء هي الدالة على الفاعل المخاطب في الجميع وتلك الضمائر حروف دالة على احواله منه

عن الحرف او الفعل اما عن لفظہا فقط او بمجاز کقولنا من حرف جر وضرب فعل ماض او عن معناہ والثانی اما ان یعبر عنہ بلفظ موضوع بازائہ او بلفظ

بخلاف الغائب ولما کان نظر العرب مقصورا علی الالفاظ علی خلاف منظور اہل المعانی عدہا من الکلمات فتامل قولہ ومن خواصہ آہ ای بالقیاس الی اخویہ والا فقد یوجد فی اطراف الشرطیات وبعض الحملیات کقولنا زید عالم نقیضہ زید لیس بعالم قولہ من حرف جر آہ ہذا اما اوردہ الامام علی تلک الخاصۃ بان کلمۃ من وضرب فی قولہم من حرف جر وضرب فعل ماض حرف وفعل مع کونہما محکوما علیہما واجیب عنہ بان الحکم ہہنا علی نفس اللفظ وہیأتہ دون معناہ ومن خواص الاسم ہو ہذا دون ذلک وتفصیل ان الاخبار عنہا اما عن لفظہا فقط او عن مفہومہا بان یعبر عنہا بغیر لفظہا موضوع بازائہا کما یقال معنی الحرف غیر مستقل ومعنی الفعل مقرون بالزمان او بلفظہا مع ضمیمۃ کما یقال

عہ قولہ بخلاف الغائب توضیح المقام ان حروف المضارعۃ کلہا لیست من الضمائر بل ہی من علامات الاستقبال نعم الالف فی المثنی والنون فی جمع المؤنث والواو فی جمع المذکر والیاء فی تفعلین من الضمائر المرفوعۃ واما امثلۃ الماضی فغیر الواحد الغائب تتصل بہ الضمیر کالالف فی المثنی والواو فی جمع المذکر والنون فی جمع المؤنث والتاء المتحرکۃ نحو فعلت کلمۃ تم وتانی فعلتم وفعلنا علی ما صححہ السید فی صرفہ فعلی ہذا ینبغی ان یکون صیغۃ الواحد الغائب المذکر والمؤنث فعلا بالاتفاق وکذا المتکلم والواحد المخاطب من المضارع اذ لیس فیہما ما یدل علی الفاعل فی الامثلۃ التی یتصل بہا الضمائر المرفوعۃ مطلقا مختلف فیہا علی اختلاف النظرین فتمثیل المصنف للمختلف فیہا بنحو امشی مما لا ینبغی علی انہ مخالف لما سیأتی من ان المفرد لا یدل علی التفصیل اصلا والا لجاز تحقق قضیۃ احادیۃ الا ان یقال لما کان الفاعل داخلا فی مفہوم الصیغۃ فی المتکلم الواحد والمخاطب کان الدال علیہ ای الضمیر المنوی الملفوظ حکما ایضا جزء من الصیغۃ الا انہ مستتر وانما بخلاف صیغۃ الغائب فیعد ان من المرکبات دونہا فتامل ۱۲ منہ

besturdubooks.wordpress.com

معنی ضرب غیر معنی فی اربه بلا تسمیة وہذا الاخیر ممتنع وما سواه جائز قال فی الحاشیة وما قیل ان من ہذہ علم لما ہو الحرف حقیقة ولیس ہذہ حرفا بل ہی اسم وکک ضرب فلیس بشئی فانہ لم ینقل بہ احد من علماء اللغة وکیف یلتزم ذلک فی المہملات نحو جسق مہمل کما لا یخفی انتہی ولا یخفی علیک ان من الاعلام ما ہی منقولات عند الجمہور وعند سیبویہ کلہا اکک کما صرح بہ المصـ ولیس علی علماء اللغة البحث عن المنقول الیہ ولا اشکال فی الالتزام ایضـ قولہ وایضا آہ تقسیم آخر لمطلق المفرد المطلق ولا یلزم جواز کون الکلمة والاداة علی تقدیر اتحاد معنیہما علما او متواطیا او مشککا مع انہما لا یتصفان بالکلیة والجزئیة ولم یعتبر الاسم کما ہو المشہور لان الاشتراک قد یوجد فی الکلمة والاداة ایضـ علی ما ہو المشہور علا ان المراد

عہ قولہ ولا اشکال قال بعض النحویین اللفظ اذا ارید بہ مجرد اللفظ کان علما نحو جسق مہمل قیل لانہ کلام والکلام لا یترکب الا من کلمتین وجسق لیس بکلمة الا اذا صار علما لجسق المہمل کذا فی غایة التحقیق عہ قولہ ولا یلزم کون الاداة یلزم کون خصوصیة الاسم ما فاتہ فی ہذا التقسیم لان المنسوب الی الشئی المطلق لا یختص بہ بان لا یثبت لشئی من الافراد او یجوز ثبوتہ لجمیعہا اذ لا دخل فیہ لشئی من الخصوصیات فتامل عہ قولہ علا ان المراد ای بالاسم فیما ہو المشہور منہ

فمعناه امر كلي وانما اطلاق العلم عليه في الاحكام اللفظية لكونه مبتدأ او ذا حال او موصوفا بالمعرفة والفارق بينه وبين اسم الجنس المنكر اعتبار الحضور الذهني في العلم دون الاسم وحين التعريف بلام الجنس لالته على التعيين بلا واسطة اللام بخلاف اسم الجنس قوله ويدخل فيه المضمرات آه وفيه ان ضمير الغائب قد يرجع الى الجنس والاشارة ايضا قد تكون اليه واجيب بان مرجعه هو المذكور لفظا او معنى او حكما وهو من حيث هو مذكور ذكرا خاصا جزئي لا يحتمل الشركة وكذا ما يشار اليه الحاضر بما هو حاضر ولو في الذهن وما يسهل عليك دخاله فيه بالقياس الى المعنى الشخصي تامل على ان استعمال اسم الاشارة في الجنس على طريق المجاز بمعنى شتى وهو ان اسم الاشارة اذا اخذت بالقياس الى معانيها الكثيرة يلزم خروجها عن هذا التقسيم فانه بالقياس الى المعنى الواحد من حيث ان له معنى واحدا وليست من اقسام الثاني لاعتبار تعدد الوضع في الاشتراك والنقل في غيره

ع قوله تامل وجه التامل انه اذ قيس الى المعنى الجنسي لم يكن متواطيا ولا مشككا كما هو الظاهر فيلزم بطلان الحصر ١٢ منه

فتدبر قوله فان الوضع آه قال في الحاشية قد يكون الوضع خاصا والموضوع له ايضا خاصا كوضع زيد لذاته وقد يكون كل منهما عاما كقول الواضع كل فاعل موضوع لذات من قام به الفعل وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كوضع اسم الاشارة مثلا فان الواضع يلاحظ الامر الكلي لكن لا لان يوضع اللفظ بازائه بل لان يلاحظ جزئياته بواسطته ثم يضع ذلك اللفظ لكل من تلك الجزئيات المندرجة تحته وقد يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كوضع الانسان للمفهوم الكلي كذا قيل م والحق انه داخل في القسم الاول انتهى كلامه وتحقيق المقام ان الواضع ان اعتبر في الوضع مفهوما عاما بحيث يكون مرآة لملاحظة معان كثيرة فالوضع عام والا فخاص ثم الموضوع له ان كان امرا واحدا كليا كان او جزئيا فخاص والا فعام ولا يتصور عموم الموضوع له بمعنى كونه كليا اذ هو خاص ولا بمعنى كونه متعددا الملحوظا بامر كلي كما في اسماء الاشارة وهو ظاهر واذا لوحظ كل واحد بنفسه ووضع الاسم له كان مشتركا باوضاع متعددة كل منها خاص لخاص فيكون الوضع خاصا والموضوع له كثيرا في وضع واحد

قوله فتدبر اشارة الى انه لا يمكن قياسه الى الامور المتكثرة لان استعمال اسم الاشارة في كل واحد منها على وجه البدل من حيث انه فرد لذلك العام الذي هو مرآة لملاحظته فكانه استعمل في كل استعمال في المعنى الواحد اعني ذلك العام من حيث تشخصه فتامل قوله وهو ظاهر اذ الوضع ههنا عام والموضوع له خاص امنه

غير معقول فلا يصح تقسيم المص الآن يقم المتعدد الملحوظ بامر عام قد يوخذ بما هو متعدد ووضع اللفظ بازائه كالقوم والرجال وغير ذلك مما وضع لكثير غير محصور بما هو كثير بخلاف اسماء الاشارة الموصوفة لكل واحد فتامل وما ذهب اليه شريف المحققين من انه اذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه يكون كل من الوضع والموضوع له عاما فبعيد عنه اذ الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة ملحوظة بامر كلي الا ان يصطلح على ان المعتبر

عه قوله غير معقول اذ الوضع الخاص لا يكون بواسطة امر كلي والوضع الواحد للجزئيات الكثيرة يجب ان يكون بواسطة امر عام آلة لملاحظة كل واحد منها عه قوله فلا يصح تقسيم المص اه قد يكون الوضع خاصا والموضوع له ايضا خاصا وقد يكون كل منها عاما سه قوله فتامل تفصيل المقام ان الموضوع له ان كان امرا واحدا جزئيا او كليا ماخوذا من حيث هو هو او من حيث العموم والاطلاق فهو خاص ان كان امورا كثيرة فان وضع اللفظ بازاء كل واحد منها باوضاع متعددة كان مشتركا وكل من الوضع والموضوع له خاص او بوضع واحد لملاحظتها بامر عام كان الموضوع له خاصا والوضع عاما كما في اسماء الاشارات والمضمرات والموصولات لا يقال يجوز ان يكون الموضوع له امرا كليا ماخوذا من حيث الكثرة والانطباق عليها كما في موضوع المصنف وهذا هو المعنى بكون الموضوع له عاما لانا نقول لا ريب في ان الكلي ح مرآة لملاحظة الجزئيات ولا بد للموضوع له ان يلتفت اليه بالذات على ان الفرق بين الجزئيات الملحوظة بامر كلي متحد معها وبين الامر الكلي الماخوذ من حيث الكثرة والاتحاد معها ليس الا لفظيا فلا يكون بين الوضع والموضوع له الخاص بين هذه الصورة فرق بحسب الحقيقة نعم ها احتمال آخر وهو ان يكون الوضع لكثير غير محصور بما هو كذلك كالقوم والرجال مثلا ولعل هذا هو المراد بكون الموضوع له عاما واما الكثير المحصور كاسماء العدد فهو خاص سفلى هو لا مثلا كل واحد من الوضع والموضوع عام فتامل ١٢ منه رح

١٢١

في الوضع ان كان امرا عاما يسمى الوضع عاما سواء كان مرآة لملاحظة امور اخر او ملحوظا بنفسه
ثم الوضع قد يكون نوعيا بان يعتبر العموم في جانب اللفظ وهو تعيين الواضع ان كل لفظ
يكون بكيفية كذا فهو متعين الدلالة بنفسه على معنى مخصوص مثلا ان يعين ان كل لفظ يكون
على وزن فاعل فهو لذات ما يقوم بها الفعل وهذا مختص بالحقائق واما ما يختص بالمجاز
فهو تعيين الواضع بان كل لفظ دال بنفسه على معنى فهو مع القرينة لما يتعلق به وهذا الوضع
نوعي واحد في جميع المجازات وبه تحصل الدلالة وقد يعتبر فيه نوع العلاقة فهو متعدد بحسب تعدد العلاقة
وهو منشأ لصحة الاستعمال وسيجيء توضيحه فالوضع النوعي في المجاز على نحوين فتمثيل المص لعموم
الوضع والموضوع له بقول الواضع كل فاعل موضوع لذات من قام به الفعل مغلطة مبنية
على عدم الفرق بين الوضع النوعي المتحقق ههنا وبين الوضع العام الذي يعتبر فيه العموم من جهة
المعنى دون اللفظ فتفكر **قوله** وحصروا التفاوت آه وجوه التشكيك محصورة في
الاقدمية والاولوية والشدة والزيادة مع مقابلاتها وفسروا الاقدمية بان يكون اتصاف

عه **قوله** بان يكون اتصاف آه ويتصف بهذا الوجه فرد ذلك الكلي بعينه فان الواجب مثلا علة للممكن كما ان صدق الوجود عليه علة لصدقه على الممكن ولم يتعرض في التفسير لانه ظاهر واما الاولوية فيتصف بها الاتصاف فقط اعني صدق الكلي على الفرد كما ان الشدة والزيادة يتصف بها الفرد فقط لا صدق الكلي عليه لهذا لا ينبغي ان يعد من وجوه التشكيك اذ لا يحصل بها الا اختلاف في المصداق فتفكر ۱۲ منه

بعض هذا الكلي به علة لاتصاف البعض الآخر منه بذلك والاولوية بان يكون اتصافه به باقتضاء من ذاته وقد يفسر باحقية البعض للاتصاف فهذا المعنى يتناول جميع وجوهه وما قيل ان الاختلاف بالذاتية والعرضية داخل في الاولوية ناظر الى هذا المعنى الا ان يراد بالاقتضاء مطلق اللزوم لا العلية واما الاشدية فقد تفسر باكثرية ظهور آثار الكلي في البعض دون البعض وزيفه المحققون بانه يستوجب التشكيك في كثير من المقومات اللهم ان يلتزم بتاييد من قول الاشراق ويفسرون بكون احد الفردين بحيث ينتزع منه العقل باستعانة الوهم امثال الاضعف ويحلله اليها حتى ان الاوهام العامة تذهب الى ان القوى منهما متألف القوام من امثال الضعيف ومعنى الازيد ايضا كونه بتلك الحيثية الا ان الامثال المنتزعة من القوى ليست اجزاء متباينة في الوجود

ع قوله مطلق اللزوم اي امتناع الانفكاك بالنظر الى ذاته سواء كان باقتضاء من تلقاء الذات وعليتها له كما في العوارض المعلولة او كان الذات مصداقا له بنفس الذات كما في الذاتيات بالنسبة الى ذي الذاتي وما يتوهم ان الاولوية ان فسرت بالاقتضاء وان كان بمعنى مطلق اللزوم لم ينحصر التشكيك في الوجوه الاربعة لجواز ان يكون الاختلاف بالعينية في البعض والجزئية في البعض الآخر وبالجزئية في البعض بلا واسطة وفي الآخر بواسطة جزء آخر فليس بشئ لان هذا النحو من الاختلاف لا يوجب التشكيك في مصداق الكلي لان الحيثية التي هي مصداق الكل في الصورتين واحدة فتفكر ع قوله ويفسرون اي المحققون س قوله الا ان الامثال آه لا يخفى عليك ان الامثال المنتزعة في الاشد بمحض اختراع الوهم ليس لكل منها منشأ الانتزاع في نفس الامر بخلاف المنتزعة من الازيد فانها من الامور الانتزاعية التي لها وجود في نفس الامر فافهم ١٢ منه

ولا فی الوضع فان الشدة من عوارض الکیف بخلاف المنتزعة من الازید فانها متباینة اما بحسب الوجود والوضع معا او بحسب احدهما اذ الزیادة من عوارض الکم ثم مجرد اختلاف الافراد بحسب الشدة والضعف او الزیادة والنقصان لیس تشکیکا بل هو من موجبات الاختلاف فی مصداق المشتق من ذلک الکلی وهو المقول بالتشکیک کالاسود مثلا فان التشکیک فی الکلی لا یکون الا بالقیاس الی ما یصدق هو علیه بهو هو فانه المعتبر فی صدق الکلی علی الجزئیات وعلیه بناء الکلیة فالتشکیک انما یجری فی المشتقات دون المبادی بخلاف التواطؤ **قوله** ولا تشکیک فی الماهیات آه اما انتفاء الاقدمیة والاولویة عن الذاتی فلا استواء نسبته الی ما هو ذاتی له بمعنی انه لا یختلف بها والا یلزم مجعولیة الذاتی ولا سبیل الی النقض بالعارض

ع **قوله** اما بحسب الوجود آه التباین فی الوضع دون الوجود کما اذا توہم نقطة بین خط فان اجزاءه متباینة بحسب الوضع دون الوجود والتباین فی الوجود دون الوضع کما اذا وصل راس خط براس خط آخر فانهما متمازان فیه دون الوضع والتباین فیهما کما اذا وقع خط فوق خط آخر کالخطوط المستقیمة الغیر المتداخلة قدیر عسه **قوله** من موجبات آه فیه منع ظاہر کما سیاتی والحق ان الوجہین الاولین من موجبات الاختلاف فی مصداق الکلی واما التشکیک بالوجہین الاخیرین فلیس بحسب الاختلاف فی مصداق الکلی بل بحیث یکون لبعض اشد وازید دون البعض سیاتی تفصیله ان شاء اللہ تعالی سه **قوله** فلا استواء نسبته آه وانما فسرنا الاستواء بهذا المعنی لیکون الدلیل منحصرا من نفی الاولویة والاولیة فی الذاتی لا مطلق الاستواء الشامل لجمیع وجوه التشکیک فلا یتوہم ان ثبوت الاستواء یجری فی انتفاء الاخیرین ایضا فما وجه تخصیص ہذا البیان فی انتفاء الاولین للعه **قوله** ولا سبیل الی النقض اطلاق النقض آه علی سبیل المسامحة لانه یکون فی مقابلة الدلیل دون النفیسه حه **قوله** بالعارض المراد بالعارض الخارج المحمول مواطاة اذ لا تشکیک فی المبادی ۱۲ منه رحمه اللہ

بجواز ان تختلف بها وآور دعليه بان القوم نصوا على ان حمل العالی على السافل لاجل المتوسط فان جسمية الانسان معللة بحيوانيته فلو جعلت وسط الثبوت الجسم للانسان كان برهانا لميا فهذا صريح في تعليل الذاتي وحله ان امتناع التعليل بالقياس الى ما هو ذاتي له بامر خارج عنه وذلك لاينافي كون البعض واسطة للبعض ولا يوجب التشكيك لاتحاد الحيثية التي هي مصداق الحمل وان المراد بالعلة المقتضي لا المطلق واما استفسار الاخيرين فلان الاشد والازيد اما ان يشتملا على شئ ليس فيما يقابلهما اولا وعلى الثاني لايكون بينهما فرق وعلى الاول فاما ان يكون ذلك الشئ مقوما لسنخ ماهيتهما فليس الاضعف والانقص

ع قوله حمل العالی على السافل آه فحمله على المتوسط بصير اقدم واسبق من حمله على السافل ع قوله ولا يوجب التشكيك لان الحيثية التي هي مصداق حمل العالی على المتوسط هي بعينها حيثية مصداق حمل العالی على السافل وليست ههنا حيثيات متعددة بحسبها يختلف المصداق ويلزم التشكيك وقد يقال ان المعتبر في التشكيك صدق الكلي على الافراد المتباينة على وجه التفاوت وههنا ليس كذلك فافهم س قوله واما استفسار الاخيرين آه ذهب الاشراقيون واتباعهم الى ان افتراق المتمايزين في التقرر وفي لحاظ العقل ليس منحصرا في الافتراق بحسب سنخ الماهية بدون الاشتراك في امر جوهري اصلا او بحسب الفصول والعوارض اللاحقة الصنفية او الشخصية بعد الاشتراك في الذاتي كما ذهب اليه المشاؤن واتباعهم فان القسمة غير حاصرة بل قد يكون بكمال نفس الماهية ونقصها على ان يكون السنخ للماهية من حيث هي هي مراتب في الكمال والنقص بالقياس اليها نفسها لا بامر زائد عليها في الوجود او في لحاظ العقل فالمتحصل في كل مرتبة بعينها نفس طبيعة الماهية على الشدة والزيادة والضعف والنقصان بنا هو حد حريم النزاع قال المعلم الاول للحكمة اليمانية ان ما قال بعض اتباع المشائية في جوابهم ان لم يكن في الاكمل شئ ليس في الانقص فلا افتراق وان كان فاما معتبر في سنخ الماهية فلا اشتراك واما زائد عليها فيكون اما فصلا مقوما او عرضا لاحقا ليس في مستقر الانحصار ولا على حد الحريم المتنازع فيه اليس يصفون الفارق بكمالية نفس الماهية كالسواد والحرارة ونقصها لا بشئ زائد عليها وهما غير معتبرين في سنخ الماهية بل لها وحدة مبهمة عريضة بحسب مراتب نفسها في الكمال والنقصان اقول مراده بقوله ان لم يكن في الاكمل شئ اي امر هو مصداق ومنشأ انتزاع فلا فرق كما فصلناه في الكتاب فهو على مستقر اثبات الانحصار وعلى حد حريم النزاع كما لا يخفى ١٢ منه

من تلك الماهية او لا فليس للاختلاف سبيل الى المفروض لا يلزم فى العارض على هذا النحو تخلف كذا نقل عن المعلم الاول للحكمة اليمانية وقيل عليه باختيار الثانى من الاول بانا لا نم عدم الفرق لجواز ان يكون لذات واحدة مراتب متفاوتة منتزعة عن نفس ذاتها من غير اعتبار امر ما معها خارج عنها فبحسب بعض تلك المراتب تكون اشد بالقياس الى ذاتها الواقعة فى مرتبة الضعيف و لا ينقبض العقل عن تجويز كون الشئ الواحد مناطا لانتزاع الامور المختلفة بنفس ذاته كالواجب بالقياس الى صفاته المختلفة اقول لا يخ اما ان يكون المراتب التى بحسبها الشدة منتزعة عن تلك الذات حال كونها فى المرتبة الضعيفة فالاضعف هو الاشد والا فلا يكون الذات

عـــه قوله الخلف فيه انه يلزم الخلف باعتبار عدم التفاوت فى ذلك العارض بعينه والتفاوت فى عارض آخر لا يجدى عـــه قوله كذا نقل قال المعلم الاول للحكمة اليمانية فى التقديسات ان السبيل المستقيم لتقويم البرهان ان يقال ان تكثر الطبائع المرسلة فى مرتبة ماهياتها بعينها تكثر افرادها بالذات بلا واسطة امر خارج واما تكثر الافراد بالذات فهو تكثر الطبائع بالعرض بناء على ان الطبيعة المرسلة من مقومات الافراد بما هى افرادها والافراد خارجة عنها من عوارضها الخاصة اللاحقة للطبائع بعد مرتبة ذاتها فى مرتبة متاخرة عنها فالكثرة التى للافراد بالذات كثرة للطبيعة بالعرض لان هذه الكثرة لها من تلقاء الافراد اذ مناط الوحدة والكثرة بالعدد توحد الوجود وتعدده والطبيعة لا توحد لها بوجودات الافراد فتكثر المراتب الكمالية والنقصانية اما تكثر فى الطبيعة من حيث هى هى بالذات فيكون هناك طبيعتان مختلفتان بحسب نفس الماهية لا طبيعة واحدة مختلفة الكمال والنقصان واما تكثرها بالعرض من تلقاء الخصوصيات اللاحقة فى المرتبة المتاخرة فيكون الكمالية والنقصانية لا محالة بشئ زائد عليها يعرضها فى مرتبة اخيرة فيكون تلك الآفراد متحصلة اما من فصول وعوارض مشخصة او مصنفة البتة هذا هو الطريق المستوى اقول يمكن ارجاع سبيل المعلم الاول للحكمة اليمانية اليه بادنى تامل فتامل وتفكر ١٢ منه رح

مناطاً ومعيار الانتزاعها واما الواجب لذاته فهو موجود واحد وكل كمال له من الاوصاف
الجمالية والجلالية تتضمن في حيثية واحدة اعني جهة وجوب التقرر والوجود اذ كل جهة من
جهاته راجعة الى تلك الجهة التي هي وحدها نازلة منزلة جميع الجهات فاتصاف القيوم
الواجب بالذات باية حيثية من تلك الحيثيات معناه استحقاق اطلاق الاسم الموضوع
لتلك الحيثية عليه بحيثية الوجوب الذاتي فلا ينفك عنه شيء من كمالاته في شيء من مراتب
اعتبارات سائر كمالاته والاختلاف بحسب الاضافات لا يجدي وتحقيق المقام ان
التشكيك في الكلي انما هو باعتبار صدقه على الافراد المتباينة مواطاة لا بحسب المفهوم
الواحد البحت فمناطه وجود التفاوت في مصداقه ومنشأ انتزاعه ولما كان مصداق
الجوهريات نفس ما هي جوهريات له من حيث هو فلا يتصور فيها التشكيك اصلا على خلاف
سنة العرضيات فان مصداقها حيثية خارجة عن الذات فيجوز الاختلاف فيها بحسبها كالوجود
فان مصداقه في الواجب سبحانه ذاته وفي الممكن استناده الى الجاعل والاسود

عه قوله واما الواجب آه حاصله ان الاشد والاضعف وكذا الازيد والانقص متباينان في الوجود او في الوضع تشكل مرتبة منها مسلوبة ومنفكة في الآخر واما الواجب لذاته فهو موجود واحد بجميع كمالاته وهي راجعة الى جهة الوجوب الذاتي فلا يتصور فيه انتزاع بعض كمالاته في بعض الاحوال دون بعض بخلاف الاشد والاضعف فبينهما بون بعيد فتفكر عه قوله والاختلاف آه اذ الاوصاف الاضافية منتزعة بالقياس الى امور متباينة فالاختلاف بحسبها لا يكون مقيساً عليه فلا يجدي نفعاً سه قوله تحقيق المقام آه وبهذا يندفع النقض بصدق العالي على المتوسط والسافل كصدق الجسم على الحيوان والانسان فانه على المتوسط اقدم بالذات وعلى السافل متأخر بالذات فيلزم كون الجسم مشككاً بالنسبة اليهما مع انه ذاتي لهما فتفكر ١٢ منه

فان مصداقه قيام المبدأ وهو يتفاوت بحسب شدته وضعفه بأن تقوم باحد المعروضين مبدأ اشد وبالآخر اضعف وهما مشتركان فى الطبيعة الجنسية كالسواد مثلا واختلافهما بالفصول المنوعة عندهم اذ الشدة والضعف يستندان اليها فيكون المفهوم الواحد المشتق منها كالاسود مقولا بالتشكيك بالقياس الى معروضيهما بحسب اختلاف المبادى القائمة بهما

عـه قوله وهو يتفاوت آه قال الاستاذ فى حاشيته على شرح المواقف هذا بحسب المشهور والنظر الجلى والحق ان حمل السواد والبياض على مراتبهما حمل عرضى مثل حمل الاوصاف الانتزاعية واطلاق الجنس عليهما على المسامحة لانا نعلم بالضرورة ان انتزاع السواد والبياض عنها وحملها عليهما على نحو واحد ولا ريب فى ان حملها على الوسط الحقيقى حمل عرضى ضرورة ان نسبته اليهما على السواء فكان بسيطا اى غير مركب منهما فكذا سائر المراتب آه اذا عرفت هذا فنقول كل مرتبة من الاوساط مغايرة بالماهية لما فوقها ولا تحتها وكذا بالقياس الى الطرفين اعنى السواد الحق والبياض الحق لانها مشتملة على السواد الاضافى والبياض الاضافى وهما عرضيان فى الوجود وبحسب الخصوصيات الفردية والمختلفان بالشدة والضعف فالسواد الحق لا يقبل الشدة والضعف وانما يقبلها ما هو سواد بالقياس الى الغير قال الشيخ ان كل مرتبة من السواد مشتملة على طبيعة السواد المطلق الذى لا يقبل الشدة والضعف وعلى خصوصية هى بالنسبة الى مرتبة اخرى فوقها بياض ولا يتوهم منه ان اشتراك السواد المطلق بين تلك المراتب اشتراك الجنس بين الانواع بل اشتراك العرض العام وهو بحسب نفسه لا يقبل الشدة والضعف بل هو بهذا الاعتبار كالسواد الحق وانما يقبلها باعتبار الخصوصية بحسب مقايسته بعضها الى بعض وبهذا الطرفان التضاد الحقيقى كما يوجد بين الاطراف يوجد بين الاوساط فان لماجة الاختلاف والتوافق والتقابل بالاعتبار الاول فلا يزيد للتقابل قسما خامسا والقول بالتشكيك هو المشتق من السواد الاضافى دون الحقيقى وما فى حكمه بالقياس الى معروضات تلك المراتب المختلفة بحسب الاضافة فتامل ١٢ منه

وبهذا[1] يندفع ان السوادين ان اختلفا في نفس ماهية السواد او جزئها فيلزم التشكيك في الذاتي او في امر خارج عارض لهما وهو خلف وهكذا[2] في هذا العارض فينتفي التشكيك راسا وايضا[3] اما ان يتحدا في الماهية فليس التفاوت بحسبها وفي العارض يلزم الخلف او يختلفا فيها فلا يتعقل شدة احدهما وضعف الآخر لان الماهيات المتباينة

ع[1] قوله وبهذا يندفع آه وجه الدفع ان الاختلاف بين السوادين بحسب الفصول المنوعة والقول بالتشكيك هو المشتق من الجنس بالقياس الى معروضها لا الجنس اعني مطلق السواد بالقياس اليها فلا اشكال ع[2] قوله وهكذا في هذا العارض بان يقال ان الاختلاف اما في ماهية هذا العارض او جزئها لزم التشكيك في الذاتي وان كان في امر واحد آخر خارج عنه لزم خلاف المفروض منه

لايقاس بينها بالشدة والضعف فان الحركة مثلا لاتقاس الى السواد
بالشدة والضعف ووجه الدفع انهما مختلفان بالماهية لاختلاف لوازمها
ولتحقق الاشخاص الكثيرة في كل مرتبة من مراتبها ولئلا يلزم اتحاد البياض الصرف مع السواد
الصرف بالماهية بحسب اتحاد المراتب المتوسطة بينهما وليس مجرد اختلافهما بحسب
الشدة والضعف تشكيكا في الجنس لعدم استيجابه اختلاف مصداق ذلك الكلي كالسواد نعم
من موجبات كون الاسود مشككا لحصول التفاوت في مصداقه والماهيات المتباينة
بالنوع المتشاركة في الجنس يقاس بعضها الى البعض بها من غير لزوم التشكيك في الجنس

ع قوله ووجه الدفع آه هذا جواب عن السوال الاول باختيار الشق الاول
بان يقال انهما مختلفان في نفس ماهية السواد بعد تحصلها بالفصول المنوعة لا بمعنى
بان يكون ماهية الجنس اشد واضعف وذلك لايكون التشكيك في الجنس ولا في
النوع بل في مفهوم المشتق من الجنس كما بيناه ويمكن تقرير الدفع باختيار الشق
الثالث بان يقال لاتفاوت بين السوادين في ماهية السواد الجنس ولا في عارضها المشترك
بينهما بل بحسب امر خارج مختص بنوع نوع اعنى الفصول المقسمة للجنس والمقومة للنوع
فان الشدة والضعف مستندان الى فصولهما فهما نوعان مختلفان بالماهية مشاركان في الجنس
واختلافهما بالشدة والضعف بحسب الفصلين لا يوجب التشكيك في الذاتي لاتحاد المصداق
في كل منهما بل يوجبه في المشتق من الجنس لاختلاف مصداقه كما بيناه فتامل ع قوله
والماهيات المتباينة آه هذا جواب عن السوال الثاني باختيار الشق الثاني لان المعترض
زعم انهما لو لم يتحدا في الماهية النوعية لا يعقل كون احدهما اشد من الآخر وان كانا
متحدين في الجنس ومدار الجواب على منع هذه المقدمة فتامل ١٢ منه رحمه الله

اقول وباللہ التوفیق ان الاسود مثلا مصداقہ قیام نفس السواد الذی هو ماخذہ مع عزل النظر عن خصوص کونہ اشد واضعف فلا تفاوت فی مصداقہ کالسواد ثم ان الشدة والزیادة لیستا من وجوہ التشکیک حقیقة لعدم تحققہما باختلاف الصادق للکلی ولا المشتق ہو منہ بحسب الشدة والضعف والزیادة والنقصان اذ لا یتصف بہا

عہ قولہ اذ لا یتصف الخ وقال الاستاذ فی حاشیتہ علی الحاشیة الجلالیة ان التشکیک علی وجوہ ثلاثة الاول ما یتصف الفرد فقط کالاشدیة والثانی ما یتصف بہ صدق الکلی علیہ فقط وہی الاولویة والثالث ما یتصف بہ الصدق والفرد معا والاقدمیة من ہذا القبیل والذی یتصف الفرد فقط لیس من وجوہ حقیقة التشکیک بذا فاعلم ان المعتبر فی التشکیک بالاولویة والاقدمیة ان یختلف مصداق الکلی بذینک الوجہین وفی التشکیک بالشدة والضعف وبالزیادة والنقصان مجرد اختلاف الافراد بتلک الوجوہ فیجری فی الماہیات لان السواد الجنس مختلف افرادہ کذا الکم لا بمعنی ان حصول الماہیة فی البعض یکون اشد بالقیاس الی الآخر فانہ ممتنع بل یکون الفرد اشد بالقیاس الی الآخر منہ

الا الفرد لا المفهوم الواحد الكلي ذاتيا كان او عرضيا الاختلاف لا شد والاضعف بالماهية والزيادة والنقصان من عوارض الكم من حيث تعينه المقداري لا المفهوم الكم من حيث هو هو فاختلاف انواع الجنس الواحد بالشدة والضعف المستندين الى الفصول المقومة لها واختلاف اشخاص الماهية النوعية بالزيادة والنقصان المستندين الى العوارض لا يوجب الاختلاف في مصداق الجنس والنوع او في مفهومهما بحسبهما وما ظن انهما من موجبات الاولوية فان ما قام به السواد الشديد احق بان يقع له الاسود بالنسبة الى معروض الضعيف فليس بشيء اذ مصداق حمل الاسود على كل منهما قيام نفس السواد على السوية مع عزل اللحاظ عن خصوصية كل منهما بالاشدية والاضعفية فانها ملغاة لا دخل لها في مصداق الحكم بالاسود وانما اولويته بالنظر الى الخصوصية على ان مثل هذا يجري في نفس السواد ايضا بالقياس الى السوادين فان الفرد الاشد منه احق واولى بحمل السواد عليه بالنسبة الى الفرد الاضعف منه فانه بحيث ينتزع منه امثال الضعيف ففي هذا الحكم السواد والاسود سيان سواء كان السواد جنسا لهما او عرضيا فالقول الفصل ان وجوه التشكيك منحصرة في الاقدمية والاولوية بل في الثاني وجوهريات الاشياء لا تقبلها بخلاف العرضيات كما سلف

عــه قوله واختلاف اشخاص آه هذا اشارة الى ان السوادين المذكورين كما يردان على الاشد والاضعف يردان على الازيد والانقص ايضا والجواب عنهما انهما يختلفان بحسب الهوية المقدارية لا في نفس ماهيتهما والاختلاف في الهوية المقدارية لا يوجب التشكيك في نفس ماهية الكم فتامل عــه قوله فالقول الفصل آه ويمكن ان يقال ان بعض وجوه التشكيك ما يتصف به الفرد فقط كالاشد والزيادة ومقابلهما وهو لا يوجب الاختلاف في مصداق الكلي وانما يوجبه ما يتصف به مصداق الكلي على الافراد كالاقدمية والاولوية لكن لا تشكيك في الكلي بالوجهين الاولين بل مجرد كون ما في الفردين بحيث ينتزع عنه العقل امثال الفرد الآخر فكان ذلك الكلي نفسه متحقق في مراتب عديدة وان كانت الحقيقة التي هي مصداق الكل عليها واحدة وهذا الظهر فيما هو ذاتي لها لانه نفسها متقرر وجودا بخلاف فرض فعلى هذا يكون التشكيك بين الوجهين من محل اسم الحقيقي كما انه بالاقدمية والاولوية من حيث الكلي لعرض فيها نهاية توجيه كلامهم فتامل

نعم ههنا سواد اضافی یلحق الحقیقی فی مرتبة خصوص الفردیة فیکون اشد واضعف فالمشتق منه یختلف مصداقه بالشدة والضعف وهو الفرد بخصوصه وما ذهب الیه الشیخ الالٰهی والرواقیون من کون الجوهر من العالم العقلی اقوی جوهریة من جواهر الادنی الجرمیة والحیوان الذی حواسه اکثر ونفسه علی التحرک اقوی کالانسان مثلا اشد واتم فی باب الحیوانیة من حیوان یکون بخلاف ذلک کالبعوضة مثلا لیثبت الشدة والضعف فی الکیف والزیادة والنقصان

ع قوله نعم ههنا سواد اضافی یلحق الحقیقی آه تحقیق المقام ان ههنا سوادین حقیقی واضافی والحقیقی هو نفس الماهیة المرسلة من حیث هی مع قطع النظر عن خصوصیات هویات الفردیة وهی مقولة علی الافراد المختلفة بالشدة والضعف علی التواطؤ وکذا المشتق من تلک الماهیة والاضافی ما هو سواد بالقیاس الی الغیر وهو قد یکون بعینه بیاضا بالقیاس الی الآخر کما ان الخط الطویل والقصیر ان لوحظا من حیث طبیعة الخطیة اعنی البعد الواحد کان کل منهما طویلا حقیقیا یوافق الآخر فی تلک الطبیعة بلا تفاوت وان لوحظ احدهما بالقیاس الی الآخر کان الازید منهما طویلا اضافیا بحسب خصوص الهویة الفردیة فالطویل الحقیقی لا یقبل الزیادة والنقصان وانما یقبلهما الطویل الاضافی وکذلک الکثرة الحقیقیة هی طبیعة العدد والکثرة بالاضافة عارضة فی العدد والکثیر الحق لا یقبل الزیادة والنقصان بل الکثیر المضاف فقط وکذلک السواد الحق لا یقبل الشدة والضعف بل الذی هو سواد بالاضافة فالاضافة من الکم والکیف عرضی فی الحقیقی منهما بحسب خصوصیات الهویة الفردیة فطبیعة السواد مثلا مقول علی التواطؤ الفرقی لو اد باقاطبة وانما التشکک مفهوم المشتق من السواد الاضافی المقول علی معروض الفردین المختلفین بالشدة والضعف فی حد الهویة الفردیة اذ مصداقه تلک الخصوصیات المختلفة بالشدة والضعف دون المفهوم المشتق من السواد الحق وکذلک الحال فی الاقل والاکثر فی الکم المنفصل والاطول والاقصر فی الکم المتصل فالقلیل والکثیر والطویل والقصیر کل منها متشکک ان اخذ من الاضافی ومتواطؤ ان اخذ من الحقیقی فتامل فی هذا المقام لعلک لا تجده فی غیر هذا الکتاب

۱۳۴

فی الکم تفاوتا بالکمال والنقصان فی نفس[ع] الماہیۃ فلیس[عس] بشئی فان ہذہ الاختلافات مستندة[عہ] الی العوارض سواء کانت للجنس کالفصول اوللنوع علی ماحققناہ فان[لہ] قلت الیس من المستبین ان استناد الماہیۃ من جہۃ الوجود الی الفاعل لیستوجب ان یکون مصداق حمل الوجود علیہا ہی لا بنفسہا بل من جہۃ الاستناد الی فاعلہا کما ہو عند القائلین بالجعل المؤلف[لہ] فما ظنک انہ اذا اصار الشئی بسنخ ذاتہ واصل قوامہ مستندا الی الجاعل

ع قولہ فی نفس الماہیۃ ای نفس ماہیۃ الکیف والکم عس قولہ فلیس بشئی لان الزائد والناقص من المقدار ماہیۃ المقدار فیہما علی شاکلۃ واحدة اذ لیس الطبیعۃ فی احدہما ازید بل انما فی حد التعین الفردی مختلفا فی التمادی الی ابعاد محدودة محدودة معینۃ وذلک امر خارج عن طبیعۃ المقدار عارض لہا فی مرتبۃ الفردیۃ بعد مرتبۃ الماہیۃ من جہۃ اختلاف استعداد المادة وہو یستتبع کون احد الفردین فی حد ہویۃ الفردیۃ بحیث اذا قیس الی الآخر کان زائدا علیہ کذلک الاشد والاضعف مختلفان بحسب خصوصی الہویۃ الفردیۃ لا بحسب نفس الماہیۃ المرسلۃ ولیس الاحساس والتحرک فصل الحیوان بل ہما من الافعال والخواص الخارجۃ وانما الفصل مبدأہما وہو لا یتفاوت فی انواعہا فافہم عہ قولہ مستندة آہ توضیحہ ان تکثر الطبائع المرسلۃ بالذات بعینہا تکثر الافراد بالذات وتکثر الافراد بالذات ہو تکثر الطبائع المرسلۃ بالعرض بناء علی ان الطبیعۃ المرسلۃ داخلۃ فی قوام الافراد بما ہے افراد وتلک الافراد خارجۃ عنہا من خواصہا وعوارضہا التی ہی بعد الذات وفی المرتبۃ المتاخرة عنہا وان ہو الا التعین للافراد اما ہو من عرضیات الطبیعۃ المرسلۃ فی لحاظ التعین مع الابہام فالکثرة التی ہی للافراد بالذات کثرة للطبیعۃ بالعرض لان ہذہ الکثرة لہا من تلقاء الافراد اذ مفادا وحدة والکثرة بالعدد بوحدة الوجود وتعددہ والطبیعۃ لا توجد الا بعین وجودات الافراد وتکثر المراتب الکمالیۃ والنقصانیۃ اما تکثر سنخ الطبیعۃ من حیث ہی بالذات فیکون ہناک طبیعتان مختلفتان بالذات بحسب نفس الماہیۃ لا طبیعۃ واحدة مختلفۃ بالکمالیۃ والنقصانیۃ واما تکثرہا بالعرض فیکون الکمالیۃ لا محالۃ بشئی زائد علیہا یعرضہا فی مرتبۃ اخیرة فیکون تلک المراتب افرادا متحصلۃ اما من فصول وعوارض شخصۃ او صنفیۃ البتۃ وہذا سبیل تقویم البرہان اختارہ المعلم الاول للحکمۃ الیمانیۃ فی القبسات ۱۲ منہ

besturdubooks.wordpress.com

فی ان مصداق حمل ذاته علیه لیس بنفسه بل من حیث الاستناد الی الجاعل من حیث الذات فالجوہر الاعلی اذا اوجد الجوہر الادنی بالجعل البسیط فیصدق حمل الجوہر علے الاعلی منه بنفسه من غیر اعتبار حیثیة زائدة اصلا وعلے الادنی منه من حیث الاستناد الیه کما فی الوجود من غیر فرق قلت ان خلط الذات والذاتیات لایکون لعلة فاعلیة اذ الجاعل یفعل نفس ماہیة الانسان مثلا ثم ہو بنفسه انسان وحیوان لا بجعل مؤلف اصلا فالانسان انسان او حیوان لایحتاج صدقه الی الجاعل من حیث الخلط الیس النظر الی الماہیة من حیث ہی یمتنع الانسلاخ عن ان یکون بعینه لحاظ ذاتیاتها بخلاف الوجود فان مصداقه نفس ماہیة الموضوع المتقررة لکن لا بنفسها بل من حیث انها صادرة بنفس تقررہا عن الجاعل اذ ہو من العوارض التی لا یطابقها شیئ الا باعتبار التقرر ولما کان تقرر الممکن لا بنفسه بل من حیث الجعل فحیثیة المصداق فی الوجود ترجع الی حیثیة الصدور فان قلت اجزاء الزمان متوافقة فی الماہیة وہی الزمان فکانت من افراده ایضا کما انها من ابعاضه مع ان بعضها مقدمة علے البعض بالذات وما سواہا انما یتصف بذلک التقدم بواسطتها فیکون الزمان الذی ہو نفس حقیقتها مقولا علیها بالتشکیک قلت التقدم

عـه قوله من غیر اعتبار آه ای من غیر اعتبار استناد الجوہر الاعلی الی الادنی اصلا ای لا من حیث الذات ولا من حیث الوجود عـه قوله من ابعاضه آه ای من اجزاء ہویة الزمان لا الماہیة فافہم ۱۲ منه رح

الذی یعد من جوہ التشکیک ماہو بالعلیۃ دون ماہو بالزمان ولو سلم فالتفاوت بینہما

بالتقدم والتاخر انما ہو بحسب الہویۃ لا فی صدق الزمان اقول بعد للتنیا واللتی ان ما قال

المصنف بل فی اتصاف الافراد بہا لیس بشیٔ فانہ لا یصح الا فی الاولویۃ والاقدمیۃ

اذ یتصف بہا صدق الکلی علی الافراد دون الشدۃ والزیادۃ وما یقابلہا اذ لا یتصف

بہا الا الافراد بخصوصہا لا اتصافہا بالکلی فتفکر فی ہذا المقام فانہ من لہ الاقدام

قولہ وان کثرآہ ای معناہ المستعمل فیہ وضعا او بدونہ علی طریق الاستخدام

قولہ علی طریق الاستخدام ہذا اذا ارید من المعنی قولہ ان تحد معناہ ما وضع لہ ابتداء کما ہو المتبادر والا فلا حاجۃ الی صنعۃ الاستخدام

قوله ابتداء اى بلا تخلل النقل اذ المنقول ايضاً موضوع ولهذا قيل ان المجازات المشهورة من قبيل الحقائق فان الوضع تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة والعلم بالتعيين يكفي فيها فان كان ذلك من تلقاء واضع اللغة فلغوى وان كان من الشارع فشرعى وان كان من طائفة مخصوصة كاهل الصناعة فعرفي خاص والا فعام والمجاز يوخذ بازاء كل منها قوله والمرتجل آه اى هو قسم من الحقيقة لان الاستعمال الصحيح فى غير ما وضع له بلا اعتبار العلاقة وضع جديد ومن اختار خلاف ذلك فلعله نظر الى الوضع الاول فلنا اولى بالاعتبار والتقييد بالصحيح احتراز عن الغلط كاطلاق الانسان على الفرس من غير قصد الوضع الجديد قوله والحق انه اه اى اللفظ المشترك

واقع فی اللغة قیل لا لفقد الغرض من الوضع لکونه مخلا بالتفاهم آه ولولا القرینة
والاصح وقوعه حتی بین الضدین کالقرء للحیض والطهر باجماع ارباب اللغة وقد نقضه لو لم یقع
لخلت اکثر المعانی عن الاسماء لعدم تناهیها علی خلاف الالفاظ لتناهیها عن الحروف
بضم البعض الی البعض بمراتب متناهیة فیفوت غرض التعلیم والتعلم ثم اعلم
ان سبب وقوعه اما الابتلاء او الامتحان ان کان الواضع هو الله تعالی واما لقصد
الابهام او لغفلة عن الوضع الاول او لاختلاف الواضعین ان کان غیره تعالی
قوله لکن العموم فیه حقیقة لان العام ما وضع بوضع واحد لکثیر غیر محصور مستغرق
لجمیع ما یصلح له قال فی الحاشیة اختلف اولا فی امکان المشترک
ثم فی وقوعه ثم فی کونه للضدین والحق وقوعه کالقرء للحیض والطهر ثم بعد تسلیم وقوعه

عه قوله ان کان الواضع آه اعلم ان المذاهب فی تعیین الواضع ثلثة الاول مذهب الاشعری وهو
التوقیف یعنی الواضع للکل هو الله تعالی ویوقف عباده علیه آه اعترض علیه البهشمیة بان اللغات لو کانت
توقیفیة لکانت مسبوقة بالبعثة فیفتقر الی تقدم اصطلاح فیتسلسل آه اجیب بالمنع بجواز ان لا یکون التوقیف
بتفهیم الخطاب بل بخلق الله تعالی علما ضروریا ای علما لا یترتب علی الاسباب بتعارفه او بخلق الاصوات قال ابن الحاجب
هذا غیر معتاد والمعتاد هو التفهیم بالخطاب آه والثانی ان الواضع للکل هو ارباب الاصطلاح آه والثالث
ان الواضع لما یحتاج الیه فی التعلیم هو الله تعالی والباقی هو ارباب الاصطلاح وهذا هو مذهب التوزیع وهو مذهب

besturdubooks.wordpress.com

هل فيه عموم كما هو مذهب الشافعي او لا كما هو مذهب ابي حنيفة ثم بعد كونه عاما فذلك اما بطريق الحقيقة كما ذهب اليه طائفة او بطريق المجاز على ما هو راي اخرى والى هذا اشار بقوله لكن لا عموم فيه حقيقة اقول تحرير محل النزاع انه هل يصح ان يراد بالمشترك في استعمال واحد كل واحد من معانيه بان تتعلق النسبة بكل منها اذا امكن الجمع لا بالمجموع من حيث هو مجموع ايضا بان يقع مثلا رأيت العين او العيون بصيغة الجمع بناء على ان الاختلاف في الجمع كما في المفرد على ما قيل وقد يقال يجوز في الجمع وان لم يجز في المفرد ويراد كل واحد من معانيه مثل المجوز وقيل يجوز وقد يخص الجواز في النفي فقط ثم اختلفوا فقيل حقيقة وقيل مجازا وعن الشافعي انه ظاهر في كل واحد فيجب الحمل عليه عند التجرد عن القرائن لا يحمل على احدها الا بالقرينة وهو المراد بعموم المشترك والمحققون من علمائنا ذهبوا الى انه

لاعموم فيه حقيقة لانه ان وضع لكل واحد بشرط الانفراد فظاهر ولم يوضع للمجموع والالم يصح الاستعمال فى الآحاد حقيقة او مطلقا مع عزل النظر عن الاجتماع والانفراد فلان الوضع تخصيص اللفظ للمعنى بحيث يقتصر عليه ولا يراد به غيره عند الاستعمال فكل وضع يوجب ان لا يراد به الا هذا وهو تمام المراد به فاعتبار كل من الاوضاع ينافى اعتبار الآخر قيل عليه ان هذه مغلطة منشأها اشتراك تخصيص الشئ بالشئ بين قصر المخصص على المخصص به كما فى قولنا ما زيد الا قائم لتخصيص زيد بالقيام وبين جعل المخصص منفردا من بين الاشياء بحصول المخصص به كما فى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة وهذا هو المراد بتخصيص اللفظ بالمعنى اى تعيينه لذلك المعنى من بين الالفاظ وهذا لا يوجب ان لا يراد به الا هذا المعنى فيختار وضعه لكل فيستعمل تارة فى احدهما فقط وتارة مع الآخر والمستعمل فيه على الوجهين نفس الموضوع له فيكون اللفظ حقيقة اقول يمكن الجواب بان الغرض من الوضع تفهيم المراد فكل وضع يوجب ان لا يراد به الا هذا والا لفات الغرض ولان العموم الحقيقى كما مر شمول اللفظ للكثير الغير المحصور باعتبار الوضع الواحد وهو ههنا منتف فتفكر

ولا مجاز الا ان[ع] المتنازع فيه هو الاستعمال في الكل بان يكون كل واحد مرادا بالاستقلال لا بالدخول[ع] في الامر الثالث فلا يتصور الاستعمال بطريق التجوز بهذا الوجه الا بان يكون بين المعاني علاقة فيراد احدهما على انه موضوع له والآخر على انه يناسبه فهو جمع بين الحقيقة والمجاز اذ استعمال اللفظ في المعنيين المجازيين لا يصح[ع] بالاجماع ولا يراد[س] الكل على انه نفس الموضوع له لان التقدير خلافه فما اشار[ع] اليه المص من العموم المجازي حيث ينادي آخر قوله حقيقة والا فما الحاجة اليه ليس بشئ فتامل قوله فمنقول آه اعلم ان اهل العرف اذا استعملوا اللفظ في المنقول اليه باعتبار هذا الوضع يكون حقيقة وفيما نقل عنه مجازا وان كان الامر بحسب الوضع اللغوي على العكس فان[ع] اوهم ان النقل من قرائن المجاز فمع استغنائه لا يتصور كون الاطلاق على الاصل تجوزا وان كان بالنظر الى الوضع الثاني

ع قوله الا بالدخول اي على سبيل عموم المجاز بان يقصد منه معنى يعم الكل اذ ليس هذا مما يتنازع فيه بل هو مسلم عندنا الخ كما يراد بالعين مثلا المسمى بهذا الاسم فيكون معنى مجازيا واراده المجموع في المشترك ليست الا بارادة كل واحد من المعنيين اذ ليس ههنا مجموع يراد باللفظ حتى يدخل فيه كل واحد من المعنيين ولو سلم فليس من المتنازع فيه وتفصيله ان ههنا احتمالات خمسة احدها ان يراد كل واحد منهما معا وهو محل النزاع بل يجوز ام لا والمجوزون اختلفوا في ان اللفظ في هذا الاستعمال حقيقة او مجاز وثانيها ان يراد به كل واحد على وجه البدلية ولا نزاع فيه ان اللفظ في هذا الاستعمال حقيقة بالاتفاق وثالثها ان يراد به المسمى بذلك اللفظ او مفهوم احدهما ولا نزاع فيه ايضا ولا في كون اللفظ ح مجازا ورابعها ان يراد منه المجموع من حيث هو هو وقيل هذا هو المتنازع فيه لكن اللفظ ح ايضا مجاز بالاتفاق وخامسها ان يراد احدهما من غير تعيين اختاره صاحب المفتاح وقال انه حقيقة في هذا الاستعمال

ع قوله لا يصح بالاجماع فاستعماله في كل واحد منهما على انه معنى مجازي بالاستقلال باطل بالاتفاق

س قوله ولا يراد الكل آه اي كل واحد على انه نفس الموضوع له لانه ح كان حقيقة لا مجازا والمقدر خلافه ١٢ منه رح

والسببية او شرطاً او ہو الشرطية ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ تعالے

قیل لک بعد التسلیم لیس المراد بالحقیقة والمجاز ہہنا مطلقا بل مقیدا قولہ خلافا للجمہور آہ فان بعضها منقولات وبعضها مرتجلة عندہم وہو الحق قولہ والا فحقیقة ومجاز آہ قہ فی الحاشیة ظاہرہ یقتضی ان یکون اللفظ قبل الاستعمال حقیقة ومجازا لکن المشہور ان اللفظ قبل الاستعمال لا یکون حقیقة ولا مجازا اقول فلابد من قید الاستعمال فی تعریفهما وقیل ہذا بخلاف المرتجل فانہ یکفی فیہ مجرد النقل والتعیین قولہ ولابد من علاقة آہ والا فہو وضع جدید اعلم ان اعتبار معنی العلاقة فی المنقول لترجیح ہذا الاسم علی غیرہ من الاسماء وفی المجاز لصحة الاطلاق فیطلق علی کل ما یوجد فیہ ذلک المعنی فلا یطلق الصلوة مثلا علی کل ما فیہ معنی الدعاء بخلاف الاسد فسرہا باتصال المعنی الثانی بالاول وقد ضبطها بعض المحققین فی تسعة الکون علیہ والاول الیہ

عہ قولہ لیس المراد آہ حیث یقال انہ حقیقة او مجاز باعتبار اللفظ الثانی فالمراد المقید فیقال ہناک انہ حقیقة لغویة او شرعیة او عرفیة وکذا المجاز عہ قولہ یقتضی آہ ومعنی الاستعمال طلب الدلالة علیہ وارادتہ منہ لا مجرد الذکر سہ قولہ واعلم ان اعتبار معنی العلاقة آہ وہی اتصال المعنی المستعمل فیہ بالموضوع لہ ۱۲ منہ

والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول[4] والسببية والشرطية والوصفية وغيرها في الاستعارة وضبطها[5] ابن الحاجب في خمسة الكون والاول والاشتراك في الشكل وفي صفة ظاهرة[6] والمجاورة مثل جري[7] الميزاب والمشهور[8] انها منحصرة في خمسة وعشرين[9] نوعا وواحد[10] منها للاستعارة وهو علاقة التشبيه والبواقي للمجاز المرسل

ع ؎ قوله والحلول المراد به ههنا حصول الشئ في الشئ سواء كان بالنعتية او بالظرفية كحصول الجسم في المكان والرحمة في الجنة عه ؎ قوله وفي صفة ظاهرة اي لا ابدان يكون اوصف مشهور الزيادة اختصاص بالمستعار منه كالشجاعة للاسد سه ؎ قوله وواحد منها للاستعارة اعلم ان بعض المتأخرين شرطوا في الاستعارة ان يكون المستعار منه اقوى من المستعار له في وجه التشبيه قالوا لا يجوز بناء الاستعارة على التشابه فقط لفوات المبالغة المطلوبة فيها باطلاق اسم احد المتشابهين على الآخر اذا كان اضعف منه والآخر اقوى ومن ههنا ذهبوا الى ان الاستعارة لا تجري بالاشرف واحد والحق ان الحكم الكلي باطل والاستعارة مبنية على التشابه والمبالغة قد تحصل بمجرد اطلاق اسم احد المتشابهين على الآخر او بالاعرفية او بجعله هو هو او غير ذلك ولا تنحصر في القوة نعم كون المشبه به اقوى في وجه التشبيه مشروط في بعض اقسام التشبيه وتفصيل البحث في كتب الاصول والبيان ۱۲ منه

اعلم ان بناء المجاز علے قصد اللازم من الملزوم فہو اصل واللازم فرعہ فان کانت الاصلیۃ والفرعیۃ من الجانبین یجری المجاز من الطرفین والا فلا والمراد باللازم آہ ما ینتقل الذہن الیہ من الملزوم فی الجملۃ علے ما بینہ علماء الاصول والبیان خلافا للمنطقیین قولہ فان کانت تشبیہا آہ التشبیہ فی اللغۃ الدلالۃ علے مشارکۃ امر لامر فی معنی وہی نحو قاتل زید عمرا وجاء نی زید وعمرو فی الاصطلاح ہی تلک الدلالۃ بحیث لا تکون علی وجہ الاستعارۃ التحقیقیۃ نحو رأیت اسدا فی الحمام ولا المکنیۃ کما فی انشبت المنیۃ اظفارہا ولا التجرید کما فی لقیت بزید الاسد وفیہ خلاف للسکاکی

قولہ والمراد باللازم آہ ولا یشترط فیہ اللزوم بمعنی امتناع الانفکاک فی التصور قولہ علے ما بینہ علماء الاصول والبیان اشارۃ الی خلاف المنطقیین فان المعتبر عندہم اللازم البین بالمعنی الاخص کما ہو الحق او الاعم کما ہو عند الامام واما علماء الاصول والبیان فقد قالوا ان المعتبر فیہا مطلق اللزوم الذہنی بمعنی کونہ بحیث یلزم من حصول المسمی فی الذہن حصولہ فیہ اما فورا او بعد التامل فی القرائن والامارات ولو کان الاعتقاد المخاطب بعرف خاص او عام والا یخرج اکثر المعانی المجازیۃ والکنایات من الالتزام ولما کان الاختلاف فی المدلولات الالتزامیۃ بالوضوح وعدمہ ومن ہہنا یفہم ان الدلالۃ علے المعنی المجازی التزامیۃ عندہم بخلاف المنطقیین فانہا مطابقۃ عندہم بجعل الوضع علے ما یشتمل النوعی والالتزام مخصوص بالدلالۃ التبعیۃ علے اللازم البین قولہ وغیرہ لانہ داخل فی التشبیہ الاصطلاحی عندہ فزید کالاسد او کالاسد بحذف المشبہ لقیام قرینۃ بالجملۃ ما ذکر فیہ اداۃ التشبیہ تشبیہ اصطلاحا بالاتفاق وما حذف منہ اداۃ التشبیہ وجعل المشبہ بہ خبرا للمشبہ او فی حکم الخبر سواء ذکر المشبہ او لا یذکر یسمی تشبیہا عند البعض واستعارۃ عند البعض الآخر منہ رحمہ

ومثلوا لها بقولهم زيد اسد قوله فاستعارة آه وهي اما مصرحة وهي اطلاق اسم المشبه به على المشبه فان كان المستعار منه اسم جنس اي غير مشتق فهي اصلية والا فتبعية ثم ان المستعار له ان تحقق حسا او عقلا فتحقيقية والا فتخييلية ثم ان لم يقترن بما يلايم المستعار له او منه فمطلقة والا فان قرن بما يلايم المستعار له فمجردة وبما يلايم المستعار منه فمرشحة واما مكنية ان لم يصرح بشيء من الاركان غير المشبه ودل عليه بذكر ما يختص بالمشبه به وزيد اسد قيل تشبيه بليغ

قوله والا فتخييلية اعلم ان الاستعارة بالكناية والتخييلية عند صاحب التلخيص غير داخلين في تعريف المجاز لانهما امران معنويان لا لفظيان ولذا اورد هما في باب على حدة وقال قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه استعارة بالكناية ومكنيا عنها واثبات ذلك الامر للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به ويكون كمال المشبه به او قوامه في وجه التشبيه لتخييل ان المشبه من جنس المشبه به نحو انشبت المنية اظفارها فاثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية وتشبيه المنية بالاسد مثلا هو والاظفار في الضمير مع الدلالة عليه بذكر الاظفار المختصة بالاسد استعارة بالكناية فما ذكرنا في الشرح مختار بعض الاسلاف الموثوق بهم ولعل هذا من باب تخالف الاصطلاحين قوله واما مكنية قد اضطربت اقوال القوم في المكنية فذهب السلف الى انها لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس المرموز اليه بذكر لازمه واختاره الجوهري وذهب السكاكي الى انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء انه عينه واختار ارجاع التبعية اليها بجعل قرينتها استعارة بالكناية وذهب الخطيب الى انها المضمر في النفس فيرجح لا تكون استعارة بالحقيقة ١٢ منه

بحذف اذ والتدقيل استعارة والكناية لفظ يقصد بمعناه معنى ثان ملزوم له هذا عند بعض علماء البيان وقال الخطيب اللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا خلا كان او خارجا ان قامت قرينة على عدم ارادة الموضوع له فمجاز والا فكناية فمناط المجاز والكناية على الانتقال من الملزوم الى اللازم اذ اللازم بما هو لازم لا يدل على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز قوله ولا يشترط سماع الجزئيات آه يعني ان لا اعتبار

besturdubooks.wordpress.com

في التجوز لوجود الاتصال المعلوم نوعه في استعمال العرب وهذا معنى قولهم في المجاز
وضع نوعي وهو مناط صحة الاستعمال ولا يعتبر تشخصه حتى يجب النقل بعينه عن اهل اللغة
في آحاد المجاز كما قيل مستند ابان النخلة لا تطلق على غير الانسان الطويل وثم يعلم
ان عدم الاطلاق لفوت المشابهة فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به كالشجاعة بالاسد
ولعل الجامع ليس مجرد الطول بل مع فروع وتامل فيها والدليل على المختار ان الاستعارات
البديعة التي لم تسمع باعيانها من اهل اللغة من فنون البلاغة باجماع المحققين
قوله وعلامة المجاز آه اقول يعرف المجاز بتصريح اهل اللغة باسمه او رسمه

ع قوله مستند ابان النخلة آه حاصله انه لو جاز المجاز لمجرد وجود العلاقة لجاز استعارة اسم النخلة
على غير الانسان لمشابهته في الطول وكذا اطلاق الاب على الابن وبالعكس للسببية والمسببية
واللازم باطل بالاتفاق وقد يجاب عنه بمنع الملازمة لان وجود العلاقة مصحح للاطلاق والتخلف
يجوز ان يكون لمانع مخصوص وعدم المانع لا يكون جزء المقتضي ع قوله لعل الجامع دفع
لتوهم ان الطول له زيادة اختصاص بالنخلة والا لما جاز استعارتها للانسان طويل لكن بقي آه كلام
آخر وهو انه يلزم ان يجوز استعمال النخلة في شجر آخر مثلها مع انه لا يوجد في كلامهم تامل ١٢ منه

وبصحة النفی فی نفس الامر وبتبادر الغیر عند التجرد عن القرینة علی عکس الحقیقة واطلاقه علی بعض معناه کالدابة علی الحمار قوله النقل والمجاز آه قال فی الحاشیة لانه اغلب من الاشتراک بالاستقراء والمظنون الحاق المشکوک بالاعم الاغلب وایضا ان المجاز قد یکون اغلظ فان قولک اشتعل الراس شیبا ابلغ من الشیب وان الاشتراک مخل بالتفاهم عند خفاء القرینة علی خلاف النقل والمجاز ثم اعلم ان الحقیقة اذا کانت متعارفة فهی اولی بالاتفاق وان کانت متروکة فالمجاز اولی بالاتفاق وان کانت مستعملة مع تعارف المجاز فقد قیل المجاز اولی قال امامنا رح الحقیقة اولی لان الاصل لا یترک الا بالضرورة قوله والمجاز اولی لانه ابلغ واوسع

ع قوله وبصحة النفی قال امامنا لا یشترط فی المجاز امکان المعنی الحقیقی بخلاف صاحبیه فانهما یشترطان الامکان بناء علی ان مبنی المجاز الانتقال من الملزوم الی اللازم فلا بد من امکان الملزوم لتحقق الانتقال واجیب عنه بان الانتقال منه یتوقف علی فهمه لا علی ارادته والفهم موقوف علی صحة اللفظ وکونه بحیث یدل علی المعنی لا علی امکان المعنی وصحته فی نفسه اذ المجازی الذی لا یمکن صحة معناه الحقیقی فی کلام البلغاء واکثر من ان یحصی بل فی کلام الله تعالی ایضا والتفصیل ان ههنا وقع الخلاف بین الامام وصاحبیه فی جهة خلفیة المجاز عن الحقیقة مع اتفاقهم علی ان الحقیقة اصل والمجاز فرعه ولا یصار الی الفرع الا عند تعذر الاصل فقال الامام انه خلف فی التکلم حتی یکفی صحة اللفظ من حیث العربیة سواء امکن وصح معناه الحقیقی اولا وقالا انه خلف فی الحکم حتی یشترط فیه امکانه فلو قال احد لعبد صغیر السن من المتکلم المعروف نسبه هذا ابنی کان مجازا بالاتفاق ولکبیر السن منه مجاز عنده یثبت به العتق لصحة اللفظ وعندهما کلام لغو لاستحالة المعنی الحقیقی اعنی کون الاکبر منه مخلوقا من نطفته فهذا الکلام لاثبات النبوة اصل ولاثبات الحریة خلف عندهم والخلاف لیس الا فی جهة الخلفیة والتفصیل فی کتب الاصول ۱۲ منه رح

اعلم ان الداعی الی المجاز قد یکون اختصاص لفظ بالعذوبۃ او صلاحیتہ للشعر او اصناف البدیع کالتجنیس والسجع والمقابلۃ وغیرہا وقد یکون اختصاص معناہ بالتعظیم او التحقیر او الترغیب او الترہیب والتہدید او زیادۃ البیان او تلطف الکلام او مطابقتہ لتمام المراد ومواداۃ المعنی بکلام مطابق لمقتضی الحال بتراکیب مختلفۃ فی وضوح الدلالۃ وخفائہا وہذہ المعانی کما قد تحصل من الحقائق لا تحصل من المنقولات **قولہ** اما الفعل آہ لان المجاز فی المشتقات تبعیۃ وقوعہ فی المبادی کما یقع الدال ناطق فاستعیر النطق اولا للدلالۃ ثم الناطق للدال وکذلک فی الادوات بعد الوقوع فی المتعلق کاللام مثلا فیستعار

اولا التعليل الذی ہو متعلق معناه للتعقيب ثم بواسطتها استعير اللام له والمراد بتعلق معناه ما يعبر به عند تفسير معانی الحروف كما يقال من للابتداء والی للانتهاء وفی للظرفية فهذه ليست معانيها والا لكانت اسماء بل انما ہی متعلقات معانيها من حيث انها راجعة اليها بنوع استلزام قال الامام المجاز بالذات لا يوجد فی الاعلام ورد عليه المص فی ما نقل عنه بانه ماذا يقول فی مثل قولهم لكل فرعون موسی تامل قوله مع اتحاد المعنی آه المراد به ما وضع له فيخرج اللفظان المشتركان فی غيره قال فی الحاشية وہو بخلاف التابع فان التابع لا يستقل بالافادة بدون المتبوع بل ہو مہمل وايضا يشترط فی التابع ان يكون علی زنة المتبوع كشيطان وليطان ہذا كلامه ونحو عطشان و نطشان فان نطشان لا يفرد بالذكر ولو افرد لم يدل علی شیٔ اصلا قال ابن دريد سالت اباحاتم عن معنی قولهم نطشان فقال ما ادری ما ہو بخلاف عطشان والتاكيد المعنوی

ع قوله المجاز بالذات ای بلا اعتبار امر آخر كالوصف ع قوله لا يوجد فی الاعلام قال المحققون ان الاستعارة لا تجری فی الاعلام لان مبنی الاستعارة ادخال المشبه فی جنس المشبه به بجعل افراده علی قسمين متعارف وغير متعارف والعلمية تنافی الجنسية واعتبار الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بحيث كانت مشهورة فيها كحاتم فی الجود فيجعل علی قسمين متعارف وہو ما له كمال الجود فی الشخص المعهود وغير متعارف وہو ما له كمال فی غير ذلك الشخص كزيد مثلا فيستعار له لفظ حاتم وكذا فرعون من ہذا القبيل وبالجملة بناء الاستعارة علی وجود وصف مشهور فی المشبه به علما كان او غير علم فان لم يوجد فی المشبه لم تجز الاستعارة والا فلا س قوله ورد عليه المص الجواب انه ليس مجازا بالذات بل باعتبار دلالته علی وصف مشهور فجعله باعتباره كالجنس المشترك بين الافراد المستعار منه وغيره وقد سبق تفصيله فی الحاشية السابقة ١٢ منه

besturdubooks.wordpress.com

والحد والمحدود ایضا بخلافہ اذ الحد یدل علی المفردات باوضاع متعددۃ بخلاف المحدود وامّا التاکید فظاہر قولہ لتکثر الوسائل آہ اختلفوا فی وقوع الترادف فقیل لا یقع لخلو الوضع عن الفائدۃ لان الواحد کاف للافہام وما یظن منہ فہو من باب اختلاف الذات والصفۃ او صفتہا او الصفۃ والصفۃ او صفتہا والاصح وقوعہ کالجلوس والقعود والاسد والغضنفر کما یدل علیہ الفحص باللغۃ والفائدۃ التوسیع فی التعبیر لتکثیر الذرائع الی المقصود وتیسیر النظم والنثر وغیرہ من انواع البدائع کالتجنیس مثلا قولہ ولا یجب آہ قال فی الحاشیۃ ہل یجب صحۃ اقامۃ کل من المترادفین مقام الآخر ففی حال التعداد من غیر عامل ملفوظا او مقدر یصح اتفاقا واما فی حال الترکیب فقیل یجب وہو الاصح عند ابن الحاجب وقیل لا یجب وصححہ الامام فی المحصول وقیل یجب ان کانا من لغۃ واحدۃ والا فلا اقول لا خفاء فی ان المدعی لو کانت نفس الصحۃ فی الجملۃ فلا یتصور فیہ خلاف ولذا جعل محل الخلاف وجوب الصحۃ ولزومہا فمن قال بوجوبہا استدل بانہا

عہ قولہ بخلاف المحدود فان فیہ وضعا واحدا ومن ہ یظہر عدم الترادف بینہا عہ قولہ کالتجنیس ہو تشابہ فی اللفظ مع الاختلاف فی المعنی فیجوز ان یحصل التجنیس باحدہما دون الآخر عہ قولہ فقیل یجب ای اذا یستدعیہ داع للعہ قولہ وجوب الصحۃ آہ ای کلیا متحققا فی جمیع المواد ثم اعلم ان النزاع لیس فی وجوب الوقوع بل فی صحۃ الوقوع ومن المعلوم ان الصحۃ فی الجملۃ غیر مراد فالمراد ہو الحکم الکلی ولما کان الصحۃ بمعنی الامکان الذاتی اذا اخذت محمولۃ کان العقد ضروریا فکان الصحۃ فی قوۃ وجوب الصحۃ وعدمہا فی قوۃ امتناعہا فجعل محل الخلاف وجوب الصحۃ وامتناعہا کلیا کذا قیل والحق ان المراد بالصحۃ الامکان الوقوعی وہو غیر لازم للممکن بالذات امکانا عقلیا فلزومہ ہو محل النزاع اذا اخذ کلیا دون الامکان الذاتی العقلی اللازم للکل ممکن بالذات اذ لا معنی عدم لزومہ فتامل ۱۲ منہ رحمہ اللہ

لو امتنعت لكان لمانع بالضرورة وهو اما من تلقاء المعنى وهو باطل لانه واحد فيهما او من تلقاء التركيب وهو ايضا منتف لانه لا حجر فيه اذا صح وافاد المقصود وذلك معلوم من اللغة واختار المصنف انه لا يجب ان كانا من لغة واحدة فان اصناف البديع قد تحصل من احدهما فقط فيصح ضم ذلك في التركيب دون الآخر فصحة الضم من العوارض اللاحقة للالفاظ دون المعاني باموز خارجية ويؤيده قولهم صلى الله عليه ولا يقولون دعا عليه اذ استعمال الدعاء مع على يفيد التضرر بخلاف الصلوة قوله بل بين المفرد آه الجمهور على نفيه بناء على اعتبار اتحاد نوع الوضع في الترادف وفي المفرد وضع شخصي وفي المركب نوعي او للتفاوت بينهما بالاجمال والتفصيل وهذا اوجه حسن لان وضع المفرد ايضا قد يكون نوعيا كما في المشتقات قوله ان قصد به الحكاية آه الواقع هو المحكي عنه والمشهور انه عبارة عن النسبة بحسب وجودها في نفسها ولهذا قيل لا يجب التغاير بين الحكاية والمحكي عنه بالذات فان النسبة الملحوظة الموجودة في خصوص لحاظ العقل ان كانت موجودة في نفسها مع عزل النظر عن تلك الخصوصية كانت صادقة والا فكاذبة وهذا معنى قولهم المعتبر في صدق العقود مطابقة نسبتها الذهنية للنسبة الخارجية والمراد الخارج عن خصوص اللحاظ

عـه قوله فان اصناف البديع آه وبه يظهر جواب استدلال القائلين بالوجوب فان المانع لا ينحصر فيما ذكر المستدل اذ اصناف البديع كالتجنيس والوزن وغيرها مما يقتضي ضم احدهما دون الآخر ايضا من موانعه كما لا يخفى عـه قوله اذ استعمال الدعاء آه لان كلمة على اذا اقترنت بالدعاء كانت للتضرر كما ان اللام معه للانتفاع نحو دعا له وليست للتضرر اذا كانت مقارنة للصلوة

سـه قوله مع عزل النظر آه لا يخفى ان النسبة بما هي نسبة لا وجود لها الا في خصوص اللحاظ واما مع عزل النظر عن خصوص هذا اللحاظ فلا وجود لها بنفسها بل بمنشأ انتزاعها وهو كون الموضوع في نفسه على حيثية هي مبدأ لانتزاعها وهو المحكي عنه عند التحقيق فتفطن اللهم الا ان يقال ذلك الوجود الذهني من حيث انه ماخوذ من امر واقعي وله مبدأ انتزاع يقال له الوجود في نفس الامر مع قطع النظر عن خصوصية فعل الذهن فتامل ١٢ منه رحمه

وتعمل الذہن لا ما یتوہم ان الخارج ظرف نفس النسبۃ لا لوجودہا فان الوجود نفس صیرورۃ الذات فی ظرف ما فکیف ینسلخ عنہا فیہ ما اتفق علیہ ارباب التحقیق ہو ان المحکی عنہ ومصداق الحمل فی العقود الحملیۃ کون الموضوع فی نفسہ بحیث یصح عنہ الحکایۃ بانہ ہو المحمول ولیس ہو وہذہ الحیثیۃ تختلف باختلاف نحو الحمل وسیجی تفصیلہ ان شاء اللہ تعالیٰ فمعنی قولنا زید قائم فی نفس الامر انہ فی نفسہ علی حیثیۃ ہی مبدأ الانتزاع القیام عنہ وان لم یکن ثمہ فارض والفرض وفی العقود الشرطیۃ ہو کون النسبتین فی انفسہما علی حیثیۃ بہا صحۃ الحکم بالاتصال او الانفصال وہذہ الحیثیۃ ایضا مختلفۃ باختلاف نحو الاتصال او الانفصال من اللزومی والعنادی او الاتفاقی فعلی ہذا یجب التغایر الذاتی بین الحکایۃ والمحکی عنہا فان الحکایۃ نفس مفہوم القضیۃ لا حقیقتہا والنسبۃ معتبرۃ فی المفہوم والمحکی عنہ ہو مصداقہا وہی خارجۃ عنہ **قولہ** ومن ثمہ یوصف آہ فان مناط الاتصاف بہا ہی الحکایۃ اذ النقاش اذا نقش شبحا فی اللوح من غیر ان یقصد بہ النقل عن شی لا یجری علیہ الاعتراض بعدم المطابقۃ علی خلاف ما اذا قصد بہ الحکایۃ فالصدق مطابقۃ الحکایۃ لما یحکی عنہ والکذب عدمہا عما من شانہ ہی فلا سبیل للعلوم التصوریۃ الیہما

عہ **قولہ** نفس مفہوم القضیۃ لا حقیقتہا لان حقیقۃ القضیۃ ما یصح ان یتعلق بہ التصدیق وہو المحکوم علیہ وبہ بشرط کون النسبۃ الرابطۃ متوسطۃ بینہما عارضۃ لہما فہی خارجۃ عما یتعلق بہ التصدیق فتامل ۱۲ منہ

ومايجري فيها ويختص بها هي المطابقة لما قصد تصوره واما معنى مطابقة الصورة لما هي له فهي تعم الكل ولا سبيل لمقابلها الى شئ من العلوم ومن ههنا يستقيم قولهم كل موجود ذهني موجود في نفس الامر وانها عبارة عما يفهم من القول بان الامر كذا في نفسه كما هو الحق وهذا المعنى ليس مغايرا لما تلونا عليك في المعلومات التصديقية سابقا بل عينه وقد يقال انها عبارة عن المبادي العالية ويرد عليه ان قولنا الباري موجود في نفس الامر صادق مع انه ليس بموجود فيها بنفسه وفيه ان امتناع وجوده تع بنفسه فيها لا يوجب ان لا يكون هذا العقد موجودا فيها كيف وهو من عقائدنا الحاصلة فينا فما ظنك بالاذهان العالية فتدبر وقد يقال انها عبارة عما يقتضيه الضرورة او البرهان ولا يخفى عليك ان كثيرا من النظريات يحكم بصدقها في نفس الامر ولم يوجد البرهان ولا يقتضيها الضرورة

ع قوله ليس مغايرا التحقيق ان الصورة الذهنية بما هي صورة ذهنية تصورية كانت او تصديقية كونها في نفسها عبارة عن مطابقتها للمعلوم اذ كونها في نفسها هو وجودها في نفسها مع عزل النظر عن خصوص قيامها بالذهن وملاحظة اياها فالصورة العلمية التصديقية من حيث وجودها في الذهن وقيامها به من قبيل التصورات واما من حيث انها صورة تصديقية حاكية عن الواقع اعني المعلوم التصديقي فمعنى كونها في نفسها عبارة عن كون موضوعها في نفسه بحيث يصح اخذ المحمول عنه فمعنى قولهم الامر كذا في نفسه يرجع في القضايا بما هي حكاية الى المحكي عنه بالمعنى المذكور سابقا وبالجملة كونها حكاية معتبر في التصديقات بخصوصها دون الصور الذهنية مطلقا او التصور بخصوصه ع قوله فتدبر فيه اشارة الى انه يمكن ان يقال ان الكلام في انه تعالى موجود بنفسه في نفس الامر ولو كانت هي عبارة عن المبادي العالية لم يصدق ذلك الحكم اذ هو سبحانه ليس بموجود بنفسه فيها ووجود العنوان والمفهوم المحكوم عليه في العقد لا يكفي ولا يخفى الا ان يراد بالمبادي ما يشمل الواجب فتامل ١٢ منه رحمه الله

کالحدسیات فتدبر **قوله** فقول القائل آه هذا الاعضال سموه المحققون

بالجذر الاصم وتحریره ان الممتنع اتصاف نسبة واحدة بالصدق

والکذب معا مع انه یلزم فی قول القائل کلامی هذا کاذب مشیرا الی

نفس هذا العقد فان صدقه یستلزم کذبه وبالعکس اجاب عنه جلال المحققین

بانه لیس بخبر وان کان شبیها به لانتفاء الحکایة المستوجبة للمغایرة الذاتیة بینها

وبین ما یحکی عنه لما عرفت الیش من المحقق لدیک وجوب تقدیم المصداق علی

ما هو مصداقه وان المحکوم علیه یجب تحصله وتقرره قبل الحکم وهذا العقد تحصل ویتقرر بعده

عـــه **قوله** کالحدسیات بناء علی انها نظریات کما هو المعتبر عند المحققین

عـــه **قوله** تدبر فیه اشارة الی انه یمکن ان یراد بالضرورة ههنا ما یعم الحدس الخ فلا یرد ۱۲ منه

فلا یکون له معنی محصل حتی یکون خبرا او انشاء زائدا منحصر فیهما هو الکلام المحصل **قوله** والحق انه آه

ثم یقال فی تقریره انا نختار صدق هذا العقد والموضوع بالحقیقة مجموع هذا العقد الملحوظ اجمالا فیلزم

اتصافه بالکذب حین الاجمال ومفهوم الصدق هو المنفصل اقول نما الاتصاف بالصدق والکذب للنسبة التفصیلیة

الحاکیة دون الاجمالیة المحکی عنها فلا یتصور اتصافها بالکذب علا ان الکذب الذی هو من اوصاف المحکی عنه

ویقابل الصدق بمعنی الحق عبارة عن عدم کون الواقع مطابقا لما هو واقع له وهو یستوجب عدم مطابقة ذلک

الامر للواقع لوجوب التعاکس فکیف یعرض صدق العقد مع کذب الواقع فالصواب ان نختار کذب العقد لانتفاء المحمول

عن الموضوع وهو المجمل بناء علی انهما من شیون النسبة التفصیلیة قال فی الحاشیة هذا کلما جواب عن الشبهة لک

ع قوله فیلزم اتصافه بالکذب ای یشمل اتصاف الکل بالجزء لان الکذب من اخلات هذا العقد فیکون نظیر القولنا الحیوان

الناطق ناطق ویحمل الرد ان محل الاتصاف من شیون الاجزاء اتحادیة دون الاجزاء الخارجیة واجزاء العقود داخلات خارجیة

واما الاتصاف بها علی نحو اتصاف المعروض بالعارض فهو من شان النسبة التفصیلیة دون الاجمالیة التی هی محکی عنها فتفکر ۱۲ منه

جواب عن جواب المحقق الدوانی الیہ یعنی باثبات المغایرة بین الحکایة والمحکی عنها بالاجمال والتفصیل کما فی قولنا کل ؏ کلام فانه من جملة جزئیات موضوعه فالحکایة فی هذا العقد محکی عنها والفرق بالاجمال والتفصیل وانت ؏ خبیر بانه لا یتوجه علیه فان المحقق انما اجاب عنه علی تقدیر جعل الموضوع المشار الیه بهذا نفس هذا العقد التفصیلی وعلیه بناء الاعضال ؏ فانما الجواب جواب المحقق فتدبر قوله فانحل الاشکال آه من جملة تقریراته ان قول القائل کل ؏ کلامی فی هذه الساعة کاذب ولم یتکلم فیها الا بهذا الکلام فهو من افراد موضوعه بل لیس له فرد موهوم او موجود الا هذا فصدقه یستوجب کذبه وبالعکس م اجاب ؏ عنه المعلم الاول للحکمة الیمانیة ان ؏ نفس هذا العقد

؏ قوله فانما الجواب آه ویمکن ان یقال ان النسبة التفصیلیة لا یمکن التعبیر عنها بلفظ مفرد ولا یمکن علیها الحکم الحملی کما فی اطراف الشرطیة فالاشارة بلفظ هذا والحکم علیها بهو هو لا یمکن الا بملاحظة الاجمالیة فانما الجواب جواب المص وقوله فتدبر اشارة الی هذا اللهم الا ان یجاب بان التعبیر عنها بلفظ مفرد والحکم علیها بالحکم الحملی انما یمتنع اذا جعلت محکوما علیها بحکم آخر غیر الحکم الذی فی العقد واما اذا اشیر بلفظ المفرد الی نفس ذلک العقد ویحکم علیه بالحکم الذی یعتبر فیه فلا یمتنع فعلی هذا انما الجواب جواب المحقق فتامل ۱۲ منه

انما تكون فرد الموضوع من حيث ان طبيعة الكلام فى هذه الساعة مع قيد ما مع عزل النظر عن خصوصية اى من حيث انه تحمل فيه خصوص هذا المحمول فان ذلك مناط خصوص الفردية لا معيار سنخها و انما هو بحسب سراية الحكم على العنوان الى ما هو فرد منه انما هو سنخ الفردية لا خصوصها اذ اعتبار الخصوصية غير اعتبار الفردية و انما استلزام الصدق للكذب و بالعكس بالنظر الى خصوص المحمول فتفكر و لا يخفى عليك ان هذا الجواب لا يجرى فى الشخصية مثل كلامى هذا كاذب على ان الحكم الثابت للفرد بحسب سنخ الفردية يستلزم ثبوته له من حيث الخصوصية و الا لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر بخصوصه و لم يفد القانون معرفة احكام جزئيات موضوعة بخصوصها فيلزم كذب هذا القول و صدقه معا من حيث الخصوصية و هو مع و مناط الاعضال انما هو اجتماع الصدق و الكذب فى امر واحد بالنظر الى خصوصه فتدبر قوله من حيث تصوره اى يكون مناط تجويز الكثرة و امتناعه مجرد التصور و الادراك بناء على ان الاختلاف بالكلية و الجزئية لاختلاف نحو الادراك دون المدرك فان الشئ المدرك بالحواس جزئى و بدونها كلى و نظير منه كلية اللاشئ و نحوه فان ادراكه لا يمنع فرض الكثرة بخلاف نفسها

ع قوله فتدبر فيه اشارة الى ان الحكم على الافراد بحسب سنخها و ان استلزم الحكم عليها بخصوصها و عليه بناء الانتاج و افادة القانون لكن مناط الحكم و جهة الثبوت اعتبار سنخ الفردية فالعالم بخصوصه حادث و زيد فى قام زيد مرفوع لكن مناط حيثية التغير و الفاعلية فلا اشكال لاجتماع الصدق و الكذب فى هذا القول بخصوصه بجهتين و بالنظرين فتفكر ١٢ منه رح

وہذا ہو المرام لمن قال انہا صفتان للعلم لا بمعنے انہا من العوارض اللاحقۃ للصور العلمیۃ اذ الموصوف بالحقیقۃ ہو المعلوم باعتبار نحو العلم فہو علۃ الاتصاف وما حصل علی البعض من انہ یلزم حینئذ ان لا یدرک المجرد ذاتہ المخصوصۃ علی الوجہ الجزئی لتبریہ عن الحواس وہو خرق الاجماع مزیف بان ذکر الحواس تمثیلے لا للحصر

عـــہ قولہ ذکر الحواس آہ لان التعین آلذی ہو مناط الجزئیۃ کما یترتب علی الاحساس یترتب علی العلم الحضوری ایضاً فان الشیئ باعتبار حضورہ العلمی یکون بحیث یمتنع فرض تکثرہ عند العقل فان قلت معلوم الحضوری ہو الہویۃ العینیۃ وتعینہا ہو المترتب علے وجودہا العینی فی نفسہا وہو مبدأ الامتیاز عما عداہ فی نفس الامر وہذا التعین لیس بمترتب علے الادراک قلنا لا باس ان یکون لتلک الہویۃ تعین آخر یمتنع للعقل فرض تکثرہا ویترتب علے الحضور العلمی ویکون مبدأ الامتیاز عند العقل کما ان التعین الاول المترتب علی وجودہا فی نفسہا مبدأ الامتیاز فی نفس الامر فتامل ۱۲ منہ رح

علاّ ان المنظور الیہ ہو العلم الحصولی دون الحضوری و آ امکان ادراکہ لمجرد آخر بالوجہ الجزئی
غیر مسلّم تحقیقہ ان علم الجزئی قد یکون بارتسام صور مخلوطۃ بالعوارض المادیۃ
کالوضع والشکل واللون وغیرہا وہذا النحو من الادراک انما یکون بذریعۃ الحواس
وہی مفقودۃ فی المجردات وقد یکون بعنوان کلی لا ینطبق فی نفس الامر الا علی
ذات مخصوصۃ کما اذا ادرکنا زیدا مثلا بانہ انسان مخصوص عالم طویل ابیض
ابن فلان وغیر ذلک من القیود فہذا المفہوم وان کان مما لا ینطبق فی الوجود
بحسب الواقع الا علی زید لکنہ کلی نظرا الی مفہومہ مع عزل النظر عن الواقع
فادراک المجرد للجزئیات مادیۃ کانت او مجردۃ یجوز ان یکون من ہذا القبیل فالحصر فی
الحواس تحقیقی لا تمثیلی فقد بان ان التعین الذی ہو مناط الجزئیۃ غیرہا ہو مبدأ
الامتیاز عما عداہ وہو کونہ بحیث یمتنع فیہ فرض الکثرۃ وہو یحصل من نحو الادراک ویلحق
الصور الذہنیۃ دون الاعیان فان الحمل والانطباق وما یقابلہما من شان الصور
فقط لا الاعیان الخارجیۃ والثانی یحصل بالوجود ویلحق للاعیان ولما فی الاذہان
من الصور العلمیۃ فتفکر تفکرا صادقا قولہ کالکلیات الفرضیۃ آہ للکلی ثلثۃ معان
فیقال لما یصدق علی کثیر بالفعل ولما جاز ان یصدق علیہ ولما لم یمتنع نفس تصورہ

ع قولہ ہو العلم الحصولی آہ واما علمہ تعالی بالاہیات المرسلۃ وجزئیاتہا علم تفصیلی بحضورہا لدیہ تعالی بنفسہا
لا بصورہا فلا یتصف بالکلیۃ والجزئیۃ وکذا معلوماتہ تعالی باعتبار حضورہا عندہ بنفسہا لا تتصف بہا وانما تتصف
بہا الموجود الذہنی بوجودہ الارتسامی فتفکر ع قولہ وامکان ادراکہ آہ ای بطریق الارتسام
س قولہ تحقیقی لا تمثیلی بناء علی ان الکلام فی الارتسامی دون الحضوری ۱۲ منہ رحمہ اللہ

من فرض الشركة وكلية الكليات الفرضية بهذا المعنى **قوله** محسوس الطفل آه جواب سوال مقدر وهو ان الصورة الخيالية من البيضة المعينة والشبح الحاصل لضعيف البصر قابلة للاشتراك عند الذهن وكذا محسوس الطفل في مبدأ الولادة اذ هو لنقصان حواسه لا يقدر على اخذ الصورة عن المادة بخصوصها فيرتسم في خياله صورة لا يميز بها اباه وامه عن الغير فينطبق تلك الصورة على الكثير مع انهم عدوها من الجزئيات واجاب عنه المص بان المراد صدقه على الكثير على وجه الاجتماع دون البدلية والتردد وهو المتحقق ههنا وما قيل ان الطفل لا يدرك الكثرة بل تلك الصورة من حيث هي عنده غير قابلة لها فهو مزيف بانه لا مدخل لادراك الكثرة ولا لتحققها في الاتصاف بالكلية وليست الكلية بالقياس

الی شخص دون شخص بل مناطها ان یکون المفہوم فی نفسہ صالحا لان یصدق
علی الکثیر ثم انطباق الصور الخیالیۃ علی الاعیان الخارجیۃ انما ہو اذا کانت
متشابہۃ عند الحس واما علی الافراد الفرضیۃ فیجری فی الصور الخیالیۃ کلہا وکذا الوہمیۃ
لتجردہا عن المادۃ تجردا ما وتحقیقہ ان المدرک بالحس الظاہر لمقارنتہ بالمادۃ
وعوارضہا فی العین یلحقہ ہویۃ مانعۃ عن الشرکۃ مطلقا واما المرتسم فی الحس الباطن
لتجردہ عن المادۃ نفسہا تجریدا ناقصا یلحقہ ہویۃ بہا یمتنع اشتراکہ علی وجہ
الاجتماع دون البدلیۃ فان مراتب المدرکات بالحواس الباطنۃ مترتبۃ فی التجرید
ففی الاحساس تجرید عن عین المادۃ الخارجیۃ علی اشتراط بحضورہا بعینہا من حیث
علاقۃ وضعیۃ بینہا وبین حامل القوۃ الحاسۃ واکتناف بعوارضہا المختصۃ بہا

وفي التخييل تجريد آخر عن تلك العلاقة الوضعية بالنسبة الى المادة الخارجية اذ الصورة المكتنفة بتلك اللواحق بعينها متمثلة في الخيال مع غيبوبة المادة عن الحس وفي التوهم تجريد آخر اذ مدركات الوهم معان غير محسوسة متخصصة بالشيء الجزئي الموجود في المادة ولكن على اشتراط مقارنتها للصورة المحسوسة اذ الوهم لا يكون مدركا بانفراده بل انما يدرك بمشاركة من الخيال وفي التعقل تجريد تام بنزع الغواشي واخذ جوهر الماهية من حيث هي فلا يمنع عن تجويز الاشتراك على وجه الامتناع فهو كلي وبهذا يظهر ان الفرد المنتشر على نحوين نحو ما يكون الفردية لا على التعين معتبرة في مفهومه هو في نفسه يصلح للشركة على وجه التبادل كحيوان ما وانسان ما ومحسوس الطفل من هذا القبيل لانه يصلح في وجوده اي شخص كان ونحو ما يكون في حد نفسه متعينا وعدم التعين عند الذهن وهو لا يصدق في نفسه على كثيرين باي وجه كان لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجويز كالصور الخيالية من البيضة المعينة والشبح الحاصل

لضعیف البصر فتفکر قوله وههنا شك آخر انت خبیر بان الشك بالهویة الخارجیة غیر متوجه نظرا الی ان المقسم هو المفهوم قال الشیخ الکلیة لیست هی المطابقة مطلقا بل مطابقة المفهوم للکثیرین قوله کلها متصادقة الخ اقول الیست الامور الذهنیة والعینیة متخالفة بحسب الهویة الشخصیة کیف واختلاف نحو القیام والوجود یوجب اختلاف التشخص فلا اتحاد ولا حمل وما یرام بحصول نفس الاشیاء لیس الا حصول ماهیتها المجردة فی التعقل والمکتنفة بالعوارض المادیة مع التجرد عن نفسها

عـــه قوله یوجب اختلاف التشخص توضیحه ان کل ما هو حاصل فی ذهن زید مثلا ومکتنف بعوارض مخصوصة مترتبة علی نحو حصوله فی ذلك الذهن یمتاز عما هو حاصل فی ذهن عمرو وکذلك وبالعکس وبالجملة تعدد الوجود یوجب تعدد العوارض المشخصة وتعددها یوجب تعدد الهویات فهی متباینة لا یصدق شیء منها علی الهویة الاخری ولا علی الهویة الخارجیة عـــه قوله فلا اتحاد ولا حمل فیه نظر لان الصورة الخیالیة لما کانت مکتنفة بالعوارض المخصوصة المادیة کالشکل واللون والوضع ونحوه مع تجردها عن نفس المادة الخارجیة وهی بعینها مع تلك العوارض المخصوصة مرتسمة فی خیالات جماعة ومکتنفة هناك بعوارض اخر خیالیة بها یمتاز کل صورة خیالیة عما هی حاصلة فی خیال آخر من تلك الجماعة فیکون تلك الصورة الخیالیة المکتنفة بالعوارض المادیة مع قطع النظر عن العوارض الخیالیة صادقة علی تلك الصورة الخیالیة المکتنفة بالعوارض الخیالیة فیلزم ان تکون کلیة لصحة حملها علی تلك الصور لا بد لا فقط بل معا ایضا وهی قابل لها من حیث انتزاعها عنها فالحق فی الجواب ان مناط الکلیة جواز الانطباق علی الاعیان الخارجیة محققة کانت او مقدرة ممکنة او ممتنعة علی وجه الاجتماع فتفکر ۱۲ منه

besturdubooks.wordpress.com

عند الاحساس والتخييل والتوهم لان الهوية العينية بعينها متمثلة فيها كيف والمكتنف بالعوارض الخارجية من حيث هي كذلك يمتنع حصوله في الذهن وبالعكس قال في الحاشية الدلائل الدالة على الوجود العقلي للاشياء تدل على وجودها حقيقة لا باعتبار الشبح والمثال الذي هو وجودها مجازا وانت خبير بانها لا تدل على ارتسام الهوية العينية بما هي عينية في الذهن نعم تدل على ما لوحناه آنفا قوله ومن ههنا يستبين آه انكره السيد لانه من حيث هو جزئي حقيقي له هوية شخصية لا تصدق على نفسها لعدم الغيرية ولا على غيرها من الهويات لتباينها واثبته المحقق الدواني من سبيلين احدهما انه يجوز حملها على نفسها باخذها مع الوصفين المتغايرين لتحقق مناط الحمل وهو الاتحاد مع الغيرية كما يقال هذا الضاحك هو هذا الكاتب والآخر ان الفارابي صرح في مدخل الاوسط ان الحمل على اربعة اقسام حمل الجزئي على الجزئي وحمله على كلية وحمل الكلي على الكلي وحمله على جزئية

ولعله مراده نفي الحمل المتعارف او نفي كونه محمولا بالطبع **قوله** ولا ايجاب آه حاصله

انا نعني بصدقه على كثيرين ان يكون ظلالها ومنتزعا عنها بان يوخذ من كل واحد

بحذف التشخصات معنى واحد بعينه يطابق الكل ولا شئ من تلك الصور كلي بل

كلها اظلال للهوية العينية المتاصلة في الوجود وفروع مستفادة عنها **قوله** لان

التصادق آه اقول التصادق مم كما بيناه ولا نم ان التصادق يصحح الظلية من الجانبين

فانا لا نعني بها الا الفرعية بحسب الانتزاع بالمعنى المذكور وبحسب الوجود الذي لا يترتب عليه

الآثار وكيف يجوز احد من العقلاء كون الانسان من فروع مفهوم الكاتب بل الامر بالعكس

فتفكر **قوله** بل الجواب آه حاصله على ما نقل عنه ان الصور الحاصلة من زيد في اذهان

طائفة كلها هوية زيد فانه يصدق على كل واحد منها انها لو وجدت في الخارج لكانت

عين زيد وهو المراد بحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها فلا تتكثر بحسب الخارج

اقول والاولى ان يقال ان الكلي ما يجوز العقل تكثره بحسب الخارج والهوية العينية

ع **قوله** ولا نسلم ان التصادق آه حاصله ان الظل يكون صورة ذهنية منتزعة من ذي الظل اعني الموجود الذي له تشخص ووجود يترتب عليه

الآثار الخارجية ويستحيل ان يكون الصورة العينية المتاصلة في الوجود صورة ذهنية لما في الذهن فالتصادق لا يوجب ذلك فتامل منه

وتلك الصور يستحيل فرض كثرتها في العين اذ كلها هوية شخصية مانعة عن تجويز الشركة فيها بحسب العين سواء كانت عين هوية زيد او لم تكن بل كما يستحيل فيها تجويز الكثرة بحسب العين كذلك يستحيل بحسب الذهن ايضا اذ كل واحد منها ماخوذ مع العوارض المشخصة المانعة عن الكثرة في نفسها والا يلزم جواز كون الشخص الواحد اشخاصا كثيرة فالحق في الجواب ان يقال المراد فرض تكثر المفهوم بحسب نفس الامر فتفكر

قوله واما الكليات الفرضية آه دفع توهم ناش عن التقييد بالخارج وهو انه يخرج عن هذا الكثير من الكليات كالفرضية والمعقولات الثانية كمفهوم اللاشئ والعلم والصورة العقلية ومفهوم الكلي وغيره مما يمتنع صدقه على الكثرة في الخارج ويزال بانها

عـه قوله سواء كانت آه يعني اعتبار كونها نفس ماهية زيد مما لا حاجة اليه في الجواب عـه قوله فالحق في الجواب آه فان قيل الصورة الجزئية الحاصلة في خيال زيد مثلا من حيث هي هي مع قطع النظر عن العوارض الحاصلة لها في ذلك الخيال تنطبق على تلك الصورة في اي خيال تحصل على سبيل الاجتماع بحسب نفس الامر فيلزم كلية مدركات الحواس فلا بد من التقييد بحسب الخارج حتى لا يلزم ذلك قيل الوجود في نفس الامر هو وجود الشئ في نفسه مع قطع النظر عن خصوص كونه في الخارج او الذهن وتلك الصورة انما تعددت بحسب خصوص حصولها في خيالات عديدة ومع قطع النظر منها صورة جزئية واحدة متقررة بعوارض ماهية حاصلة لها في اي خيال وجدت فلا كثرة فيها بحسب نفس الامر بل بحسب خصوص حصولها في خيالات متعددة فتامل ١٢ منه

لعدم انطوائها على الهوية المانعة عن فرض الشركة لاينقبض العقل بمجرد تصورها عن تجويز الكثرة فيها بحسب الخارج وفيه ان امتناع التجويز لم يكن منوطا على انطوائها على الهذية حتى يلزم من انتفائها انتفاؤه بل على خصوص عنوانه فان خصوصية عنوان اللاشئ والصورة الذهنية مثلا مثلا مستقلة لامتناع وجود افرادهما في الخارج والكلي ما لايكون بخصوص عنوانه مانعا عن تجويز الكثرة فيه فتأمل[ع] فيه وتحقيق المقام على وجه ينكشف به المرام ان الكلية من الامور الاضافية المحضة التي ليست بازائها مبادء متقررة في نفس الموصوف بها وانما التقرر في بقعة التأصل مطلقا لنفس الانسان مثلا فاذا انتسب الى جزئياته الموجودة او الموهومة قضى عليه بالكلية على ان يكون معيار الصدق ومطابق الحكم بها صلوح الماهية بخصوصها لها من حيث الاضافة الذهنية لنفس الامرية فلا يلزم ان يكون الاعتقاد بها جهلا لانتفاء ما يعتبر بازائها من حيث المبدئية في بقعة التأصل نعم يلزم لولا تلك النسبة في نفس الامر بل في الفرض البحت فالكلي ما جوز العقل تكثره من حيث خصوص عنوانه مع عزل النظر عما هو خارج عنه بحسب الواقع والافراد التي بالقياس اليها كلية ما لا يابى هو بنفس مفهومه وخصوص عنوانه

ع قوله فتأمل اشارة الى منع كون خصوصية العنوان مع قطع النظر عما هو خارج عنه مانعة عن فرض الشركة فيه لجواز ان يكون المانع امرا آخر نحو كون الموجود الخارجي شيئا والوجود الخارجي نفس الشيئية او يلازمها وتشكل كون الوجود الخارجي متأصلا في الوجود بخلاف مفهوم الصورة الذهنية وغير ذلك من الامور الدالة على امتناع صدقها على الموجودات الخارجية واحدة كانت او كثيرة فافهم ۱۲ منه رحمه الله

عن الاتحاد معها موجودة كانت او معدومة ممكنة او ممتنعة وهي الافراد النفس الامرية واما الفرضية المحضة التي يابى هو بخصوص عنوانه عن الاتحاد معها فليست لها خطان الفردية بالقياس اليه الا بالفرض البحت ولا يكون المقايسة اليها مناطا للكلية فتلك الكليات المنقوضة بها بخصوص عنوانها لا يمنع العقل عن تجويز كثرتها بحسب الحمل على افرادها في نفس الامر وان كانت متوهمة او ممتنعة فما توهم من كلية المفهومات الفرضية بالقياس الى الحقائق الموجودة ليس بشئ لما علمناك ان مناط الكلية هي الاضافة الى افرادها الواقعية التي لو وجدت يتحد ذلك الكلي معها بلا فرض الفارض ومن ههنا يستنبط ان الفرد النفس الامري على قسمين ما يكون موجودا في نفس الامر وما لا يكون موجودا فيها الا ان الكلي لا يابى بخصوص عنوانه عن الصدق عليه وايضا ينهدم اساس ما هو المشهور ان الانسان الذي ليس بحيوان مثلا من افراد الانسان الا ان يقر فردية باعتبار طبيعة القيد مع عزل النظر عن الخصوصية التي لا مدخل لها في سنخ الفردية ولا استحالة في ان يكون الشئ فرد الشئ بحيثية دون حيثية هكذا ينبغي تحقيق المقام وتوضيح المرام **قوله** وقيل صفة العلم تحقيقه ان الكلية بمعنى الاشتراك حملا ليست

عه **قوله** الافراد النفس الامرية اي ما يكون فردية بحسب نفس الامر بلا فرض فارض لا بمعنى انها موجودة في نفس الامر عه **قوله** وايضا ينهدم آه وايضا يمكن ان يقال لا نسلم ان الانسان المقيد بعدم الحيوانية من افراد الانسان نعم انه مقيد والانسان مطلق والفرق بين المطلق والمقيد والكلي والفرد لا يخفى على العاقل اذ اعتبار التقييد والاطلاق قد يمنع الحمل بخلاف الفردية فانها باعتبار الكل ١٢ منه رحمه الله

من اوصاف الاعيان بما هي كك فانها اما ان تكون مبهمة و هو باطل فان الوجود ملزوم للتعين بل عينه او متعينة فلا تتحد بامور متباينة في الوجود و لامتناع تعدد الهوية الواحدة و لا من اوصاف الامور الذهنية بما هي مكتنفة بعوارض ذهنية او على مسلك الاشباح ليس لها صلوح الاتصاف بها بل هي من شئون معلومها و كذا عند من آمن بحصول الحقائق لما مر آنفا و اما بمعنى المطابقة للكثيرين فاذا اعتبر معها صلوح الصورة للاتحاد مع الجزئيات في الوجود فكذلك ايضا عند المؤمنين بحصول الحقائق فان مآل المعنيين حينئذ واحد و اما من انكر به فقد اقتصر على المعنى المذكور و ذهب الى اتصاف العلم و المعلوم كليهما بها و التقابل بين الكلية و الجزئية بالعدم و الملكة كما هو المشهور فالجزئية ايضا

ع قوله اما ان تكون مبهمة اي غير متشخصة فلا يرد بالهيولى فانها موجودة مبهمة تصلح لان تكون اشياء كثيرة و مع هذا جزئي حقيقي متشخصة فتشخصها لا ينافي تلك الصلاحية نعم مانعة عن صدقها على كثيرين و تحقيقه في موضعه ع قوله لما مر آنفا و هو امتناع تعدد الهوية الشخصية س قوله و اما بمعنى المطابقة مقابل لقوله بمعنى الاشتراك حاصله ان المراد بمطابقة الكلي للكثيرين المناسبة المخصوصة التي لا تكون بينه و بين غيره من افراد نوع آخر للع قوله و التقابل آه اعلم ان الجزئية على هذا التحقيق هو كون الصورة متعينة بهذا النحو من التعين فهي وجودية و الكلية هي التجرد عنه و هي عدمية و فائدة قيد الشان اخراج المفهومات التصديقية و الاعيان الخارجية عنها و قيل انهما متضادان و ان كان منشأ التضاد اخذ العدم في مفهوم احدهما و حقيقتها وجودية و لعل الحق لا يتجاوز عنه ١٢ منه

وصف للامور الذہنیۃ بما ہی ہی والحق ان الاختلاف بینہما بحسب اختلاف نحو الادراک کما سبق والمعروض حقیقۃ نفس المعلوم ومن ثم قیل ان مرجعہما نفس الشیٔ بلا مدخلیۃ تحقق الکثرۃ وادراکہا ولعل ہذا ہو مراد المصنف فی الحاشیۃ المنقولۃ عنہ علی قولہ وقیل صفۃ العلم حیث قال وذلک مذہب الاوائل وہو الحق بحسب دقیق النظر وان کان جلیل النظر یحکم بالاول فان التشخص الذی علیہ مدار الجزئیۃ انما ہو بنحو الادراک ہو الاحساس لا التعقل وہذا تاویل ما اشتہر من الحکماء من نفی علم الواجب تعالی بالجزئیات علی وجہ جزئی فافہم انتہی اقول علیہ نحو الادراک للتشخص لا تدل علی اتصاف العلم بہا حقیقۃ فلابد ان یتکلف بانہما صفتان حاصلتان لسبب العلم فتدبر واما علم الباری تعالی بالجزئیات فتفصیلہ ان المتکلمین ذہبوا الی انہ تعالی یعلم الحوادث الیومیۃ کما یعلمہا احدنا بانہا موجودۃ فی ہذا الوقت ولم تکن قبلہ وجاز وجودہا کعدمہا بعدہ فیرد علیہم تغیر العلم بالمتغیرات بحسب تغیرہا فالتزم بعضہم جواز تغیر صفاتہ الاضافیۃ کالخالقیۃ والرازقیۃ بالاضافۃ الی کل شخص

قولہ فتدبر فیہ اشارۃ الی ان ہذا تکلف بعید کل البعد فان قولہ وہو الحق بحسب دقیق النظر یدل علی انہما صفتان للعلم حقیقۃ

besturdubooks.wordpress.com

والعلم من الاوصاف الاضافية ومن قال انه صفة حقيقية التزم جواز التغير فيها ايضا بناء على جواز كون الباري تعالى محلا للحوادث كما جوز بعض الحكماء كونه تعالى محلا الصور المعلومات ومنهم من انكر التغير في صفاته تعالى مطلقا فقال العلم بانه سيوجد هو العلم بوجوده حين وجد ويتمسكون فيها بتمسكات واهية واما الحكماء فالظاهريون منهم قالوا انه تعالى عالم بالجزئيات على الوجه الكلي لا الجزئي ويرد عليهم انه لا يمكن الانكار بوجود الجزئي المتغير على وجه الجزئية والتغير وكل موجود بكل جهة في سلسلة الحاجة يستند الى الواجب تعالى الذي هو مبدؤه وعلته الاولى وعندكم ان العلم التام بالعلة التامة يستلزم للعلم التام بمعلولها وان علمه تعالى لذاته اتم العلوم فهي معلومة له تعالى على وجه الجزئية والمحققون منهم قالوا ان المدرك الزماني انما هذه الادراكات منه بتوسط آلة جسمانية لا غير فانه يدرك المتغيرات الحاضرة في زمانه ويحكم بعدمها قبل زمان وجودها وبعده ويشير اليها بانها في اي جهة منه وعلى اي مسافة وغير ذلك اما المدرك الذي ليس كذلك فيكون ادراكه تاما فانه يكون محيطا بالكل عالما بان اي حادث يوجد في اي زمان وكم يكون من المدة بينه وبين الحادث الذي يتقدم او يتأخر عنه فلا يحكم على شئ بانه حاضر او ذلك غائب

ــه قوله العلم التام آه اي العلم بالعلة التامة بجميع الحيثيات التي لها مدخل في العلية يستلزم العلم التام بالمعلول اي بجميع اعتباراته المستندة اليها ١٢ منه رحمه الله

اذ هو ليس بزمانى ولا مكانى بل نسبة جملة الازمنة والامكنة اليه نسبة واحدة وانما الحكم بتلك
الاحكام من كان وجوده فى زمان معين و مكان معين فعلمه تعالى بجميع الموجودات اتم العلوم واكملها
بلا توسط آلة جسمانية بل بحسب حضورها بنفسها لديه من حيث الاستناد بكل جهة اليه اى هو لتا و
لعلمه تعالى بالجزئيات على الوجه الكلى فلا تغفل قوله الجزئى لا يكون كاسبا آه اى فى العلوم الحقيقية
قال الشيخ انا لا نشتغل بالنظر فى الجزئيات لعدم التناهى وعدم انضباط احوالها فلا يفيد
العلم بها من حيث الجزئية كمالا لانه لا يترتب عليه غاية حكمية وصحة وقوعها موضوع الكبرى

كل شيء رفعه نوقش فيه بالايجاب الذي هو نقيض السلب وثرده بتعميم الرفع من الحقيقي والحكمي وقد حقق البعض ان النقيض هو الرفع حقيقة والايجاب لازم لسلب السلب و السلب ليس مقصور الاضافة الى الوجود حتى يلزم كونه في قوة السالبة المحول

ع قوله والسلب ليس آه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان السلب لا يضاف الا الى الوجود فسلب السلب في قوة سلب ثبوت السلب وهي سالبة السالبة المحمول التي لا تستلزم الايجاب المحصل كما هو التحقيق فحاصل الجواب انا لا نسلم ان السلب مقصور الاضافة الى الوجود فان مرتبة الماهية التي هي اثر الجعل البسيط متقدمة على الوجود فرفعها المقابل لها يضاف اليها دون الوجود وبالجملة السلب قد يضاف الى نفس المفهوم فيجوز ان يضاف الى نفس مفهوم السلب ومرجعه رفع العقد السلبي عن الواقع كقولنا زيد ليس كاتب ويلزمه الايجاب ولا يقصد به رفع ثبوت السلب حتى يكون في قوة السالبة فتدبر ١٢ منه رحمه الله

ومعنى قولهم التناقض من النسب المتكررة ان احد المفهومين اذا كان رفعا للآخر كان الآخر نقيضا له بمعنى المرفوع به وهو ايجاب اضافي وان كان رفعا لامر آخر وسيجي تفصيله ان شاء الله تعالى قوله الافتقار آه اى ان لم يصدق احد النقيضين على ما صدق عليه الآخر فيصدق عينه فيلزم الفرقة بين حمل التساوى فان الكلام فى تناقض المفهومات الكلية بحسب الحمل الايجابى فكلما يحمل عليه اللاانسان مثلا بالايجاب يحمل عليه اللاناطق وبالعكس والا يحمل عليه عينه بذلك الحمل لاستحالة ارتفاع النقيضين وكذلك البيان فى تناقض الامور العامة فان الموضوع مفروض التجوهر والوجود ولو تقديرا اذ حمل التساوى يرجع الى عقدين غير بتيين فينهدم اساس الشك الآتى الذى يبتنى

besturdubooks.wordpress.com

على اعتبار التناقض فى العقود التى يرجع اليها التساوى دون المفهومات المفردة حتى يقال اذا لم يصدق كل لاناطق لاانسان يصدق بعض اللاناطق ليس بلاانسان فيصدق بعض اللاناطق انسان فيورد عليه انا لانم ان رفع التصادق الذى هو فى قوة السلب العدولى يستوجب التفارق وهو الايجاب التحصيلى لجواز انتفاء الموضوع **قوله** وبما يكون آه تائيد للمنع او نقض اجمالى بجريان الدليل فى نقائض الامور العامة مع تخلف المدلول عنه او معارضة على اصل الدعوى فان هذه الامور مع تساويها نقائضها ليست كك فانها مما لا افراد لها فى نفس الامر حتى تنعقد عقود ايجابية **قوله** وما قيل آه هذا الجواب قد ارتضى به ثلة من الآخرين حيث قالوا صدق السلب على شئ لا يقتضى قوامه فى نفس الامر بناء على ان ايجاب السلب تساوى السلب البسيط ثم يجوز التصادق بين نقائض الامور الشاملة مع عدم افرادها فى نفس الامر مثل كل لاشئ لاممكن ويكون رفع التصادق الذى هو فى قوة السالبة السالبة التى تستدعيه على خلاف سبيل ايجاب السلب يستلزم التفارق **قوله** فبعد تسليم آه يعنى لانم ان لا اقتضاء تلك السالبة تجوهر الموضوع ووجوده

وعدم اقتضاء تلك الموجبة له ولو سلم فانما انصرام مااوہمتم اذا اخذت المفہومات لاصلیة وجودیة حتی یکون العقد من نقائضہا موجبة سالبة المحمول ورفعہا سالبتہا واما اذا اخذت سلبیة کلاشریک الباری تعالی ولااجتماع النقیضین فلا مساغ لذلک الوہم فی حل العقدة فان نقائضہا ح وجودیة وانت خبیر بانہم لو التزموا کون النقیض رفع شیئ حقیقة کما ہو مسلک المحققین حتی یکون نقیض لااجتماع النقیضین رفعہ فلہم سبیل اوسع لدفع الاعضال فالمنع ہو المنع الاول فتامل **قوله** فلاجواب لاتخصیص الدعوی آہ فان نقائض غیرہا تصدق لامحالة علی شیئ ما فی نفس الامر فیکون الموضوع موجودا فیستلزم السلب العدولی والایجاب التحصلی والتعمیم بحسب الطاقة البشریة وایضا لایترتب علی البحث عنہا غایة معتدة بہا حتی تقصد بالنظر والحق ان عموم السلب لیس بحسب التناول بل بحسب الاعتبار فان السلب یصح مع اخذ الموضوع من حیث ثبوتہ ومن حیث لاثبوتہ بخلاف الایجاب فانہ لایصح الامع اعتبار الوجود بنحو ما خارجا اوذہنا محققا او فرضا

ع **قوله** فتامل آہ لایقال قولنا الاشریک لباری لااجتماع النقیضین موجبة سالبة المحمول فینعقد فیہا السالبة السالبة المحمول ہی تستدعی وجود الموضوع عندہم وہما مما لایصدقان علی شیئ فی نفس الامر فلافائدة فی الالتزام المذکور لانا نقول لہم ان یلتزموا ان قولنا لاشریک الباری لااجتماع النقیضین موجبة معدولة لاموجبة سالبة المحمول قولنا الاشریک لباری لااجتماع النقیضین سالبة معدولة او موجبة سالبة المحمول ہما تصدقان عند عدم الموضوع ایضا ومحمول موجبة السالبة المحمول لایجب ان یکون وجودیا فی الاصل بل یجوز ان یکون عدمیا فتفکر ۱۲ منہ

فمعنی کون نقیضی المتساویین متساویین ان احدہما لو انطبق علی فرد ما ولو بالفرض البحت کان الآخر ایضا منطبقا علیہ وکذا الاخص والاعم فصدق السلب بالفعل لا ینافی الایجاب علی تقدیر انطباق العنوان علی الفرد فیصدق قولنا کلما لو وجد کان لاشیئا فہو بحیث لو وجد کان لاممکنا فانسد سبیل النقوض وانحل الاعضال ومن ہہنا ظہر ان الحکم الحملی قد یکون بالاتحاد بالفعل وہو یستدعی تقرر الموضوع وثبوتہ بالفعل وقد یکون بالاتحاد علی التقدیر فیساوق الشرطی لا ما یرجع الیہ فیستدعی تقررہ وثبوتہ علی التقدیر لا بالفعل قولہ والجواب بامرآہ ای من التخصیص ومر منا التحقیق ویمکن الجواب عن الثانی بمنع استحالۃ صدق الشیٔ علی نقیضہ مواطاۃ بالحمل العرضی کحمل المفہوم علی اللامفہوم واللاجزئی علی الجزئی وانما الممتنع صدقہما علی شیٔ ثالث بنحو واحد من الحمل فتدبر فیہ ویمکن منع کلیۃ الکبری فان من اللاممکن بالامکان الخاص ما ہو لاممکن عام بحکم الصغری فتفکر قولہ والجمہور آہ فان العرضی قد یکون جوہرا کالحیوان للناطق مثلا ولیس عرضا لہ واما المشتق فہو عندہم مرکب من الذات والصفۃ والنسبۃ والعرض ہی الصفۃ فقط وغیریتہ للمحل ظاہر کما سیجیٔ قم السید السند ان مفہوم المشتق یتالف من الوصف

والنسبة والموصوف غير معتبر فيه لا عموما والا يلزم تقوم الفصل كالناطق مثلا بالعرض العام وانت خبير بان مفهومه ليس فصلا بل يعبر به عن الفصل وهو معنى بسيط علا ان التحرز عن دخول العرض العام واعتبار النسبة من المقومات عجيب وبعيد عنه ولا خصوصا والا ينقلب الامكان الذاتي الى الوجوب الذاتي في ثبوت الضاحك للانسان مثلا لضرورة ثبوت الشئ لنفسه ولا يخفى عليك ان فيه ذهولا عن القيد

قوله قال بعض الافاضل وهو ابو الحسن الكاشي قال في روضة الجنان اخذا في زعمه من كلام المحقق الدواني حيث قال في الحاشية القديمة لشرح التجريد

ان الابیض مثلا اذا اخذ لا بشرط شئ فهو عرضی واذا اخذ بشرط شئ فهو الثوب الابیض
واذا اخذ بشرط لا شئ فهو العرض المقابل للجوهر کما ان طبیعة الذاتی جنس ومادة باعتبارین
وفصل وصورة باعتبارین طبیعة العرض عرض وعرضی باعتبارین فالمدرک بالبصر
اولا هو الابیض ومقارنته لموجود آخر یعلم من خارج حتی لو لم یکن هذه الملاحظة لم یعلم
ان ههنا شیئا بل شئ هو ابیض بذاته وحینئذ کان بیاضا وابیض اذ البیاض هو
الابیض باعتبار التحصیل ولذلک لا یحمل علی مجموع العارض والمعروض کالجسم الذی

ع قوله ان الابیض آه واعترض علیه الاستاذ فی حواشیه بان الامر لو کان کذلک لکان حمل الابیض علی البیاض القائم بالثوب صحیحا اذ الماخوذ بشرط شئ وبشرط لا شئ اخص من الماخوذ لا بشرط شئ مع انه منتف بالضرورة وذلک لان مصداق حمل المشتق قیام المبدأ قیاما حقیقیا وهو اذا کان بینه وبین ما قام به تغایر او غیر حقیقی وهو اذا کان نفسه مرجعه عدم القیام بالغیر وکلا قسمیه فی البیاض القائم بالثوب منتف اقول ان الفرق بینهما بالاعتبارات المذکورة لیستدعی ان یحمل الماخوذ بلا شرط شئ علی اخویه حملا اولیا وبالذات لانه ذاتی ومصداقه نفس الموضوع من حیث هو هو وما ذکر من قیام المبدأ فهو مصداق الحمل المشتق حملا عرضیا متعارفا وبالعرض الا یلزم من انتفاء احدهما انتفاء الآخر فتامل ع قوله لموجود آخر وهو المحل کالثوب والحجر ۱۲ قوله هذه الملاحظة ای ملاحظة ان الابیض مقارن لموجود آخر ۱۲ قوله وح ای حین کونه ابیض بذاته ۱۲ قوله باعتبار التحصیل ای اذا اخذ البیاض محصلا فهو عین الابیض ۱۲ قوله ولذلک ای لاجل اعتبار تلک الملاحظة المذکورة ولحاظ البیاض بشرط لا شئ معه قوله لا یحمل آه توضیحه ان الابیض هو الماخوذ لا بشرط شئ والبیاض هو الماخوذ بشرط لا شئ امر محصل کالمادة مغایر للمحل فلا یحمل علیه ولا علی المجموع المرکب منه ومن المحل ۱۲ منه

ذراع ١٢ مولانا محمد يوسف رح سله قوله والذراع اي لا بل اتحاد ذات العدد بذات المعدود وذات المقدار مع

هو بدن النفس ومادتها لا يحمل على مجموع البدن والنفس بخلاف الجسم المأخوذ لا بشرط
شئ ثم قال في موضع آخر والتحقيق ان معنى المشتق لا يشتمل على النسبة فان معنى الابيض
والاسود ما يعبر عنه بالفارسية بسفيد وسياه ولا يدخل في مفهومه الموصوف لا عاما
ولا خاصا والا لكان معنى قولك الثوب الابيض الثوب الشئ الابيض او الثوب
الثوب الابيض بل معناه هو القدر الناعت وحده انتهى فتوهم ذلك الفاضل
ان مراد المحقق كما هو اتحاد العرض والعرضي كذلك اراد اتحاده مع المعروض بالذات فقط
فليس للبياض ذات سوى ذات الجسم فهناك موجود واحد جسم باعتبار وهيولى
باعتبار وصورة باعتبار وبياض باعتبار وابيض باعتبار فليس للبياض تشخص
آخر سوى تشخص الجسم وايدا لما توهمه بما قرر ان العدد قسم من الاعراض وليس له
في الوجود ذات مغايرة للمعدود مثلا الاربعة مرتبة منه والمعدودات كالرجال
والنساء ولا احسبك شاكا في ان ليست للاربعة ذات ممتازة عن ذات اربعة رجال
وكذا الكلام في المقادير المتصلة فليس لها حقيقة وللذراع حقيقة ولذا صح النسوة

البع والمار ذراع نعم للاربعة معنى اعتباري مغاير للجسم ظاهر الامر لكنه ليس من مقولة

الكم ولا يقدر به شئ فان قلت اوهم ان جعل المحل وايجاده غير جعل العرض وايجاده

كما ترى الى ان الجسم بعد زمان يصير ابيض فكيف العينية ذاتا ووجودا فيزال

بانهما متغايران مفهوما ومتحدان ذاتا بمعنى ان البياض لا يوجد الا بان يكون

عين الجسم والوجود امر انتزاعي قد ينتزع عن الجسم من حيث هو هو وقد ينتزع عنه

من حيث انه لون مفرق للبصر وكذا الايجاد فان الجعل بمعنى التصيير لا الخلق

اقول وبه نستعين ان كلام هذا المتوهم فاسد فان الجسم اذا صار ابيض فاما

ان يزيد على طباع الجسم شئ في الوجود به يصير ابيض فذلك الزائد هو البياض

فله ذات ووجود يغاير ذات الجسم ووجوده او لا يزيد عليه شئ اصلا

وذاته لا بعوضاتها فهو معنی مغایر للمبدأ بالذات غیر عنه العقل منه بلحاظ الوصف ونسبتا الیه والما المشتقات التی ۲

بل ہو علی ما کان من قبل فلم یکن الجسم ابیض وایضا کلام المحقق بریٔ عما یتوہمہ حیث صرح ان البیاض موجود بوجود متاخر عن وجود الموضوع وبہ یمتاز عن العدمیات کالعمی فان العقل اذا لاحظ مفہوم الاعمی یجد انہ لا یتوقف الاتصاف بہ الا علی سلب البصر عما یصلح لہ بالقوۃ الشخصیۃ اذ النوعیۃ من غیر ان یزید ہناک امر فی الوجود بخلاف الابیض ثم قال فی موضع اخر ان اتحاد الشیٔ بالذاتی اقوی من اتحادہ بالعرضی اذ ہو بالذات والثانی بالعرض لان مصداقہ قیام المبدأ فاذا وجد فرد من الماہیۃ کانت ذاتیاتہ موجودۃ بالذات وعرضیاتہ بالعرض فانہا مغایرۃ لہ بحسب الجعل والماہیۃ نعم لہا ارتباط معہ بہ تتصف بالاتحاد فینسب وجودہ الیہا بالعرض ویؤیدہ ما قال الشیخ وجود الاعراض فی انفسہا ہو وجودہا لمحالہا وبہ یفرق بین الوجود وسائر الاعراض بان کل عرض فان وجودہ فی نفسہ ہو وجودہ وحلولہ فی محلہ بخلاف الوجود اذ وجودہ ہو وجود موضوعہ نعم یدل علی قول المتوہم کلام صدر الدین الشیرازی فی حاشیۃ علی شرح التجرید حیث ان یاخذہ من کلامہ تحقیق المقام ان معنی المشتق بسیط اجمالی یعبر عنہ عند التفصیل

الشئ بالنسبة اليه الوصف على شاكلة التقييد في التعبير دون القيد فهو امر مبهم بالقياس الى ما تحته من امور محصلة له متحدة معه في مرتبة متاخرة عن مرتبة نفسها بخلاف المبدأ كالبياض مثلاً فانه امر محصل بالقياس الى الاشياء المعروضة له ولهذا تجري الاعتبارات الثلث في المشتق دون المبدأ فهو مغاير للمبدأ بالذات ويتنزع العقل من الموصوف بالنظر اليه ولذا اختصاص بموصوفه هو مناط الاتحاد وصحة الحمل بهو هو وللمبدأ ايضا اختصاص به هو مناط صحة حمل الاشتقاق فقط فالعرضي اعم من العرض من وجه اذ الابيض مثلاً اذا اخذ بشرط لا شئ كان عرضا محمولا بالاشتقاق واذا اخذ لا بشرط شئ كان محمولا بالمواطاة قيل هذا من رعاية حقوق الالفاظ واما على مقتضى النظر في هذه الصناعة فيجب ان يلاحظ ما يؤخذ منه الاسود والابيض مثلا من حيث يحمل على الموضوع وذلك ليس نفس السواد والبياض بل هو من حيث

ع قوله الاعتبارات الثلث اعني الاعتبارات التي بحسبها الابهام والتحصيل وسيجي تفصيلها

ع قوله هو مناط الاتحاد آه لان المحمول بما هو محمول ليس له وجود في نفسه الا كونه ثابتا للموضوع ومتحدا معه لا كوجود الاعراض لموضوعاتها او وجود المبادي الانتزاعية لموضوعاتها اعني لحوقها بها لحوقا انتزاعيا وسياتي

س قوله فالعرض آه لتصادقهما في الابيض مثلا وتفارقهما في الحيوان والبياض ١٢ منه

يقوم بالموضوع ويخلط هو بها اى الاسودية والابيضية اقول فالاولى ان يقيم السوادية والبياضية اذ السواد من حيث الاضافة والقيام بالموضوع عبارة عنهما لاعن الاسودية التي هي الاسود من تلك الحيثية ولا يمكن ان يجعل ماخذ اشتقاقهما اى الاسودية والابيضية لا السواد والبياض من حيث القيام بالموضوع كما لا يخفى على المتدرب قوله ويؤيده آه لعل هذا تاييد لاتحاد العرض والموضوع بالذات بناء على ان وجود العرض بعينه وجود المحل على ما زعمه ولا يدل على كون المشتق امرا بسيطا ولا على اتحاده مع المبدأ اذ كلامه في الاعراض دون المشتقات الآن يقال ان المشتق نعت ومن احوال المعروض وقائم به ولو انتزاعا فحكمه حكم سائر الاعراض على ما نبهناك عليه فوجوده هو الحلول في المحل واتصافه به كما يدل عليه قول الشيخ فيكون النسبة التي هي الحلول والقيام خارجة عنه

قوله لاعن الاسودية آه لان معنى الاسودية كون الشيء اسود فهي عبارة عن مفهوم المشتق اذا اعتبر نسبته الى الموضوع كنسبة المصادر الى موضوعاتها كما يدل عليه زيادة الياء المصدرية وياء النسبة على هيأة المشتق وقد فصلته في حاشيتي على حاشية الاستاذ مير محمد زاهد المتعلقة بالحاشية الجلالية قوله هي الاسودية والابيضية لان الاسودية والابيضية متاخرة عن الاسود والابيض وماخذ الاشتقاق يجب ان يتقدم على المشتق منه قوله ولو انتزاعا كالفوقية والعمى فان حكمهما حكم سائر الاعراض بحسب اصل القيام الانتزاعية وان كان مخالفين لها في نحو القيام وقيام الاعراض من حيث انه يترتب عليه الآثار ولهذا يقال له قيام انضمامي قوله هو الحلول بالمعنى الاعم الشامل للانتزاعيات ايضا سواء كان من طرف الحمل بالاشتقاق او الحمل بالمواطاة كما حققه الاستاذ في حاشيته على شرح المواقف قوله فيكون النسبة ليس المراد بالنسبة معناها الحقيقي بل المعنى ان هذا النحو من الوجود امر متوسط بين الحال والمحل كالنسبة بين الطرفين منه

بالضرورة وكذا المحل فلا يبقى الا القدر الناعت حدة وانت خبير بان المص في صدد بيان الاتحاد بينه وبين المبدا او كذا بينه وبين المحل كما هو الظ وهذا لا يدل عليه لجواز ان يكون المشتق مع بساطته مغايرا له وللمحل بالذات ويكون للمبادي وجود في نفسها هو وجودها لمحالها كما حققناه وعليه اكثر المحققين ولعل المص توهم من عبارة الشيخ عينية وجود الاعراض لوجود الموضوع فيتحدان بالذات ايضا ولا يخفى بطلانه قال في الحاشية يرد على ما ذهب اليه الشيخ انه يلزم ان يكون النقطة المشتركة بين الخطين مثلا موجودة بوجودين فان وجودها لهذا الخط غير وجودها لذلك الخط وبطلان اللازم من البديهيات فالشيخ ان يقول على ما ذهب اليه الجمهور

ــــــــــــــــــــ

ع قوله فلا يبقى آه اي لا يبقى من حقيقة المشتق الا القدر البسيط ولا يخفى ما في هذه التوجيه من التكلفات البعيدة والتعسفات الركيكة على من له طبع دقيق ع قوله ولعل المص آه يدل عليه سياق في الحاشية المنقولة عن المص في بيان الفرق بين اتحاد الجنس مع الفصل واتحاد العرض العرضي مع المحل س قوله فيتحدان آه يعني اذا كان العرض هو المحل في الوجود العيني فيكون المشتق هو الصفة يعني العرض هو بعينه المحل فلا تبقى هناك نسبة بين الموصوف والصفة يعني حلولها فيه اتصافه بها فلم يبق الا القدر الناعت الذي هو بعينه المنعوت في الوجود فيكون قول الشيخ بحسب زعم المص مؤيدا لكون المشتق امرا بسيطا متحدا مع الموصوف والصفة بالذات في الوجود فافهم لامع قوله على ما ذهب اليه الجمهور آه اعلم ان الجمهور ذهبوا الى ان للعرض وجودا في نفسه ومع ذلك له ربط بشيء آخر كالسواد مثلا مع وجوده في نفسه مرتبط بالجسم وهذا الارتباط يسمى بالحلول والقيام والوجود الرابطي عندهم وهو غير الوجود الذي للعرض في نفسه وهذا مناط صدق الحمل في الاعراض في الامور الانتزاعية التي ليس لها وجود في نفسها لكنها قائمة بالموضوع هو هذا الوجود الرابطي وان كان الوجود في نفسه ايضا لازما لصدق الحمل فيما له وجود كالاعراض فمصداق الحمل ومطابق الحكم بالاتحاد في الوجود اتحاد بالعرض في الاوصاف مطلقا عينية كانت او انتزاعية وجودية كانت او عدمية غير المعقول الثاني كالوجود ونحوه ومما هو من الامور العامة هو الوجود الرابطي المسمى بالحلول هو قدر مشترك بين العرضيات مطلقا به يصح نسبة وجود الموضوع اليها بالعرض واما المعقول الثاني ففيه خلط بحث واتحاد صرف بمعنى انه لا يحاذي الامر في الموضوع غيره في ظرف الاتصاف حتى اذا انتزع الوجود والامكان مثلا عن الموضوع لم يبق هو موجودا فليس لعرض حلول في الموضوع بخلاف نحو الاعمى وبخلاف المعقول الثاني الذي هو موضوع الميزان اذ لا بد فيها من اعتبار قيد زائد وحيثية تقييدية واما الشيخ فذهب الى ان حلول الاعراض هو نفس وجودها في نفسها لموضوعاتها ولهذا يرد على الشيخ ان يكون النقطة المشتركة صح

صح بين الخطين المتداخلين المتحدين موجودة بوجودين ولا يرد هذا على الجمهور لكن يرد عليهم حلول

١٨٧

وان لم يلزم كون الشئ الواحد موجودًا بوجودين لكن يلزم قيام العرض الواحد بمحلين في هذه الصورة فما هو جوابكم فهو جوابنا وغاية ما يقع في التفصي عن الفريقين ان بطلان التالي على تقدير التداخل مم فان النقطة الواحدة انما تعرض للخطين من حيث اتحادهما في المبدأ والمنتهى انتهى اقول لا اشكال ايضًا على من انكر وجود الاطراف او قال انها امور انتزاعية على ما بينه المحققون لكن يتوهم من عبارته اتحاد الوجود الرابطي الذي هو وجود لغيره ومفاد لكان الناقصة والوجود في نفسه الذي هو مستقل بالمفهومية ومفاد لكان التامة مع انهما مختلفان بالماهية فنقول وجود الشئ للشئ يطلق على معنيين الاول ان يكون رابطا بين الشيئين غير معقول على الاستقلال ويستحيل انسلاخه عن هذين الشيئين ويعتبر في جملة العقود في الحكاية فقط

ع قوله لا اشكال آه يعني كما لا اشكال على من ذهب الى انها اعراض موجودة لمحالها كما اجاب من قبلهم المص كذلك لا اشكال على من انكر وجودها بالكلية ولا على من قال انها امور انتزاعية منشأ انتزاعها امر تعين معروضاتها فان الجسم التعليمي عندهم مرتبة تعين الجسم الطبعي بحسب الجهات الثلث وكذا السطح بحسب الجهتين والخط بحسب جهة واحدة ١٢ منه

والثانی مفہوم مستقل ہو وجود الشیٔ وانما یلحقہ من حیث خصوص المادۃ ان یکون منتسبا ومضافا الی شیٔ ہو موضوعہ فلہ صلوح ان یلحظ بما ہو ہو فیکون معنی اسمیا حقیقیا وبا یلحقہ من حیث خصوص طباع معروضہ وہو الشیٔ الناعت فیصیر معنی اسمیا اضافیا وہذا من خواص الماہیات الناعتیۃ فی المحکی عنہ ثم ہذا النحو من الوجود بعد ان یوخذ علی ہذہ الجہۃ لہ نحوان فتارۃ ینسب الی ذلک الشیٔ کما یقع وجود البیاض فی نفسہ ہو وجودہ فی الجسم فیکون من احوالہ وتارۃ ینسب الی المنعوت فیقع الجسم موجود لہ البیاض فیصیر من احوال المنعوت وعلی ہذا یقع وجود الشیٔ فی نفسہ ایضا علی معنیین الاول بازاء الوجود الرابطی بالمعنی الاول وہذا یعم وجود الجواہر والاعراض وہو وجود نفس الشیٔ علی الاطلاق والثانی بازاء الثانی منہ وہو ان لا یکون منسوبا الی شیٔ فیختص بالطباع الجوہریۃ وان سالت الحق فالوجود فی نفسہ علی الاطلاق وہو وجود غیر متعلق لشیٔ من الموضوع والعلۃ وہو مختص بالواجب تعالی وجملۃ الجائزات الطبیۃ الذات والوجود بالقیاس الی جاعلہا وفی ہذا الحکم المجردات والمادیات متساویۃ الا ان المادیات فی وجودہا متعلقۃ بالمادۃ ایضا فہی رابطیۃ من جہتین فاحفظ فانہ الحق

قولہ ان ما ہو آہ ہذا بحسب اصطلاح ہذا الفن وسبق تفصیلہ **قولہ** او الحد التام آہ یعنی اذا کان الامر الواحد جزئیا حقیقیا مثل زید ما ہو فیجاب بالنوع لانہ تمام الماہیۃ المختصۃ بہ وکذا اذا جمع بین جزئیات متعددۃ متفقۃ الحقائق لانہ تمام الماہیۃ المشترکۃ بینہا واذا کان کلیا مثل الانسان ما ہو فیجاب بالحد التام لانہ الماہیۃ المختصۃ بہ

besturdubooks.wordpress.com

لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية فی ہذا النوع ہو وجود ذلک النوع لا غیرہ فی العقل ایضا الحکم ہکذا فان العقل لا یمکن ان یصنع فی شیئ من الاشیاء الجسمیۃ التی ہی طبیعۃ الجنس وجودا محصلا ہوا ولا وینضم الیہ شیئ آخر حتی یحدث الحیوان النوعی فی العقل فانہ لو فعل ذلک لکان ذلک المعنی الذی للجنس فی العقل غیر محمول علی طبیعۃ النوع بل کان جزءا منہ فی العقل ایضا بل انما یحدث الشیئ الذی ہو النوع طبیعۃ الجنس فی الوجود والعقل معا اذا اخذت النوع بتمامہ ولا یکون الفصل خارجا عن معنی ذلک الجنس مضافا الیہ بل متضمنا فیہ وجزءا منہ من الجہۃ التی اومانا الیہ انتہی کلامہ ای جہۃ التحصل وہی جہۃ بہا یکون الجزئیۃ لا علی سبیل الحقیقۃ فطبیعۃ الجنس الماخوذ بشرط الفصل لا تغایر الفصل والنوع ذہنا وخارجا فان الحیوان لا بشرط شیئ اذا انضم الیہ الناطق فانما ینضم الیہ من حیث التعین والتحصل لا من حیث انہ امر آخر یحصل منہما امر ثالث والا لم یحصل حقیقۃ نوعیۃ فان من اجتماع المقدار مثلا مع الفصل لا یحصل حقیقۃ الخط وان حصلت ماہیۃ ترکیبیۃ مطابقۃ لہا فان الاجزاء العقلیۃ لیست اجزاء حقیقۃ للمحدود وان کانت لہ حقیقۃ وغیر محمولۃ علیہ ومن ہہنا یقترح ان تقدم الجنس والفصل علی طبیعۃ النوع تقدم بالماہیۃ فقط لا بالطبع ایضا وہو التقدم بحسب تقرر الوجود ومن جہۃ التوقف

besturdubooks.wordpress.com

ثم ذلک بالنسبة الی الحد ای المعنی الترکیبی مسلم دون المحدود الذی فیه حدة بجتة وقد یقوم انهما متقدمان طبعا ایضا من تلقاء حکم الجزئیة فی ظرف الخلط والتعریة الذی ہو لحاظ التعیین والابہام وقیل علیہ ان الذاتی والماہیة متحدان فی القوام والوجود والتقدم الطبعی یستدعی سبق وجود السابق علی وجود المسبوق فاجاب عنہ بعض المحققین بان تقدم نسبة الوجود الی الذاتی من نسبتہ الی الماہیة یکفیہ والعقل حاکم علی ان الجعل البسیط الوحدانی یتعلق اولا بالمقومات ثم بالماہیة لا بمعنی انہا مجعولة بالعرض واعترض علیہ بان نسبة الوجود الی العلة الجاعلیة اقوی تقدما من نسبتہ الی المعلول اذ ہما متغایران فی جمیع انحاء نفس الامر بخلاف وجود الذاتی والماہیة مع ان تقدم العلة علی المعلول لیس عندہم بالطبع بل بالعلیة

ع قولہ نعم آہ ان الجنس والفصل انما یقال انہما جزءان من النوع لانہما جزءان من حدہ فیتقدمان علی النوع فی العقل بالطبع ای علی حدہ واما علی نفس المحدود فلا بحسب الخارج ولا بحسب الذہن بل ہما متاخران عنہ فی الوجودین اذ ما لم یوجد الانسان مثلا فی الخارج او الذہن لم یعقل لہ شیء یعمہ وغیرہ وشیء یخصہ ویحصلہ ہذا ہو مختار الشیخ وغیرہ

ع قولہ وقد یقال آہ حاصل کلامہ اثبات التقدم بالطبع لہما فی ظرف الخلط والتعریة وغرض القائل نفی التقدم بالطبع لہما فی الواقع وکذا المجیب غرضہ اثبات التقدم بالطبع للجنس والفصل بحسب الواقع ع قولہ لا بمعنی انہا مجعولة آہ ولا مجعولة بجعل مستانف بالذات فہذا التقدم فی لحاظ العقل بحسب حکم الذہن وہکذا فی نسبة الوجود الی الذاتی ولہذا الحکمون بانہا اجزاء عقلیة للع قولہ اعترض علیہ آہ الظاہر انہ نقض ویمکن ان یجعل معارضة ۱۲ منہ

وما به السبق فيها انما هي حيثية الوجوب واجيب عنه ان العقل يحكم بان المعلول لا ينتظر وجوده عند وجود العلة التامة فلا ينفك احدهما عن الآخر ولا يتقدم بحسب الوجود فما به السبق ههنا انما هو الوجوب دون الوجود بخلاف الماهية فان العقل اذا لاحظها في ظرف الخلط والتعرية يجد وجودها منتظرا فما به السبق ههنا هو الوجود فاتضح الفرق وظهر المقصود اقول انما عرفت ان حكم الجزئية انما يلحقها في تلك الملاحظة بالنسبة الى الحد اي المعنى التركيبي في ذلك اللحاظ دون المحدود وهو ملحوظ من حيث الوحدة الساذجة كما يشهد الفطرة السليمة قوله ومنشأ ذلك آه تحقيقه ان معنى الجنس بما هو هو كالمجهول لا يدري انه على اي معنى وكم معنى يشتمل فيطلب تحصيله لانه لم يتقرر بعد وليس بالفعل شيء محصل كما اذا اخطرنا معنى اللون

ع قوله ولا يتقدم آه وفيه انه ان اريد نفي بالتقدم الانفكاكي في الحصول الزماني او الدهري فمسلم وان اريد نفي التقدم الذاتي في لحاظ العقل فلا نسلم فتامل ع قوله يجد آه اقول لا نسلم ان الماهية منتظرة في وجودها الخارجي الى الذاتي اي الجنس والفصل بل الامر بالعكس كما سياتي فتامل س قوله اقول انما عرفت آه جواب عن الاول الاعتراض المعبر بقوله وقد يقال ع قوله لا يدري آه اعلم ان الجنس امر مبهم ناقص يفتقر في حد حقيقته الى الفصل فلا يستغني عنه في شيء من المواد فالحقائق التي هي البسائط بحسب الخارج اي لا تمايز بين اجزائها جعلا ووجودا واطلاق البسيط عليها بهذا المعنى شائع في كتبهم يستحيل زوال حصولها عن طبائع اجناسها الى بدل لانه اذا زال الافتقار الى الفصل بقي الطبيعة محصلة بدونه فلم تكن الطبيعة الجنسية جنسا فافتقارها الى الفصل ليس بمجرد التميز بحصوله بالخواص ايضا بل لتكميل ماهيتها وزوال نقصانها الذاتي فلا يجوز تقومها بالفصل في موضع دون موضع الا بحسب الاعتبار العقلي فان الماخوذ بشرط لا من الطبيعة الجنسية نوع عقلي فكل معنى اذا اعتبر معه معنى آخر فان كان ما يغايره بحسب التحصيل والوجود فذلك المعنى ليس فصلا بل عرضا خارجا وان كانت المغايرة بينهما باعتبار الابهام والتحصيل كان فصلا هذا هو الفرق بين الفصل وغيره من الخواص فتفكر ١٢ منه رحمه

besturdubooks.wordpress.com

مثلاً بالبال لم يحصل معنى متقرر بالفعل يتحصل به الفعل بل يطلب في تحصيل معناه وتقرره بالفعل زيادة لا على انها تقارنه من خارج بل على انها تحصله وتقرره بالاختلاط الاتحادي واما المعنى النوعي فانما يطلب فيه الزيادة لتحصيل الاشارة فقط اذ لم يبق له تحصل منتظر الا اليها بخلاف الجنس فانه يجب فيه من تحصيل زائد حتى يقبل التحصيل بالاشارة فان اللون مثلاً لا يجوز كونه مشارا اليه اي مشارا اليه كان الا بعد ان يضاف اليه معنى آخر محصل له فتفكر قوله فمقول الجسم الماخوذ آه وتفصيل ان الاعتبارات الثلثة قد تجري بالقياس الى الامور الغير المحصلة وهي العوارض اللاحقة في المرتبة المتاخرة وسيجيء تفصيلها ان شاء الله وقد تجري بالقياس الى الامور المحصلة كالفصول للاجناس فالجسم مثلاً قد يوخذ بشرط لا شيء بان يوخذ معناه جوهرا ذا طول وعرض وعمق فقط بان يعتبر اتمامه بهذا القدر وامتيازه عما عداه حتى يكون في هذا اللحاظ امرا محصلا في ذاته واذا قارنه معنى آخر

عــه قوله بالقياس آه المراد بالامور الغير المحصلة ههنا ما لا يفيد تحصل المرتبة المتقدمة على مرتبة العوارض

عــه قوله الامور المحصلة اي في مرتبة قوام ذاتها وتقرر حقيقتها المتقدمة على كل ما يلحقه من خارج

ســه قوله فقط المراد بقوله فقط اعتبار ذلك المعنى وحده وانما نعني بالماخوذ وحده كونه كذلك بحسب الماهية اي لا يحتاج في تتميم ذاته الى شيء آخر حتى اذا ضم اليه شيء آخر صار المجموع ماهية اخرى غير الاولى فهي في حد نفسها ماهية كاملة بخلاف الماخوذ لا بشرط شيء فانها ناقصة مفتقرة في تحصيلها وتتميمها الى ضم امر آخر ۱۲ منه

فانما هو خارج عنه غير محصل له فهو بالقياس الى ذلك المعنى والمركب منهما مادة فلا يحمل على شئ منهما ثم اذا اعتبر ذلك الاختتام بحسب الاعيان فهى مادة خارجية والفصل بهذا الاعتبار صورة خارجية وبحسب الذهن فعقلية وقد يوخذ لابشرط شئ بان يوخذ ذلك جوهرا ذا طول وعرض وعمق من غير اعتبار الاختتام والامتياز حتى اذا قارنه معنى آخر مخلوط به فى الوجود لم يكن المجموع جسما ومن غير اعتبار عدم الاختتام وعدم الامتياز حتى لو لم يكن هناك

ع قوله فعقلية هذا بحسب جليل النظر والمشهور والحق ان المادة العقلية ليست امرا غير اعتبار الجنس اعنى لابشرط شئ واما بشرط لا شئ فمادة خارجية اى غير محمولة لا بمعنى ان لها وجودا فى الخارج مغايرا لوجود الفصل نعم ان اعتبار الجنس جزء للحد فى الملاحظة التفصيلية حقيقة بحيث لا يحمل عليه فيصح ان يقال انها مادة عقلية للماهية اى لحدها ع قوله وقد يوخذ الخ اعلم ان الماهية الماخوذة لابشرط شئ قد تكون غير متحصلة بنفسها فى انفس الامر تصلح للصدق على الانواع المختلفة المباينة وانما تتحصل بانضمام امور متحصلة فيتخصص بها وتصير بعينه احدى تلك الانواع فيكون جنسا والامور المحصلة له فصولا لجعله نوعا وقد تكون محصلة فى ذاتها وغير متحصلة باعتبار انضمام امور اليها فى الوجود يجعلها كل واحد منها احدى الحقائق المتحصلة فى الوجود العينى كالانواع المندرجة تحت جنس فهو فى نفسه نوع حقيقى بل شخص مبهم من نوع منحصر فيه كالهيولى الاولى لانها اذا اخذت لابشرط شئ حصل لها ابهام جنسى بالقياس الى الانواع المتحصلة بالصور المنوعة المتضافة اليها هذا مبنى على ما هو المشهور من مذهب المشائين من ان الهيولى متحدة فى الوجود مع الصورة المحصلة لها باعتبار ومتغايرة عنها فيه باعتبار ففى الجسم البسيط اربع موجودات الهيولى الاولى والصورة الجسمية والصورة النوعية والرابع المركب منها تركيبا اتحاديا وهو الجسم البسيط عنصرا كان او فلكا فتدبر ع قوله لم يكن المجموع جسما اى اذا اعتبر اختتام حصل بمقارنة المعنى الآخر شئ مركب غير الجسم فلا يحمل عليه انه جسم لانه بذلك الاعتبار كان مادة غير محمولة ١٢ منه

معنی آخر لم یکن ہناک جسم بل لوحظ معنی الجسم مرسلا بحیث ان وجد مع اقترانہ بہ
بالخلط او عدم اقترانہ بہ لکان کان جسما فھو فی ہذا اللحاظ جنس وامر مبہم فی
ذاتہ ویحمل علی کل ما یقارنہ بالخلط التحصلی وعلی المرکب منہما وقد یوخذ
بشرط شیٔ وذلک بان یوخذ مخلوطا بالفعل بذلک النحو من الاختلاط
بما یمکن دخولہ فی سنخ تحصلہ کالنامی والحساس فیکون کل منہما عین الآخر
وعین المرکب بالفعل کما کان کذلک بالقوۃ اذا لوحظ لا بشرط شیٔ فافہم قولہ
ولو مع الف معنی آہ ای وان کان مقارنا بالف معان معتبرۃ من جملۃ
المحصلات فھو جنس حیث لم یعتبر بعد تحصلہ بہا ویمکن ان یقرٔ فی معناہ
ان معنی الجنس ولو کان مع الف معان داخلۃ فی تحصل سنخ المعنی الجنسی
بما ہو ذلک المعنی فھو جنس حیث لا تفید تلک المعانی تحصلہ النوعی فان الحیوان
مثلا وان کان متضمنا للنامی والحساس لکنہا لا یفید ان نوعیتہ بحیث لا یبقی لہ
الا تحصل الاشارۃ فتدبر قولہ وہذا عام آہ ای کون الطبیعۃ الواحدۃ مادۃ باعتبار
وجنسا باعتبار قولہ لکن فی المرکب تعقل وجہہ علی ما قیل ان المادۃ متحققۃ فی المرکب
فی نفس الامر لا باختراع من العقل فلا یظہر فیہ ظہورا تاما ان ماہو مادۃ وتعینۃ

عہ قولہ وعلی المرکب منہما ای بالترکیب الاتحادی کالمحدود دون الترکیب الانضمامی کالحد
عہ قولہ ویمکن ان یقال آہ قائلہ السید حمید الدین وکان من شرکائنا فی الدرس والتحصیل
وہو یفتخر بہذا التوجیہ فادرجتہ فی الکتاب تذکرۃ لہ اللہم اغفر لہ ولد ولجمیع اہل الایمان منہ

اى بعينها المبہم صادق عليه وجنس له باعتبار آخر والما ذاته بسيطة فعسى ان يفرض العقل فيه هذه الاعتبارات

فى نفسها على النحو المذكور واما فى الوجود فلا اذ لا مادة له فى الخارج ولهذا تعسر تنقيحها اذ المادة

من المقومات الاعيانية والجنس من الاعتبارات العقلية وفى قوله ابهام المتعين وتعيين

المبهم لف ونشر مرتب اى جعل المتعين المتحقق فى الوجود يعنى المادة مبهما باعتبار وهو فى المركب وجعل المبهم الذى

هو من الاعتبارات العقلية اعنى الجنس متعينا فى الوجود حتى يصير ذلك المبهم مادة لنفى الخارج وهو فى البسيط متعسر ان

ع قوله واما الذات البسيطة آه وقد يقال ان المراد بالبسيط ما لا تميز اجزاؤه فى القوام والوجود فى الخارج

وبالمركب ما تميز اجزاؤه فالمادة فى المركب كانواع الاجسام بالحقيقة ماهية تامة بنفسها متحصلة فى الواقع غير متحصلة

باعتبار انضياف امور اليها كجعلها كل واحد منها احدى الحقائق المتاصلة التى هى غيرها كالصورة النوعية فتحصيل

المعنى الجنسى فيه متعسر لان تصيير المتعين المتحصل بذاته مبهما غير متحصل واما البسيط فلا مادة له فى الخارج بل بحسب

اعتبار العقل فى لحاظ التعين والابهام فتنقيح المادة فيه بحسب الخارج والقوام فى الواقع متعذر لان جنسه نفس

المبهم لا يتعين الا بالفصول فجعله متعينا بنفسه بحسب الخارج مما لا يتيسر ع قوله اذ لا مادة آه تفصيل المقام ان البسيط

قد يراد به ما لا يتقوم من الاجزاء اصلا كالفصول والاجناس العالية فعسى ان نفرض فيه هذه الاعتبارات بسهولة

اذ لا مادة له خارجا وذهنا ولا جنس له ولا فصل له الا بحسب الفرض والاعتبار وقد يراد به ما لا كثرة له فى اجزائه بالفعل لاتحادها

جعلا ووجودا فتنقيح المادة فيه متعسر اذ لا تمايز بين اجزائه فى الوجود حتى يظهر ان ما هو مصداق الجنس مطابقه فيه هو بعينه

المادة الكاملة بالقوة تلك الذات فيه لكونها بسيطة فان الجنس امر مبهم ومعرفة ان ذلك المبهم هو بعينه مادة معينة فى الوجود

عسير واما تحصيل المعنى الجنسى وتميزه عن الفصل المتنوعين من ذاته مع عزل النظر عما يلحقه فعسى ان يسهل العموم

الجنس وخصوص الفصل ح اما التميز بين الذاتى والعرضى كالجنس والعرض العام فلا فمتعسر فى الماهيات الحقيقية كلها

دون الاعتبارية والاصطلاحية اذ هى تابعة للاصطلاح واما المركب من الاجزاء المتمايزة جعلا ووجودا فتحصيل المعنى

الجنسى فيه متعسر فان المادة فيها موجودة متعينة ومعرفة انها هى الجنس المبهم باعتبار لا بشرط شئ متعسر بل ممتنع

عند البعض كما يجئ ان ما تركب من الهيولى والصورة لا يتركب من الجنس والفصل فتفكر لعل الحق لا يتجاوز عنه ١٢ منه رح

وان اريد عدم الفرق بحسب المفهوم فلا نسلم لزومه فتفكر تفكرا صادقا ١٢ منه رحمه الله

قوله ان الجنس ماخوذ آه فان المادة والصورة اذا اخذتا لا بشرط شئ صارتا جنسا وفصلا فالاختلاطات العينية والعقلية متحدتان بحسب الحقيقة وانما التغاير بمجرد الاعتبار كالمؤلف العيني والعقلي فاذا ارتسمت الماهية في الذهن باجزائها العقلية والعينية لا يكون للحقيقتان

ع قوله فان المادة والصورة الخ قيل فرق بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط الخارجية اي ما لا تميز اجزاؤه في الوجود فان الجنس في المركبات يمكن ان يجرد عن جنسيته ويوخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا يفصل من الفصل بل بنفس طبيعته وذلك لان جنسية الجسم مثلا ليس باعتبار انه مجرد جوهر متحيز غير داخل فيه شئ آخر كالصورة الانسانية والفرسية ونحوهما اذ هو بهذا الاعتبار نوع متحصل غير مختلف في الاجسام بشئ داخل بل بامور خارجية منضمة اليه من خارج لان حقيقته قد تمت وتحصلت في الوجود والا لما امكن انتقاله من الجادية الى النباتية والحيوانية بل انما يكون جنسا اذا اخذ بالقياس الى النوعات مبهما بان يلاحظ معناه جوهرا قابلا لعرض وعمق بلا اشتراط ان لا يكون غيره او يكون واذا اخذ هكذا فكونه فاحسا او تعقله لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحتماله ان يحمل على الحساس والمتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة الجسمانية انه جسم ذو اقطار ثلثة واما اللونية مثلا فلا يمكن ان يتقرر لماذوات الا ان متنوع بالفصول اذ لا يوجد في الخارج لونية وشئ آخر غيرها يحصل منها البياض مثلا كما يوجد في الخارج جسمية وصورة اخرى غيرها يحصل منها الانسان والسران الجنس في البسائط ماهية ناقصة في حد ذاتها لا تحصل الا بالفصول بخلاف الجنس في المركبات الخارجية فان ماهيته متحصلة بذاتها وبنفس حقيقتها وانما هي ناقصة باعتبار اخذه مبهما بالقياس الى الصورة المنوعة المنضمة اليها في الوجود ولذا يصح في ذلك الجسم ان يلحقه علل في الوجود تجعل هذا الجسم شيئا دون ذلك الجسم ولا يصح ذلك في اللون لان اللونية ومبدأ تفريق البصر فيه متحدان جعلا ووجودا متحدان بحسب الحقيقة والذات غير ملاحظ الابهام والتعيين لا يتخلل بينهما امر خارج من العلل والاسباب وهكذا في سائر البسائط الخارجية ومن الافاضل من يقول بنفي التركيب العقلي في البسائط الخارجية وارجعها الى اللوازم بان اللازم المشترك بمنزلة الجنس والمختص فصل ورد بانه يلزم كون البسائط المتباينة في الحقيقة مشتركة في امر عرضي بلا جهة جامعة بينها مصححة لعروضه وانتزاع امر واحد من الحقائق المختلفة من غير امر جامع بينها ممتنع بالاتفاق واجاب عنه بان الجنس والفصل فيها ماخوذان من اللوازم الخاصة بما في الواقع الا ان ماخذ الجنس مشكوك الاختصاص وماخذ الفصل متعين الاختصاص وفيه نظر لا يخفى واستدل على مطلوبه بان السواد مثلا لو وجد وفصل الى اللون وقابض البصر فان طابق كل منهما نفس السواد فلا فرق بينهما وان طابق اللون فقد

مختلفتان ذاتاً علّه ان الداخلات العينية انما ارتسامها فيه باعتبار حقائقها المرسلة قه في الحاشية من ههنا يلوح ان ما في شرح المواقف من ان المركبات الخارجية ليست لها حدود عقلية محل بحث اذ لا يلزم من تعدد اعتبارات الحدود تعدد المحدود حقيقة فانه من قبيل تعدد الاعتبارات لشئ واحد فلا يرد ان الاجزاء الخارجية ذاتياتها فلو كانت لها اجزاء عقلية ايضاً يلزم تعدد حقائقها اقول تحقيق المقام ان طبائع المقومات المحمولة متحدة جعلاً وتقرراً ووجوداً على خلاف ما تقتضيه طباع المقومات العينية اذ هي متمايزة بحسب تلك الامور كالهيولى والصور المتواردة عليها ولهذا تبقى الهيولى مع زوالها والتركيب

besturdubooks.wordpress.com

من القسم الاول اتحادی بحسب الوجود العقلی ومن الثانی انضمامی بحسب
الخارج وہما متغایران بحسب الماہیۃ لاستحالۃ ان یکون شیئ متحدا مع شیئ
بحسب الجعل وفرعہ ومغایرا لہ بحسبہما معا فالہیولی والصورۃ من الاجزاء الخارجیۃ
للجسم لا انہا جنس وفصل لہ باعتبار ایضا کما یتوہم من ظاہر عبارات القوم
ان الجنس مادۃ باعتبار والفصل صورۃ باعتبار فان المادۃ والصورۃ ہہنا
ہی الاجزاء العینیۃ التی یحاذی بہا الجنس والفصل ویسمی للجزء الاعم
مادۃ لتشبہہ بالہیولی من جہۃ الابہام وللجزء المساوی صورۃ من جہۃ التحصیل
لا انہا عینہما الا تری الی الاعراض والمجردات المؤلفۃ من الجنس والفصل عندہم
فلا بد لہا من الاجزاء فی الاعیان ہی مبدأ لانتزاع الاجزاء العقلیۃ
کما یدل علیہ البرہان ویستحیل ان یکون الہیولی من مقوماتہا فاذا ارید بالمؤلف
العینی ما یکون تالیفہ انضمامیا فلا ریب فی انہ لا یتالف من المقومات العقلیۃ
المتحدۃ فی الامور المذکورۃ والا یکون لشیئ واحد حقیقتان مختلفتان ذاتا وہو مع کما
حققہ السید السند فی شرح المواقف واذا ارید بہ ما یکون تالیفہ اتحادیا فہو علی ما بینہ
الصدر وغیرہ من المحققین اذا اجزاؤہ العینیۃ متحدۃ مع المقومات العقلیۃ
بالذات الا ان الاصطلاح وقع علی اطلاق الاجزاء الخارجیۃ علی القسم الثانی

ع قولہ اتحادی ای یفید حصول صورۃ وحدانیۃ ای صورۃ المحدود والتی ہی بعینہا صورۃ الجنس والفصل کما سیاتی
فی بحث المعرف ع قولہ بحسب الوجود العقلی ای فی مرتبۃ الحد دون المحدود ع فان المادۃ والصورۃ
دلیل لقولہ لا انہا جنس وفصل لہ کما یتوہم آہ ۱۲ ع قولہ ہہنا ای فی عبارۃ القوم ۱۲ منہ رحمہ اللہ

منها فالجسم بمعنى المركب من الهيولى والصورة مركب خارجي ليس له جنس ولا فصل وبمعنى الامتداد الجوهري يجوز ان يكون مركبا عقليا بان يكون الجوهر جنسا له والاتصال الحقيقي بمعنى كون الشيء بنفسه

عـه قوله فالجسم بمعنى المركب آه اعلم ان المحققين صرحوا بان الهيولى ايضا مركب من الجنس الذي هو معنى الجوهر والفصل الذي هو مبدا الاستعداد فهي مركبة من الجنس والفصل تركيبا اتحاديا حقيقيا واطلاق اسم البسيط عليها على التشبيه من حيث انتفاء الكثرة في مقوماتها بحسب الوجود وتحديدها ليس من قبيل تحديد البسائط الحقيقية بمجرد فرض العقل باقامة العرضيات مقام الذاتيات فانها في حد نفسها جوهر مستعد كما ان الصورة الجرمية في مرتبة ذاتها جوهر ممتد من غير افتقار بها في صدق تلك المعاني عليها الى اعتبار حيثية زائدة تحقيق المقام ان المعاني المتحصلة الكاملة في ذواتها وان كان بعضها ناقصا باعتبار اخذ ما اسبابها اذا اخذت من نفس ماهية توجب كونها من الحقائق المركبة في الخارج واما اذا كانت المعاني المأخوذة عنها بعضها ناقصا في ذاته وبعضها بخلاف ذلك يكون اقتران بعضها الى بعض من الكمال الى النقص فلا يستدعي كون الماهية المنتزعة عنها حقيقة مركبة في الخارج وهذا النحو من الاقتران ليس كانضمام المحصل الى المحصل حتى يكونا شيئين متميزين في نفس الامر بانضمامهما قد حصل شيء ثالث كالمادة والصورة في الجسم بل كانضمام قوة الى ضعف وكمال الى نقصان بحيث لا يتميز احدهما من الآخر الا في لحاظ التعين والابهام فيقتضي التركيب في اعتبار العقل اعتبارا صادقا بحسب مرتبة من المراتب في نفس الامر كان الاول يستدعي التركيب الخارجي وبهذا تبين الفرق بين المركبات الخارجية كانواع الاجسام وبين المركبات العقلية كالهيولى والصورة الجسمانية وانواع الاعراض والمجردات من الجواهر اذ علمت الفرق بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط الخارجية فالقول بان جعل الجنس والفصل احد مختص بالبسائط دون المركبات كانواع الاجسام وان كان تركيبها حقيقيا طبعيا لترتب الآثار عليها غير آثار الاجزاء وقيل لو سلم وحدة الجعل مطلقا فمعناه ان الجنس باعتبار جنسيته وابهامه ليس جعله غير جعل الفصل واما باعتبار الطبيعة من حيث هي متحصلة بنفسها فجعله وجوده غير جعل الفصل ووجوده فان قيل ما هو الحيوان مثلا في الخارج بعينه الجسم فكيف يكون بشرط لا موجودا فيه بعد ما عليه قيل ان الجسم الذي هو المادة موجود وغير الجسم الذي يحمل على المجموع الحاصل من انضمام الصورة اليها فههنا جسمان موجودان احدهما جزء الآخر وهكذا في كل مركب تركيبا طبعيا وماخذ الجنس المادة كما ان ماخذ الفصل الصورة فللجسم مثلا مراتب متعددة في الواقع بحسب كل مرتبة يترتب عليه الآثار وبقي بعد دقائق في هذا المرام سنحققه ان شاء الله تعالى في الحواشي ١٢ منه

حافظ دراز رحمہ اللہ تعالیٰ

مصداقا للمتمد فصلا له فالتركيب الذهني مستلزم للتركيب الخارجي من الاجزاء الخارجية التي هي مبادي الجنس والفصل لاستحالة كون الحيثية الواحدة مبدأ لانتزاع صور متخالفة ومصداقا لها فيجب ان يكون في سنخ قوامه امران يطابقان لهما ونوقض بصفات الواجب تعالى اذ هي مع انها متغايرة تصدق على ذات بسيطة بحتة بجهة واحدة اقول وجود المعنى المشترك بين الحقائق المختلفة برهان قطعي على وجود ذاتي مشترك بينها هو مبدأ الاخذ ومطابق الحمل بالحقيقة سواء عد ذلك المعنى من جوهريات تلك الحقائق او عرضياتها اذ لابد من الانتهاء الى طبيعة ما هي جوهرية من الجوهريات المشتركة هذا في المعاني التي بازائها مباد متقررة في نفس الموصوف بها بحسب العين او كانت هناك حيثية هي نائبة مناب تأصلها لا في الاضافات البحتة كالكلية والجزئية واما الوجوب بازاء الحق المحض وانتزاعه عن الجائزات الارتباطها به من حيث صدورها عنه لا عن نفس ذاتها بما هي هي فلا يلزم اشتراكها مع الواجب في امر جوهري هو بازاء الوجود وايضا يدل على ما حققناه من التنافي بين التركيب الاتحادي والانضمامي

قوله او كانت هناك حيثية الخ كما في لوازم الماهية فان حيثية اقتضاء الملزوم للوازم تقوم مقام التأصل من حيث يترتب الآثار عليها وكاعدام الملكات فان القوة الاستعدادية التي هي في الموضوع نائبة مناب تأصلها ١٢ منه

لزم عموم الفصل وخصوص الجنس في الوجود فيكون الفصل الواحد محصلا لاجناس كثيرة ومن ذهب الى ان التركيب من الهيولى والصورة اتحادي فقد ارتكب شططا لا ينبغي لنوع الانسان كيف يجوز ذلك مع بقاء الهيولى بشخصها وزوال الصورة الجرمية اذ يستحيل زوال احد الامرين المتحدين جعلا وتقررا مع بقاء الآخر بعينه فتفكر **قوله** وحلان كلية آه توضيحه ان مفهوم الكلي باعتبار نفسه جنس للخمسة وباعتبار لحوق حصة الجنسية به نوع من الجنس والاحكام تختلف باختلاف الاعتبارات **قوله** ومن ثمه قيل آه اي لولا معرفة الاعتبارات لبطلت معرفة احوال الموجودات فان معرفتها ذريعة لمعرفة احوال الماهيات الحكمة **قوله** وذلك دليل التقسيم آه توضيحه انه متشخص موجود بوجودات شتى فان حاولت بقوله فهو متشخص انه معروض التشخص فمسلم ولا ينافي تكثره بل عليه مدار الشركة والتقسيم وان حاولت انه مجموع المركب من الماهية والتشخص فمم فان الموجودية لا تستوجب دخول التشخص في الموجود فان الماهية النوعية مع موجوديتها عارية عن التشخص في مرتبة سنخ الحقيقة وان كان هو متما

ع **قوله** ومن ذهب وصدر المدققين واتباعه الى اتحاد الهيولى والصورة في القوام والوجود مطلقا الا في لحاظ التعين والابهام فلا فرق عنده بين الجنس والفصل في البسائط والمركبات الطبيعية ورده المحققون كما بين في كتبهم **قوله** فان معرفتها اي معرفة الاعتبارات ذريعة لا نفسها بدون المعرفة ١٢ منه

حقیقۃ ای حصۃ خاص وملی بالخاص ایضا وکان ہناک عموم واحد کان ثابتا للعام اولا وللخاص ثانیا فان الحیوان عم

یجعلہ شخصا فالماہیۃ المجردۃ لایمکن انتشارہا فی الجزئیات وان کانت مادیۃ یتعدد افرادہا بحسب تعدد الاستعدادات التی لموادہا وسیجئ تحقیقہ انشاء اللہ تعالیٰ وما ذکرہ من انہ متشخص بذاتہ لایطابق اصولہم حیث قالوا لایستطیع ان یذکر ذاکر شیئا موجودا ممکنا خارجا عن المقولات العشرۃ فلیس للممکن فرد لایکون لہ ماہیۃ نوعیۃ ثم اقول الذی ہو متشخص بذاتہ ای مبدأ الامتیاز بنفسہ وجب لذاتہ فان ما شانہ ذلک یتقرر ویتاصل بنفس حقیقتہ وان ہو الا القیوم الواجب بالذات وہو بعینہ مذہب القدماء فاختر ولا تکن من الممترین **قولہ** وکل حقیقۃ آہ الحصۃ عبارۃ عن الکلی مع التقیید اضافیا کان او توصیفیا واذا اعتبر القید ایضا یصیر فردا وتوہما فردان اعتباریان وتمام الماہیۃ المختصۃ فیہا ہو ذلک الکلی فہو نوع حقیقی لہا واما الشخص فہو الکلی مع التقیید الشخصی فقط علی مذہب کما عرفت او مع عروض التشخص علی التحقیق وتقسیم الی الخمسۃ انما ہو بالقیاس الیہ **قولہ** علی الماہیۃ آہ قیل ارید بالماہیۃ امر معقول فیلزم ان یکون کلیا فیخرج الشخص بقید الاولیۃ ویخرج الصنف فان قول الجنس علیہا بواسطۃ النوع فان الامر الثابت للخاص والعام مستند الی العام اولا

واذا اعتبر آہ لایخفی علیک ان ہہنا تشبیہا کان لحصول التمیز والتعین باعتبار القید مع التجرد تحصیل الفردیۃ اذ مناطہا الطبیعۃ القید واما التقیید فما ہو تقیید فانا نتصور حقیقۃ الحصۃ دون الفرد فیلغو اعتبار التقیید فی الفرد فتامل

عسه الاعلى وانت تعلم انه لا يخرج عن علت وقيل ان الاستشهاد بتسمية السافل بنوع الانواع على ان السافل نوع اضافي بالقياس الى الجنس العالي ليس بتام لجواز ان يكون هذه التسمية لكون السافل نوعا تحته جميع

سواء كان ذلك الامر ذاتيا او عرضيا لانه يستند حقيقة الى ما هو يطابقه الاعم من حيث هو اذ الخصوصية ملغاة في المصداق وهذا الحكم يعم الاعم الذاتي والعرضي لكن في مرتبة الحمل دون المصداق فان فيه وحدة بحتة اقول لو اريد بالماهية ما به الشيء هو هو فيخرج الصنف ويستدرك اخراج الشخص الى قيد الاولية لكان اولى وقد يقال ان وجوب الكلية للمعقول غير بين لجواز تعقل الجزئي المجرد ولو اريد بها ما يقع في جواب ما هو ليخرج الصنف والشخص معا فلا حاجة الى قيد الاولية التي بها يخرج السافل بالنسبة الى العالي اذ حمله على السافل بواسطة المتوسط **قوله** وبينهما عموم متوجه قال في الحاشية هذا هو الحق نظرا الى مفهوميهما

قوله هذا الحكم آه اي الامر الثابت للخاص والعام آه شامل للاعم مطلقا في مرتبة الحمل والحكاية
قوله التي بها آه هذا اشارة الى الاعتراض على التوجيه الثالث بانه لا يصدق تعريف النوع الاضافي على هذا التوجيه على السافل ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض بان السافل يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو ولو باعتبار لان السوال اذا كان عن الانسان والفرس كان الجواب الحيوان واذا كان عن الانسان والشجر كان الجواب الجسم النامي واذا كان عن الانسان والحجر كان الجواب الجسم المطلق واذا كان عن الانسان والعقل الاول كان الجواب الجوهر فكل من الاجناس يحمل على السافل ولو باعتبار قولا اوليا فلا يخرج السافل بهذا القيد ١٢ منه

في بادي الرأي واما النظر الدقيق فيقتضي الاطلاق فان كل حادث ولو ذاتيا مسبوق
بمادة بالضرورة الوجدانية والمأخذ والجنس متحدان ذاتا على ما عرفت ولا يرد النفس
الناطقة فانا لا نقول بتجردها من كل وجه بل هو بين بين فلها خط من الجسمية التي هي
مادتها وجنسها ولا يرد العقول العشرة فانا لا نم كونها انواعا متحصلة بل مراتب عقلية
ومباد كلية ليست بموجودة في الخارج فتوسطها في ترتب آثار الفيض كتوسط
الاجناس المتوسطة واما النقطة فعلى تقدير وجودها في الخارج فانما هي بسيطة
خارجا واما ذهنا ايضا فلم كيف والبساطة مطلقا من خواصه تعالى قوله على ما حققه الحكماء الآخرون

عدم المطلقة انتهى لا لكون بحسب ظرف دون ظرف يعني كون الشئ بسيطا في الخارج والذهن او مركبا في الواجب تعالى فكيف يوجد في النقطة . حاصل الجواب ان البساطة المطلقة قطعي على معنيين

في العلم ان كل حادث مسبوق بالمادة يختص بالحوادث الزمانية لا الذاتية المتساوقة للامكان الذاتي فان تعاقب وجوداتها وتخصيصها بالازمنة اذا لم يكن من تلقاء الجاعل الحق فلا يتصور الا بان يكون هناك مادة لها استعدادات متفاوتة بالقرب والبعد بالقياس الى وجود الحادث المرهون بها فان الامكان الاستعدادي الذي هو اثر موجود قبل وجود الحادث وغير باق بعد خروجه الى الفعل يحتاج الى المادة قبل خروجه الى الفعلية لا الامكان الذاتي الذي هو سلب بسيط والمراد بالمادة ههنا ما يعم الموضوع والمتعلق به والهيولى فمادة النفس اعني ما يتعلق هي بها هو البدن وليس جنسا لها فان الجنس من الامور المعتبرة في سنخ الحقيقة وتسليم بساطة النقطة خارجا لا ذهنا يبطل بما تقدم من كلامه وهو التعاكس لزوما بين التأليفين وعليه يتفرع فيما نقل عنه ابطال ما ذهب اليه السيد السند في شرح المواقف فنذكر القول

قوله فالامكان الاستعدادي الخ قال المحقق الدواني في قديم هذا الامكان الاستعدادي في الدليل بلا اعتبار وجوده في الخارج بان يقال متى حدث شيء بعد ما لم يكن فيجب هناك من تغير وليس من تلقاء الفاعل بل من جانب المنفعل التغير المعدى الصرف محال فلا بد من امر قابل لذلك ثم قال ولك ان تلزم من تلقاء الفاعل لا بتبديل ذاته وصفاته الحقيقية بل بان يصير فاعلا بانضمام امر حادث اليه فيكون مع علة تامة للحادث من غير ان يسبقه مادة مستعدة لذلك انتهى

معا بين التأليفين الخارجي والذهني لما عرفت ذلك الحكم فمادة بسيطة بل انما الحكم التعاكس بين التأليفين التأليف من الاجزاء

بان البساطة مطلقا من خواصه تعالى بمعنى انه لا سبيل الى الاثنينية فى ذاته تعالى وصفاته حق لا ريب فيه وهو مراد من قال ان الامكان اساس التركيب كما ان التركيب اساس الامكان واما بمعنى ان البساطة باعتبار الاجزاء مطلقا من خواصه تعالى فليس كذلك فان الاجناس العالية والفصول كلها بسائط مطلقا بهذا المعنى واما الاستدلال على اثبات العقول فمذكور فى صحف القوم ثم اقول لو بنى الاطلاق على ما قال المعلم الاول وهو ان لا يستطيع ان يذكر ذاكر شيئا موجودا ممكنا خارجا عن المقولات العشرة التى هى اجناس عالية للموجودات الممكنة لكان له وجه اذ ما من ماهية نوعية الا وتندرج تحت جنس ما فتفكر **قوله** كالوجود آه فقد يستدل على بساطته بانه لو كانت له اجزاء لكان اتصافها اما بالوجود فيكون الكل صفة للجزء لكن لا سبيل لعروض امر لجزئه

ع قوله اذ ما من ماهية نوعية آه ولا يلزم منه كون المجرد ماديا اذ المادة التى هى الجنس بشرط لا غير الهيولى كما حققناه سابقا **ع قوله** تحت جنس ما واما الامور الاعتبارية الانتزاعية كالوجود مثلا فلا كلام فيها وانما الكلام فى الحقائق الموجودة ١٢ منه

عن الجزء بحسب تحليل العقل فانه يتقدس لا محالة من الاجزاء بحسب الوجود وان لم يلزم العكس اذ ربما يكون الشيء بسيطا في الوجود

ان عنيت وجوب عروض اجزاء العارض باسرها المعروضة فينتقض بالكثرة فان الوحدة التي هي جزؤها غير عارضة للمجموع المعروض للكثرة بل لجزئه انت تعلم ان معروض الكثرة والوحدة نفس الطبيعة من حيث هي هي لا الطبيعة الواحدة والا الكثيرة والا لزم تقدم الشيء على نفسه فتلك الطبيعة كما انها كثيرة كذلك هي واحدة ايضا فتفكر وان عنيت وجوب عروض اجزائه اما لنفس المعروض او لجزئه فيلزم ان الوجود عارض لجزئه وجزؤه لجزئه وهلم جرا واجيب عنه بانه يجب الانتهاء الى جزء لا جزء له فالمحذور بحاله ورد بان وجوب الانتهاء في الداخلات العينية مسلم وفي الذهنية مم فانها تحليلية ويجوز ان يكون التحليل غير واقف عند حد كما في اجزاء الجسم والجواب ان النزاع في غير الاجزاء المقدارية

ع قوله تفكر اشارة الى جواب قوله انت تعلم الخ وتقرير الجواب ان الكثرة على قسمين احدهما الكثرة بحسب الافراد وهي تعرض الطبيعة من حيث هي هي وثانيهما الكثرة بحسب الاجزاء وهي تعرض للمجموع وجزئها لا يعرض له فالجواب بقوله انت تعلم لا يستقيم بناء على الاحتمال الثاني وورود النقض يجوز ان يكون مبنيا على الاحتمال الثاني دون الاول ١٢ منه

والمقصود اثبات البساطة الخارجية وهى مستوجبة للبساطة العقلية بناءً على التلازم بينهما فيجب الانتهاء فى المقومات الذهنية ايضا اقول اثبات البساطة الخارجية بنفى الاجزاء الخارجية التى بازائها الاجزاء العقلية بهذا البرهان متعذر اذهى اجزاء متحدة تحليلية والكلام فيها الكلام فى الاجزاء العقلية نعم تثبت البساطة بالقياس الى اجزاء خارجية متمايزة بحسب الجعل والوجود ولا تجدى نفعا ولا يخفى عليك انه اذا كان المقصود البساطة العقلية ويتفرع عليها البساطة الخارجية بناءً على التلازم بين التركيبين واعتبر الترديد بين الشقين بحسب الصدق تم الدليل بناءً على ان الوجود ذاتى لما يصدق عليه كما يدل عليه البرهان لانه يلزم حينئذ اما مساواة الكل والجزء بحسب الحقيقة

عـه قوله بناءً على التلازم بينهما وما قال المعلم الاول للحكمة اليمانية فى التقديسات ليس كلما يتقدس عن الاجزاء بحسب تحليل العقل فانه يتقدس لامحالة عن الاجزاء بحسب الوجود وان لم يلزم العكس اذ ربما يكون الشئ البسيط فى الوجود وهو من المركبات العقلية فمراده بالبسيط والمركب غير ما اردناه اذ البسيط يطلق تارة ويطلق على ما يتركب من الاجزاء المتمايزة فى الوجود والمركب بخلافه وهذا النحو من التركيب مختص بالاجسام كما حقق فى موضعه

عـه قوله كما يدل عليه البرهان فان قلت البرهان يدل على كون الوجود نفس حقيقة ما تحته من الجزئيات لا ينافى ذلك [illegible] على اجزائه الذهنية بالعرض قلت لما كان الوجود من الامور الشاملة لجميع المفهومات كانت اجزاؤه من جزئياته المندرجة تحته [illegible]

besturdubooks.wordpress.com

او لم يكن الجزء جزءاً لوجوب التصادق بين الكل و اجزائه العقلية ثم اعلم ان القانون المذكور
مبنى على امتناع تقوم الماهية من امور متساوية و ذلك لان المركب لا بد ان يكون فيه امر مبهم
و امر محصل لا يكون مركبا عقليا لانا نعنى بالتركيب العقلى تقييد احد الجزئين بالآخر من حيث انه
يحصله و يقرره لا من حيث انه امر ينضم الى امر فيحصل منهما ثالث و هو المجموع و ذلك ليس الا ان يكون
فيه امران عام مبهم و خاص محصل له تعيين هويته فتفكر فانه دقيق **قوله** الجنس امر مبهم آه قد
يهيئ الذهن قد يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى بنفسه اشياء كثيرة كل واحد منها
ذلك المعنى فى الوجود فينضم اليه معنى آخر يعين وجوده اقول انضمام الفصل الى الجنس
ليس على حقيقة لا عينا و لا ذهنا بل بمعنى ان العقل يعتبره متحصلا به على نحو تعيين الشئ بعد
ابهامه و هم يعبرون عن ذلك باعتبار انه فيه و منه فالفصل علة لتحصيل المعنى الجنسى و تكميله
لا لوجوده عينا كان او ذهنا كما توهم بعض الناس من ظاهر عبارات الاسلاف
لفقد الامتياز بينهما بحسب الوجود و اذا دريت هذا فلا يذهب عنك ان مراتب التكميل

عـه قوله القانون المذكور اى ما الجنس له لا فصل له **عـه قوله** و هو المجموع قال الصدر الشيرازى
فى اسفاره كل معنى اذا اعتبر معه معنى آخر فان كان مما يغايره بحسب التحصيل و الوجود فذلك المعنى ليس فصلا له بل عرضا خارجا
عنه و ان كانت المغايرة بينهما باعتبار الابهام و التحصيل كان فصلا هذا هو الفرق بين الفصل و العرض و بين الجنس و الفصل ١٢ منه

تختلف بحسب اختلاف مراتب الاجناس فللجنس العالی ابهام عظیم ینقص هذا الابهام بمراتب تسلسلها الی السافل

النوعی بانضمام فصل بعد فصل فلم یبق الابهام الاکسب کونه مشارا الیه علی التعیین ومن ان تستعقب علیک

اتحادها مع المادة والصورة المتمایزتین فی الوجود فیقال ان لهما ماهیتا متمایزتان لا تتحدان معا کما هو التحقیق

ع قوله کما هو التحقیق اعلم ان الهیولی بحسب ماهیتها وجودها ماخوذة وحدها بمعنی انها لا تحتاج فی تمیم ذاتها الی شیء

آخر حتی اذا انضم الیها شیء آخر صارت ماهیة اخری غیر الاولی فهی فی حد نفسها ماهیة کاملة نوعیة متحصلة فی تحصلها بخلاف

الجنس فانه ماهیة ناقصة تحتاج فی تتمیمها الی امر آخر فاذا انضم الیها ذلک الامر لا تصیر ماهیة اخری غیر الاولی فکان التحصیل

بعینها لا بغیرها فلا یکون الجنس نفس الهیولی وان کانا مشترکین فی وصف الابهام لکن فی نحو الابهام متفارقین

لان الهیولی متحصل مبهم والجنس ماهیة مبهمة والتفصیل ان اجزاء الشیء بمعنی ما یترکب منه الشیء اما اجزاء بحسب جوهر الماهیة

مع قطع النظر عن تقومها وجودا فی الاعیان وهی الداخلة فی قوام جوهر الحقیقة بما هی هی والمحمولة علیها بما هی طبائع

مرسلة ومتحدة مع تلک الحقیقة وبعضها مع بعض ذاتا ووجودا فی الاعیان والاذهان غیر ملحوظ لتعیین الابهام الذی

هو ظرف الخلط والتعریة باعتبارین ویحتمل ان یکون تلک الاجزاء حقائق متباینة بالنوع او مختلفة بالجنس بل بعضها

ماهیة ناقصة فی نفسها مبهمة فی حد ذاتها ویسمی بالجنس وبعضها محصلة فی ذاتها محصلة ومتممة لها فی نفسها ویسمی بالفصل وهما جزآن

عقلیان بحسب نحو من الملاحظة واما اجزاء تدخل فی قوامها فی مرتبة الوجود ای یکون تقوم الماهیة المرکبة بها وبعدها وجودا وتسمی اجزاء

وجودیة وتقدمها علیها بالطبع کانواع الاجسام المرکبة ترکیبا بالطبائع العناصر وصورها الترکیبیة وکالجسم الطبیعی المؤلف من الهیولی

الاولی والصورة البسیطة جرمیة او نوعیة وهی من الموجودات العینیة بحیث یحصل منها ویتقوم بحسبه جوهر الجسم الطبیعی وهی

متمایزة الذات متغایرة الوجودات لانها انواع بسیطة کل منها تحصل بماهیتها لکن تعرض لبعضها ابهام جنسی بالقیاس الی

البعض فی مرتبة الوجود بحسب اخذها لا بشرط شیء فهی ملحقة بالاجزاء المتحدة بضرب من اللحاظ فالمادة تعقل جنسا والصورة فصلا

هی متحصلة فی ذاتها غیر متحصلة باعتبار انضمامها الیها تجعل احدهما کالحقائق المتاصلة فی الوجود وقد یؤخذ منها اجزاء محمولة کالجوهر الذی هو الجنس لکن

ماخوذ من الهیولی الاولی کما ذکرنا فی الحاشیة السابقة المطولة والفصل من الصورة لا یقال ان الهیولی تمام ماهیتها بعینها جنس فی

لحاظ والصورة فصل باعتبار فان الجوهر الجنس یصدق علی المجردات بدون الهیولی فقولهم ان الهیولی جنس باعتبار اخذها لا بشرط

شیء لاتحادها عن ضرب من المسامحة وکذلک الصورة والفصل کما هو الحق وعلم الحکمة الیمانیة فی بعض کتب تلامذة فی هذا المقام

وان عضل عليك الامر بانه يلزم حينئذٍ تصادق الاجزاء الخارجية التي يطابقها الاجزاء
العقلية وحملها على المركب منها للاتحاد في الوجود فيزاح بان مجرد الاتحاد ليس مناط الصحة
الحمل بل معياره ان ينسب وجود شيء ذاتي والمعروض الى الذاتيات والعوارض من حيث
انها اشياء بعينها اتفق اتحادها في الوجود بالذات او بالعرض لا من حيث انها ابعاض للواحد
الموجود كما ترى في الاجزاء المقدارية المتحدة مع الجسم في الوجود مع عدم حملها فاتحاد
المادة والصورة التي هي متحدة مع الداخلات العقلية من هذا القبيل لا من حيث
انها طبعيتان مستقلتان احدهما عين الاخرى في الوجود كما في الطبائع المحمولة فاختر
فانه الحق **قوله** فلا يكون فصل آه فرعوا على علية الفصل لوجود الجنس وتحصله فروعا
خمسة احدها ان لا يكون للماهية الواحدة جوهريان احدهما جنس مشترك بينها وبين
نوع ما والآخر فصل لها مميزا عن ذلك النوع ثم انعكس الامر بالقياس الى نوع آخر
والا لكان كل منهما علة للآخر وانه دور وفيه ان كلا منهما عام ومبهم من وجه وخاص
ومحصل من وجه آخر فكل منها باعتبار الخصوص يرفع ابهام الآخر من حيث العموم
فلا دور والجواب ان الجنس مبهم والفصل محصل له من حيث ذاتيهما

۵۱۵ قوله من حيث ذاتيهما اي ذات الفصل محصل لذات الجنس ۱۲ مولانا حافظ دراز

لابشرط شیٔ وہی حیثیة واحدة وقد یقال یکفی فی تقویم الماہیة جہة ابہام احدہما وتحصیل الآخر فبین تلک الاجزاء فی الحقیقة عموم وخصوص مطلقا علا انہ بالنظر الی انتفاء کل جہة من کل منہا یلزم استغناء الشیٔ عما ہو مقوم لہ والثانی انہ یمتنع ان یکون للشیٔ الواحد فصلان فی مرتبة واحدة والا لتوارد ت العلل المستقلة علی معلول واحد لاکتفاء کل منہا فی تحصیل الجنس والیضا یلزم الاستغناء عن الذاتی لاکتفاء واحد منہا فی التقویم والثالث ان الفصل الواحد لا یقوم الا نوعا واحدا والا یلزم اثران لامر بسیط

ع قولہ عموم وخصوص مطلقا آہ لا یخفی انہ لما کان کل منہا اعم واخص من وجہ من الآخر فاذا اخذت ماہیة تتقوم من کل منہا بجہة غیر جہة تقوم ماہیة اخری منہا فہل کانتا متحدین ذاتا فکل من الجہتین تفید تقومہا والا یحصل ماہیتان متباینتان مع اتحاد ذاتیاتہا الماخوذة لابشرط شیٔ وایضا اذا کفت لتقوم الماہیة احدی الجہتین بخصوصہا من کل منہا یلزم الترجیح بلا مرجح اذ تقومہا باحدی الجہتین بخصوصہا لیس اولی من تقومہا بالجہة الاخری من کل منہا فتفکر بدقة النظر ع قولہ لامر بسیط وہذا انما یتم اذا کان الفصل القریب بسیطا فالاولی ان یقال فیتخلف عنہ معلولہ لان جنس کل من النوعین لا یوجد فی الآخر ۱۲ منہ

الصورة الواحدة للمواد المتكثرة فانهم ذهبوا الی ان الصورة الجسمية واحدة بالنوع مع کونها محصلة للمواد الکثیرة

وجاجنسا ونیک لنوعین وایضا جواز العکس یوجب الترجیح بلا مرجح ولا یخفی ان ہذا الفرع کانہ ہو الاول والرابع انہ لا یقارن الاجناس احدا وہذا متفرع علی الثالث وقد یقال انک اذا عرفت الاتحاد بین الداخلات العینیة والعقلیة یسہل علیک استنباط الفروع المذکورة لامتناع صیرورة المادة صورة وبالعکس ولونی الحقیقتین المختلفتین ویمتنع ان یکون لحقیقة واحدة مادتان او صورتان فی درجة واحدة لامتناع تحصیل الصورة الواحدة للمواد المتکثرة وترتب الشیٔ الواحد علی العلتین المستقلتین اقول ان ارادبالمادة والصورة الہیولی والصورة فالبیان منقوض بالصورة الجرمیة الواحدة المحصلة للمواد الکثیرة کمواد الافلاک والعناصر وان اراد مایحاذی الجنس والفصل من الاجزاء العینیة المتحدة بحسب الذات فلا نم سہولة الاستنباط

ع قولہ لایخفی آه وانما قال کانہ لان الفرع الاول یمکن ان یکون اعم من ہذا الفرع لان الفرع الاول ان لا یکون بین الجنس والفصل عموم من وجہ بان یکون الجنس فصلا والفصل جنسا بالنسبة الی النوع الآخر کالناطق بالنسبة الی الانسان فانہ فصل للانسان بالنسبة الی الفرس مثلا والحیوان جنس لہ وبالنسبة الی الملک جنس مشترک بین الانسان والملک والحیوان فصل للانسان یمیزہ عن الملک لان الملک لیس بحیوان وہذا اعم من ان لا یکون الجزء الآخر من الملک جنسا مشترکا بینہ وبین نوع آخر ولا فصل لہ یمیزہ عن ذلک النوع کالجوہر المجرد فانہ جنس مشترک بین الملک والہیولی والناطق یمیزہ عن الہیولی او جزء مساو للملک کالجوہر المدبر للعالم واما فی الفرع الثالث اذا کان الجنس فصلا بالنسبة الی نوع آخر کان الجزء الآخر من ذلک النوع ایضا جنسا مشترکا بینہ وبین نوع آخر فالفرع الاول اعم بحسب الواقع والمفہوم لان الفصل اذا کان فیہ جنسا کان الجزء الآخر جنسا ایضا او جزء مساویا واما فی الثالث اذا کان الفصل فیہ جنسا کان الجزء الآخر ایضا جنسا لا غیر ۱۲ منہ

فان الكلام فيهما بعينه الكلام في الجنس والفصل فتامل والخامس ان فصل الجوهر جواهر
اذ العرض لا يكون علة محصلة للجوهر فلا يتقوم الجوهر الا بالجوهر اذ العرض طبيعة ناعتية
بماهية تفتقر الى مطلق الموضوع والجوهر طبيعة مستغنية بماهية لا تفتاق اليه اصلا و
لما كان الجنس والفصل شيئا واحدا في القوام والوجود يستحيل ان يكون احدهما
بطباعه لفتاقه يستدعي وجودا رابطيا والآخر بطباعه جوهرا يستدعي وجودا في نفسه والا
يلزم كون الماهية الواحدة طبيعة محتاجة ومستغنية في حد ذاتها **قوله** خلافا للاشراقية
آه حيث جوزوا كون فصول الجواهر اعراضا وتمسكوا بالسرير فانه مجموع قطعات
الخشب والهيأة الوحدانية وبالجسم فانه مركب من جوهر وعرض هو المقدار والجواب
ان السرير هي القطعات المعروضة للهيأة الوحدانية لا المركب منها واما الجسم فهو مركب

ع **قوله** وتمسكوا آه والحق ان التركيب الاتحادي الحقيقي لا يتصور من جوهر وعرض والا يلزم ان يكون
الشيء في مرتبة ماهية مستغنيا عن الموضوع ومفتقرا اليه وهو ظاهر البطلان واما التركيب الغير الاتحادي
كالتركيب من الهيولى والصورة عند من زعم انهما متباينتان تقررا ووجودا من غير ان يكون بينهما اتحاد بحسب
الوجود في شيء من المراتب الاعتبارات فلا برهان على امتناعه من الجوهر والعرض لانهما متمايزان بحسب الهوية اذ يجوز
ان يحصل بانضمام احدهما الى الآخر اثر غير آثارهما ولا يلزم الاستغناء والافتقار لشيء واحد وحدة حقيقية في مرتبة
ماهية اذ ليس له ماهية واحدة مجعولة بجعل احد ومتقررة بتقرر واحد وفيه انه يلزم منه وجود مركب حقيقي في جميع مواد
وتحقق بالجوهر والعرض كما قال فيه فيكون الثوب الابيض مركبا حقيقيا فتدبر ثم ان العرض يفتقر في وجوده الا كما
اي وجوده في نفسه من حيث هي هي الى الجوهر كما انه يفتقر اليه من حيث وجوده الشخصي فلا يكون صورة
لان الهيولى تفتقر اليها في وجودها وتحصلها فيجب ان تكونا متحدين في الوجود ايضا باعتبار كما انهما متمايزان
فيه باعتبار على مختار المحققين وههنا ابحاث تركناها خوفا من التطويل واعتمادا على فهم الاذكياء ١٢ منه

من الهيولى والصورة الجرمية كما ثبت في الحكمة قوله في الحاشية فان قلت قال الشيخ في الٰهيات

الشفاء ان من المحال ان يتحد الجوهران فكيف يكون الجنس والفصل جوهرين مع اتحادهما قلت

ليس ههنا جوهران متعددان ثم اتحدا بل جوهر واحد موجود بوجود الجنس والفصل كما قال

الشيخ في تحديد الانسان بالحيوان الناطق انه يفهم منه شئ واحد هو بعينه الحيوان الذي

ذلك الحيوان بعينه الناطق نعم لو فرض وجودهما منفردين كانا جوهرين متعددين موجودين

بوجودين متغايرين بخلاف العرض والعرضي فانهما لا قابلية لهما بذاتيهما للوجود انفرادا و

ان كان الآن متحدين مع المعروض والمحل هذا هو الفرق فاحفظ فانه مما لا تجده من غيرنا

اقول هذا مبنى على اتحاد العرض والمحل بحسب الوجود وبالذات كالجنس والفصل كما ذهب

اليه ابو الحسن الكاشي وما به الفرق قابلية الوجود المنفرد للجواهر وعدمها للاعراض ولا يخفى

بطلانه على ما سبق في تحقيق المشتق ان العرض موجود بوجود مغاير لوجود المحل **قوله**

ان الكلي كما يصدق آه هذه المقدمة مذكورة في الحاشية القديمة للمحقق الدواني حيث

قال ان كل مفهوم كما يصدق على واحد من افراده يصدق على الكثيرة منها الا انه

ع قوله مبنى آه ومن ههنا توهم معنى قول الشيخ وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لمحالها ان وجود العرض في نفسه هو ثبوته لمحله واتحاده معه يعني ان ثبوته للمحل هو اتحاده بعينه وقد عرفت بطلانه فتامل **ع قوله** كل مفهوم آه قيل عليه لا نسلم هذه الكلية فان كل جزء الزيد مثلا يصدق عليه انه جزء زيد وماذا تقول في الواحد الحقيقي بمعنى لا تعدد فيه اصلا لا بحسب الاجزاء ولا بحسب الاوصاف والاعتبارات فان الكثير من افراده لا يصدق عليه احد هذا المعنى وانت خبير بان هذا القائل غافل عن قوله وعلى الكثير بقيد الكثرة ولا استحالة في ان يقال جميع الاجزاء مع قطع النظر عن الهيأة الاجتماعية انها اجزاء وكذا جميع افراد الواحد الحقيقي لو فرضت انها آحاد حقيقية كثيرة ومطلق الواحد شامل صادق عليه ايضا فتامل منه ١٢

يصدق على الواحد بقيد الوحدة وعلى الكثيرة بقيد الكثرة والمطلق صادق عليهما على السوية فيصدق على كل واحد من زيد وعمرو وغيره انه انسان واحد وعلى جميعهم اناس كثيرة فلا يذهب عنك ان الحيوان يصدق على مجموع الانسان والفرس مع قيد الكثرة دون الوحدة فلا يلزم ان يكون لشئ واحد فصلان قريبان هما الناطق والصاهل ولو فرضت المجموع واحدا فلا يكون واحدا حقيقيا وهو المراد قوله لابد آه هذا ابطال للمقدمة الممهدة بانه يلزم على هذا صدق العلة على المعلول المركب من المادة والصورة لانهما من افراد مفهوم العلة والجواب ان مجموعهما اثنان من افراد العلة لا فرد واحد واللازم منه كون الشئ عين الكثير من آحاد علته ولا محذور فيه بل هو واقع في سائر المركبات وانما المحال كونه عين ما هو فرد واحد من علته او الكثير الذي لا يكون جميع اجزائه هذا ما افاده المحقق الدواني

ع قوله وهو المراد والمطلق الصادق على الواحد والكثير على السواء ويجوز ان يكون له فصول كثيرة في ضمن الكثير وفصل واحد في ضمن الفرد الواحد الا انه

besturdubooks.wordpress.com

ولعل مرجعه ما يفهم من كلام المصنف ان المعلول انما يصدق على المجموع من حيث هو واحد لا بما هو كثير والعلة هو الكثير بمعنى مجموع الآحاد بلا اعتبار الوحدة وبهذا يظهر ان المجموع يوخذ على نوعين احدهما مع اعتبار الوحدة بالدخول او العروض والآخر بلا اعتبارها اصلا والفرق بينه وبين كل واحد مما لا يخفى على من له رائحة من المسكة **قوله** وكثرة جهات المعلولية آه دفع توهم وهو انه كيف يتصور كثرة العلل مع وحدة المعلول فيجب كثرة المعلول بحسب الذات فيكون المعلول كثيرا لا واحدا فيزال بانه لا يلزم منه الا الكثرة في جهات المعلولية فان المعلول يتوقف على واحد من آحاد علله بتوقف واحد وعلى الكثير منها بتوقفات كثيرة وكثرة جهات المعلولية لا تستلزم كثرة المعلولية بحسب الحقيقة **قوله** لا يقال آه هذا ايراد آخر على تلك المقدمة بانه يلزم على هذا كون الممتنع ممكنا فان مجموع شريكي الباري تعالى شريك الباري تعالى بحكم تلك المقدمة نبعض شريك الباري مركب وكل مركب ممكن لانه مفتقر الى الاجزاء وجودا وعدما وليس في طباعه ضرورة الفعلية او البطلان والحق تعلم ان خصوصية الجزء ليست معيار طباع سنخ التركيب وانما هي باساس خصوصية المركب

قوله يصدق آه والفرق بين مجموع الانسان والفرس وبين المجموع المركب من المادة والصورة ان الحيوان ذاتي لمجموع الانسان والفرس مصداقه نفس ذات ذلك المجموع فيصدق عليه مطلقا واحدا كان او كثيرا بخلاف مفهوم العلة بالقياس الى مجموع المادة والصورة لانه امر اضافي يصدق على واحد من العلل وعلى الكثير بما هو كثير بالقياس الى المعلول فاذا اخذ مجموع المادة والصورة من حيث الوحدة يصير معلولا يعرض له اضافة اخرى هي المعلولية بالقياس الى تلك الآحاد دون العلية فلا يصدق عليه العلة بهذا الاعتبار بخلاف ما اذا اخذ من حيث الكثرة وهكذا اذا وضعت موضع الذاتي وصفا عارضا حقيقيا مشتركا بين الانسان والفرس كالماشي مثلا فانه يصدق على مجموعها مطلقا اذ لا يعتبر فيه الاضافة حتى يختلف حاله باختلاف المضاف اليه فتامل **حاشيه**

ومناط الامكان طباع سنخ التركيب لا بملاحظة الخصوصية فالامكان والامتناع بالنظرين فان قلت لوكان المركب من الممتنعين ممكنا بالذات لكانت علة عدمه عدم علة وجوده وعلة وجود الكل هي علة وجود الجزء ولا يتصور تعليل وجود شيء من اجزائه لفقدان الامكان قيل لكن علة عدم المركب عدم الجزء لا بخصوصه لا علة عدم الجزء ولا عدم علة الجزء وانما يلزم ذلك لو كانت للجزء علة لكان عدم الجزء مستندا الى عدمها فاذا كان شيء الجزء ممتنعا لذاته انعدم المركب بذلك من غير افتقار الى عدم امر خارج عنه كما ان علة وجود المركب بالذات هي وجودات الاجزاء وانما يحتاج تحقق المركب الى وجود علة الجزء لو كان للجزء علة من تلك الجهة لا بالذات من جهة ما هو مركب فعليك بالتامل الصادق **قوله** فان تقارآه حاصله ان الامكان بمعنى فاقة التاليف والاجتماع الى الاجزاء بحسب تقوم نفس الماهية

ع **قوله** قيل لكن آه وبذلك يندفع شك خرہ هو ان الممكن لا بد لوجوده وعدمه من علة مستقلة التاثير خارجة عن نفسه والمركب من الممتنعين ليس كذلك اذ عدم كل جزء منه لا يكون علة لامتناع التوارد ولا عدم احدهما بخصوصه لامتناع الترجيح بلا مرجح ولكن ان تقول يجوز ان يكون علة عدم المركب عدم احد الاجزاء لا على التعيين ۱۲ منه

ع **قوله** حاصله ان الامكان آه يعني ان امكان كل مركب لذاته لا يصادم امتناعه بحسب الواقع وايضا لا يضر في امتناع الاجتماع لذاته اذ الاجتماع امر والمجتمع امر آخر وافتقار الاجتماع الى الغير على تقدير الوجود الفرضي لا يضر في امتناعه لذاته

ع **قوله** فاقة التاليف اي بحسب جميع اجزائه ۱۲ منه

فی الوجود الفرضی لا یضر الامتناع فی نفس الامر فلا یکون ممکنا تحقیق المقام ان علۃ الماہیۃ علی نوعین احدہما جاعلہا الذی یصدر عنہ نفسہا وافتقارہا الیہ فاقریۃ صدوریۃ من حیث افادتہ فعلیۃ الماہیۃ وقوامہا بحسب امکانہا الذاتی وثانیہما مقوماتہا التی تدخل فی قوامہا وتتالف جوہرہا منہا وافتقارہا الیہا لیست فاقریۃ صدوریۃ لاستحالۃ کون الماہیۃ مجعولۃ لجزئہا بل فاقریۃ التالف فی تقوم تجوہرہا لا فی فعلیۃ التجوہر فاذن افتقارہا الی المقومات خلطی تضمنی بحسب کون الماہیۃ لا حقیقۃ لہا الا مجمع الاشیاء المفتقرۃ الیہا الماخوذۃ فی حقیقۃ المفتقر فہذا الافتقار نوع آخر مغایر للفاقریۃ الصدوریۃ الاستنادیۃ الی الجاعل ولا یستوجب التباین الحقیقی بین المفتقر والمفتقر الیہ فی الذات والوجود البتۃ بل بکیفیۃ التغایر فی نحو من اللحاظ کلحاظ الابہام والتحصیل ومنبعہ نفس الترکیب لا طباع الامکان الذاتی حتی لو فرض انسلاخ الماہیۃ المرکبۃ عن طباع الامکان لا ینسلخ عنہا ہذا الافتقار فالماہیۃ الممکنۃ اذا ترکبت فلہا فاقتان فاقۃ الاستناد والمجعولیۃ من جہۃ الامکان الذاتی وفاقۃ التالف من جہۃ الترکیب والبسیط فاقۃ واحدۃ فی المجعولیۃ فقط من تلقاء الامکان الذاتی فالترکیب لا یستلزم الامکان الذاتی فی نفس الامر نعم یستوجب الافتقار من حیث التالف والتقوم علی خصوص التقرر والوجود ہذا ما افادہ معلم الحکمۃ الیمانیۃ فتفکر واحفظ **قولہ** الا تری آہ قد فی الحاشیۃ لا یتم عدم العقل الاول الذی ہو

عہ **قولہ** فالترکیب آہ فہذا الامکان لا یخلو عن امکان ذاتی فی المؤلف بالنظر الی سنخ التالیف مع قطع النظر عن خصوصیۃ الاجزاء وہو لا ینافی الامتناع الذاتی فی نفس الامر بلحاظ خصوصیۃ الاجزاء فتامل منہ

besturdubooks.wordpress.com

من الممكنات يستلزم عدم الواجب الذي هو المحال بالذات فاستلزام المع بالذات كيف يكون دليلا على عدم كونه ممكنا لانا نقول الاستلزام هناك ليس بالنظر الى عدم العقل الاول بل نظرا الى علاقة العلية واما ههنا فلزم كون الممتنع ممكنا وهذه الحقيقة نظرا الى ذاته ح وتحقيق المقام ان المع بجوهره وبخصوصية وجوده وعدمه يستدعي الاستناد الى وجود العلة الواجبة وعدمها فكل عدم ممكن يمتنع مع اعتبار وجود تلك العلة كما يجب مع اعتبار عدمها واذا لم تعتبر معه شئ وجرد النظر الى ذاته لا يجب لا يمتنع ولا يستلزم لشئ من المحالات وان استلزم عدم الواجب لذاته بحسب التحقق في نفس الامر اذ لا يصادمه ذلك النظر اذا المع ممتنع التخلف عن العلة الموجبة فجهة الاستلزام لحاظ علاقة العلية والمعلولية لا جوهر الذات فاستلزام الممكن لذاته للمستحيل لذاته بحسب التحقق مما لا شبهة فيه غاية الامر ان يكون الممكن محالا بالنظر الى الموقوف عليه وهو لا يضر فان اوهم ان امكان الملزوم مع امتناع اللازم يستوجب صحة وجود الملزوم بدون اللازم وهو انهدام اصل الملازمة قيل لك ان امكان الملزوم انما هو بالنظر الى ذاته وهو يستوجب امكان اللازم بالقياس اليه اعني ذات الملزوم لا امكانه بالنظر الى ذاته فمقتضى اللزوم ان يكون اللازم ضروري التحقق بالقياس

ع قوله فلزم كون الممتنع ممكنا انما جعل اللازم المحال هو كون الممتنع ممكنا دون وجود شريك الباري تع عنه لان استلزام المركب لا يفيد بعلاقة العلية والمعلولية اعني الكلية والجزئية كما في عدم الواجب تعالى عنه وعدم العقل الاول وانت خبير بان كون الممتنع ممكنا ليس بمحال اذا كان بحيثين كما حققناه فلا يكون التحرير واضحا من الجواب فتامل ع قوله علاقة العلية والمعلولية اي علية عدم الواجب اللازم لعدم العقل الاول الملزوم بحسب ذلك الغرض فاللزوم ههنا مستند الى اللازم دون نفس الملزوم فتفكر ۱۲ منه

المفروض فرم ما لا يرى الفرق بين الكلية والجزئية كما مر وان كان مراده ان عدم مدخلية المقدم في اللزوم ولو في الجملة خلاف م

الى تحقق الملزوم سواء كان في ذاته ممكنا او ممتنعا فهاتي اللوازم بحسب الوجود واما لوازم الماهية

فامكان الماهية لذاتها يستوجب امكان لوازمها كالكلية السريان اللزوم في لوازم الماهية

يستند الى نفس الماهية فلها حكم الماهية بخلاف لوازم الوجود اذ لزومها مستند الى ذات

او الى نفس تلك اللوازم فامتناعها من تلقاء نفسها لا يقتضي امتناع الملزوم لذاته بحسب

الواقع فالمحال بالذات لا يكون من لوازم ماهية الممكن لذاته لكنه قد يلزمها بحسب الوجود في الواقع

فتفكر وقد يستدل على استلزام الممكن بالذات المحال بالذات بانه يصدق قولنا كلما كان واجب

الوجود مستمرا كان المعلول الاول مستمرا فينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن المعلول الاول

مستمرا لم يكن واجب الوجود مستمرا فهناك استلزام الممكن بالذات المحال بالذات وبان

استلزام المحال للممكن كليا وجزئيا واقع في حكم العقل فبحكم العكس المستقيم لزم المطلوب

وقيل عليه ان الثاني مغلطة فان الاستلزام الجزئي ليس استلزاما في الحقيقة

لان المقدم وحده ان كان هو المستلزم للتالي فيكون كليا هف وان كان

هو مع شيء آخر يستلزم فلا يكون هو وحده مقدما وهذا ايضا خلف وفيه نظر فان

ما لا بد منه للزوم الجزئي ان يكون للمقدم فيه مدخل في الجملة واما انه لا بد

ان يكون وحده كافيا فيه فلا وسياتي في مبحث الشرطية وقيل ان الاول ايضا مغلطة

ع قوله فلها آه لان لوازم الماهية امور انتزاعية ينتزعها العقل عن نفس الماهية المتقررة من حيث انتزاعها

لها بنفسها تجوهرها ونحو تقررها انما هو تقرر الماهية التي هي منشأ الانتزاع ولذا قيل ان جعل اللوازم بعينه جعل الملزومات

لان الانتزاعيات مجعولة بجعل منشأ انتزاعها لا بجعل آخر فحكمها حكم الماهية ع قوله تلك اللوازم

كعدم الواجب اللازم لعدم العقل الاول س قوله وقيل قائله النصير الطوسي عليه ما يستحقه ١٢ منه

besturdubooks.wordpress.com

فان استلزام عدم المعلول الاول عدم الواجب لذاته ليس استلزام الممكن للمحال فانه انما
يستلزم عدم علية العلة الاولى فقط وهو امر ممكن بالذات لا عدم ذاتها المستحيل لذاتها
فان الاول نعم لا تعلق لمعلول الاول لولا الاتصاف بالعلية فاذن ليس الاستلزام
الا بالعرض و بالاتفاق وهو كون العلة بما هو متصف بالعلية واجبة لذاتها وهذا بخلاف
العكس فان ذات المعلول الاول فائضة عن العلة لا وصف المعلولية فعدم ذات
الواجب نعم يستلزم عدم المعلول واعترض عليه بان علية العلة الاولى نفس ذاتها
فلوجودها وعليتها سبيل واحد في العينية فلو كانت العلية امرا ممكنا بالذات لكان
سبيها الواجب بالذات فعدمها الممكن بالذات على ما زعمتم يستلزم عدم ذاته
تعالى وهو الممتنع بالذات فقد لزم الوقوع فيما عنه الفرار وايضا طباع الامكان
بما هو هو علة محوجة الى الواجب لذاته وخصوصية المعلول الاول ايضا تستدعيه
بلا واسطة امر ما اصلا فعدم المعلول الاول بخصوص ذاته كما يستوجب عدم العلة
الاولى بما هي علة كذلك يستوجب عدمها من حيث هي واجبة لذاتها فلعليتها و وجوبها
سبيل واحد فيما يستدعيه خصوصية ذات المعلول الاول فليس استصحاب
الممتنع بالذات بالعرض و الاتفاق فتفكر **قوله** والرابع اعتباري آه توضيحه
ان الماهية التي تتقوم بامرين اعتبارية اذ هي مغايرة لما اعتبر فيها ذلك
الامر مرة واحدة بالاعتبار والمجموع الرابع كذلك اذ كل واحد من وحدات الاثنين يعتبر فيه

قوله علية العلة الاولى المراد بالعلية مبدأ بالمفهوم الاضافي لانه زائد عليه بلا ريب ۱۲ منه

منه فهو اعتباری بخلاف ما یکون شرطا فیه خارجا عنه فانه یکون موجودا خارجیا عند تحقق اجزائه فی الخارج فافهم ۱۲ مولانا حافظ دراز

مرتین مرة علی الانفراد ومرة فی ضمن مجموع الاثنین ویعتبر فیه ههنا المجموع مرة واحدة وبینهما تغایر اعتباری وقس علیه الخامس وهکذا بخلاف المجموع المرکب من الوحدتین مع الهیأة الاجتماعیة العارضة وقیل لا فرق بین مجموع الاثنین والمجموع الرابع لان جمیع اجزاء الرابع اعنی الوحدتین ومجموعهما موجودة حقیقة مثل اجزاء الاثنین وقد تقرر ان وجود الکل ضروری عند وجود جمیع اجزائه فکیف یکون الرابع اعتباریا دون الثالث اقول وجود العدد فی ظرف یستدعی ان یکون لمعروض کل وحدة منه وجود منفرد عن معروض الاخری فی ذلک الظرف ولا وجود فی الخارج للمجموع الاثنین منفردا عن الوحدتین بل فی اعتبار العقل وملاحظة الخلط والتعریة فلا یکون جمیع آحاد الرابع واجزائه موجودة بوجود علیحدة الا فی تلک الملاحظة فیکون اعتباریا بخلاف جمیع آحاد الثالث اعنی الاثنین الذی هو مجموع الوحدتین المعروضتین للهیأة الاجتماعیة فتامل بدقة النظر قوله لعلة سواء کانت العلة نفس الملزوم او امرا آخر منفصلا عنه قوله او ضرورة بان لا یکون اللزوم مستندا الی العلة اه وفیه نظر فان ما یغایر الشیء ثبوته له معلل

ع قوله فلا یکون جمیع آحاد الرابع اعنی المجموع المرکب من الاثنین وکل وحدة وحدة من الوحدتین

ع قوله بان لا یکون اللزوم مستندا آه ای لا یحتاج مصداق حمله علیه الی حیثیة زائدة علی حیثیة الذات لان المصداق ومنشأ انتزاعه نفس ذات ذلک الشیء یکون بعینه عنه الحکم کوجود الواجب تعالی والامکان الذاتی ونحوهما بقوله او ضرورة مایعم هذه الاحوال لیستقیم قوله کوجود الواجب تعالی عند المتکلمین لان وجوده تعالی عندهم مقتضی ذاته ومصداقه حیثیة الاقتضاء لا نفس الذات من غیر مدخلیة الوجود مطلقا فافهم

ع قوله ما یغایر الشیء آه ای ما یخرج عنه فلا ینقض بالذاتی ۱۲ منہ

ما یخرج عن العلة ما لا یتعلق … ۱۲ مولانا حافظ دراز رحمه

بالضرورة فان الانسان مثلا ان كان غنيا عن العلة في كونه هو لكنه فقير في لحوق معنى
خارج عنه اليها البتة ولهذا حكم الحكماء بعينية وجوده تعالى له فان ارتباطه به اما
باقتضاء من تلقاء ذاته تعالى فيلزم تقدمه على وجوده فان العلية والاقتضاء
من الاوصاف المقتضية لوجود الموصوف او عن غيره فيلزم الامكان فان قلت
الا ان الوجوب قد يكون بحسب وجوده في نفسه وهو مناط الوجوب الذاتي
الكنه يجوز ان يكون باعتبار الوجود الرابطي اي ثبوت الشيء للشيء من حيث هو
نسبة كوجود الواجب عند القائلين بزيادته فان ثبوت الوجود له تعالى ضروري
مع انه زائد عليه تعم فما قيل في تحديد العرضي بما يعلل وفي تحديد الذاتي بما لا يعلل
ليس بشيء واليه اشار المصنف فيما نقل عنه حيث قال اعلم ان الحكماء استدلوا على عينية وجوده
تعم بانه لو كان خارجا لامتناع التركيب لكان ثبوته له تعم معللا فان كل مفهوم ثبت
لمفهوم آخر خارج عن حقيقته يجب ان يكون معللا وادعوا الضرورة فيه حتى ان
بعضهم عرفوا العرضي بما يعلل والذاتي بما لا يعلل فعلته ان كانت الذات يلزم تقدم
الذات عليه بالوجود اذ لا معنى للعلية الا التقدم في الوجود فيلزم اما تقدم الشيء على
نفسه او موجودية بوجودين وان كانت العلة غير الذات يلزم معلولية المستلزمة للامكان
تعالى عن ذلك وفيما ذكرنا اشارة الى جواب هذا الاستدلال فان العرض اللازم يجوز
ان يكون ثبوته ضروريا للمعروض لا يحتاج الى العلة اصلا كالامكان انتهى كلامه قوله
ان مصداق حمل الوجود عليه تعم اما نفس ذاته من حيث هي هي فهو مذهب الحكماء القائلين

بعينيته اوهى من حيث اقتضائها المخالط كما هو مذهب المتكلمين فيعلل من تلقاء الذات ويرد الانفكاك
اومن حيثية اخرى غيرها فيلزم امكانه تع وكون الوجود رابطيا يوكد الامكان والافتقار
فكيف الوجود فتفكر **قوله** والدوام لايخلو آه فان المعدوم بانتهائه الى العلة الواجبة
لذاتها فانتنع ارتفاعه مادام وجودها فالدوام الازلى يساوق الضرورة الازلية
وكذا الزمانى للزمانية والدوام الذاتى مادامت الذات يساوق الضرورة الذاتية
فانتظام الدوائم فى سلسلة المفارقات لايصح الا بالنظر الى المفهوم مع عزل اللحظ عن
الاصول الدقيقة **قوله** بل المطلق الوجود آه يعنى لمطلق الوجود بل يجب ان يكون مدخل فيه للتبيين
اولا وهذا هو الحق عند المص فان من تلك اللوازم مالايستند الى العلة الجاعلة اصلا اعنى
مايكون ضرورى الثبوت للملزوم كوجود الواجب تع عند المتكلمين ويستحيل ان يكون للوجود

ع **قوله** فيلزم امكانه تعالى اذ وجود الشى للشى يستدعى الاحتياج لذاته فلا يكون اى الشى
بحسب ضروريا لذاته ع **قوله** اى العلة الواجبة لذاتها لان الضرورة مادام الوجود
مستفادة من الضرورة الذاتية لان الممكن لذاته لايفيد امتناع العدم كما سبق تحقيقه
فى اوائل الكتاب س **قوله** والدوام الذاتى اى مايكون منشاءه الذات كما فى
الذاتيات واللوازم الذاتية للع **قوله** وهذا هو الحق هذا حكاية عن قول المص ١٢ منه

فيه مدخل لامتنع تقدم الشئ على نفسه او موجودية بوجودات غير متناهية ومن ههنا يفهم ان منها مايكون للوجود فيها مدخل البتة ومنها ما بخلاف ذلك وان اردت التفصيل والتحقيق فى هذا المقام فنقول ذهب المتاخرون الى اعتبار ربط الوجود فى لوازم الماهية فمصداقها عندهم اقتضاء الماهية لها باعتبار مطلق الوجود والخلط والخصوصيات ملغاة والتحقيق على ما ذهب اليه الشيخ ان مصداقها نفس الماهية المتقررة بجعل الجاعل اياها مع اقتضائها للخلط بها لا باعتبار الوجود ولا باعتبار المجعولية ايضا اذ لحاظ المجعولية انما يجب فى صدق المحمول لكون الموضوع من الطبائع الباطلة ولا ذات لها الا بالجعل لا من حيث ان ذاته احدى حاشيتى الحمل بخصوصه ولاستدعاء الطبائع الربط الايجابى لا من حيث الخصوصية الا بالعرض فاعتبار الوجود والمجعولية مما لا يقتضيه طباع وحد فوجد وسيأتى بيانه ان شاء الله تعالى

ع قوله والتحقيق آه قال الاستاذ فى حاشيته على شرح التهذيب للمحقق الدوانى ان المقتضى والمستلزم يجب ان يكون له وجود كما تشهد به الضرورة كيف واثار الماهيات انما هى باعتبار وجوداتها ولعل مراد الشيخ عدم مدخلية احد الوجودين على التعيين لا مطلق الوجود ثم قال التحقيق ان جعل الملزومات بعينه جعل اللوازم بمعنى ان جعل الواحد يتعلق اولا وبالذات بالملزوم وثانيا وبالعرض باللوازم ولا يخفى ان وجوب كون المقتضى موجودا يعين الاقتضاء لا يستلزم مدخلية الوجود فيه والتبعية فى الجعل يصح على تقدير اقتضاء نفس الماهية بلا مدخلية الوجود وايضا لا معنى للجعل فى الامور الانتزاعية الا جعل منشأ انتزاعها ولوازم الماهية من حيث هى هى من الانتزاعيات كما حققه الاستاذ وغيره من المحققين مثلا فتفكر ١٢ منه

فهي مستندة الى نفس الماهية فقط بذاتي العوارض المعلولة لنفس الماهيات ثم بعض تلك اللوازم
يمتنع انسلاخها بالنظر الى نفس الماهية باعتبار ان مصداقها هي نفسها من حيث هي كالامكان
الذاتي والامتناع الذاتي ووجوده تعه عند التحقيق ولهذا حكموا بالعينية في هذه الامور مع
موصوفاتها لكنها تعه من العوارض كما هو عند المنطقيين بناءً على اتحاد الجزئية والعينية بحسب
المفهوم والحمل الاولى كما في الانسان انسان وحيوان وههنا شك للامام الرازي وهو انه
يلزم حينئذ جواز كون الوجود من لوازم الماهية بان يكون هي من حيث هي مؤثرة
في الوجود لا باعتبار الوجود او العدم والجواب ما قال الشيخ الرئيس ان الماهية لو كانت بنفسها
لا بوجود باعثة لوجود بالزم ان تكون موجودة على تقدير العدم ايضا وليس الامر كذلك في
سائر الصفات اقول فيه نظر لان اللازم على هذا التقدير هو ان لا ينفك الوجود عن الماهية

قوله لا ينفك الوجود عن الماهية آه يمكن ان يقرر امداد الشيخ بحال العدم مرتبة قوام الماهية المتقدمة على الوجود لانه
مساوب عنها في تلك المرتبة فلو فرض اقتضاؤها الوجود في تلك المرتبة والمقتضي والمؤثر يجب ان يقترن بالوجود حين التاثير
فيلزم ان يكون موجودة في تلك المرتبة المتقدمة على الوجود وهو محال بالضرورة فتحاصل جواب الشيخ دام العلم واحد ولا يرد
النظر ولكن للامام ان يمنع وجوب قران المقتضي بالوجود في مرتبة الاقتضاء مطلقا وانما هو اذا كان الوجود من ظ القدر
الضروري على تقدير عدم مدخلية الوجود وتقدم المقتضي على الاثر بنفس قوام الماهية فقط فالحق ان المقتضي هي الماهية الموجودة و
لا يضر مدخلية الوجود الا وجوب كون المقتضي مخلوطا به حين الاقتضاء والتاثير اذ لو لم يوجد لم يكن الاقتضاء كيف لا وانه لازم الماهية
آثارها وما يترتب عليها الآثار هو الوجود وهذا ما اختاره استاذ نا سيد المحققين مير محمد زاهد في حواشيه والشيخ دام العلم يقول لان مدخلية الوجود
بحيث لا يشعر ان بها الا ان يقال معنى مدخلية الوجود ان يكون له تقدم بالذات ووجود المتاخر يحتاج اليه لا مجرد
كون المقتضي مخلوطا به حين الاقتضاء الا ترى ان العلة التامة لا يتقدم على المعلول بحسب الوجود بل بحسب الوجوب ان المعلول
لا ينظر وجوده عند وجود العلة التامة بل يكون معا في الوجود كما حقق المعلم للحكمة اليمانية في بعض فوائده فتامل منه

اصلا فتکون ازلیۃ لا ان تکون الماہیۃ موجودۃ علی تقدیر العدم ایضا فالحق فی الجواب ما قالہ المعلم للحکمۃ الیمانیۃ ان عدم اعتبار الوجود فی الماہیۃ عند اقتضائہا الصفۃ لا یقتضی انفکاکہا عن الوجود حین الاقتضاء فان انفکاکہا عنہ وہی متقررۃ مع فضلا عن ان یکون موثرۃ فاذن لا یتصور کونہا موثرۃ فی الوجود الذی لا ینفک حالۃ التاثیر عنہا ولا کک سائر الصفات **قولہ** کوجود الواجب آہ اقول المتکلمون الذاہبون الی زیادۃ الصفات ذہبوا الی ان مصداقہا ذاتہ تعالی من حیث اقتضائہ للتخلط بہا کما صرح بہ المحقق الدوانی فیلزم علیہم کونہ تعالی متقدما علیہا بحسب الوجود فیکون فی حد وجودہ عاریا عنہا وعن الوجود فتوجیہ المص توجیہ الکلام بما لا یرضی بہ قائلہ تحقیق المقام ان الوجود لا یتصور ان یکون من لوازم الماہیۃ بالمعنی الشائع

ع **قولہ** لا ان تکون الماہیۃ آہ لان حال العدم بطلان الذات ولیسیتہا کما ان حال الوجود حال فعلیۃ الذات فحال العدم لا ذات ولا تاثیر ولا اثر ع **قولہ** کما صرح بہ المحقق الدوانی ای فی شرح العقائد س **قولہ** وعن الوجود لانہ ایضا من الصفات الزائدۃ عندہم ومصداقہ ذاتہ تعالی من حیث اقتضاء التخلط بہ فوجہ المص بان ثبوت الوجود لہ تعالی علی تقدیر زیادتہ یکون ضروریا غیر مستند الی علۃ اصلا غیر نفسی عندہم ولا یرفع الاشکال عنہم للعہ **قولہ** بالمعنی الشائع ای العوارض المعلولۃ لنفس الماہیۃ سواء شرطا الوجود او لا علی اختلاف القولین ۱۲ منہ

في شيء من الحقائق ان لوازم الماهية ما يكون هي بنفسها المتقررة مقتضية لها على ان تكون حين الاقتضاء مخلوطة بالوجود لان الوجود اول الانتزاعيات بالقياس الى سائر الاوصاف اذ الماهية من حيث هي متقررة مطابق هذا الحكم ومبدأ انتزاعه فموجودية الماهية قبل اعتبار تلبسها باللواحق وطباع الاقتضاء يستوجب صحة دخول الفاء بين المقتضي والمقتضى بحسب الوجود بل مفاده ذلك لا بمعنى انه مما يفتاق اليه طباع اللوازم حتى تتوقف على وجود الماهية ايضا على ان يوخذ الوجود جزأ من المقتضي فيرجع الامر الى ان المقتضي هو مجموع الماهية والوجود اذ من المتحقق ان طباع وجد فوجد لو استوجب ذلك لم تتصور العلية بين الامرين اذ يلزم منه وجود ذلك المجموع فيعتبر وجود هذا المجموع ايضا جزأ من العلة على ان يكون العلة هو مجموع ذلك المجموع ووجوده وهكذا الى عديم النهاية بل بمعنى ان طباع وجد فوجد يستدعي تقدم موجودية العلة وتقدم وجودها حتى يلزم تقدم العلة ووجودها ايضا فلا يتصور كون الوجود من اللوازم والا يلزم بحسب ما يستدعيه طباع وجد فوجد تقدم الوجود على الوجود اللازم فيتقدم على نفسه او تعدد الوجودات مع وحدة الموضوع وكلاهما بالطلان فاحكم ان القيوم الواجب بالذات يجب ان يكون بنفسه مطابقا للحكم الموجودية عليه على ان تكون ماهيته انيته وايضا لما كان مصداق الوجود نفس تقرر الشيء وسنخ قوامه في ظرف ما فما هو متقرر بنفسه لا بالجاعل كان صدق الوجود عليه بنفسه

ع قوله باللواحق اي الاوصاف العارضة سواء كانت لازمة او مفارقة ۱۲ ع قوله لا بمعنى آه اي ليس الوجود دخيلا باعتباره بالمدخلية في تلك اللوازم س قوله وجودها ايضا تبعا للماهية من غير ان يكون محتاجا اليه بالذات ۱۲ منه

تقریرہ انکم اعترفتم بانقطاع السلسلة فی الاعتباریات فلیس فی الوجود والاعتبار الا المتناہی فقولکم التسلسل فیہا لیس بممتنع کاذب لان التسلسل ترتب الامور الغیر المتناہیة فی الوجود وہو لیس کذلک فیصدق الامتناع لانہ سلبہ فاجاب عنہ ان صدق السالبة لا یستدعی وجود الموضوع بل قد تصدق بانتفائہ وہہنا لکن بقی اشکال آخر وہو ان اللزومات الغیر المتناہیة الحاصلة بین اللازم والملزوم متحققة بحسب نفس الامر اذ ہی محکوم علیہا باحکام صادقة کالامکان اللزوم والتحقق فی نفس الامر فتکون موجودة فیہا والبرہان شاہد علی استحالة وجود الامور الغیر المتناہیة فی مطلق عالم الواقع وتوضیحہ ان القضیة صادقة فی نفس الامر وہی ان ہذہ اللزومات اللامتناہیة الحاصلة بین اللازم والملزوم مما یمتنع انفکاکہا عن الملزوم اذ لو لم تکن محکوما علیہا بذلک الامتناع لانہدم اساس اصل اللزوم فاذن یجب ان یصدق الحکم الایجابی باللزوم علی کل لزوم وطباع الربط الایجابی یستدعی وجود الموضوع فی نفسہ فیلزم تحقق کل من تلک اللزومات الغیر المتناہیة فی نفس الامر من حیث انہا موضوعات لاحکام صادقة واعلم ان اللزوم

عہ قولہ لانکم التسلسل الخ توضیحہ ان ہذہ الامور لما انقطعت بانقطاع الاعتبار فلا یمکن فیہا وجود اللاتناہی یعنی ان التسلسل فیصدق قولنا التسلسل فیہا ممتنع ویکذب قولہم التسلسل فیہا لیس بممتنع والاولی فی تقریر الجواب ان قولنا التسلسل فیہا ممتنع ان اعتبر علی سبیل الایجاب لغیر المعنی فصدقہ مسلم وتکذیب السالبة وان اعتبر الایجاب بخارجی کما ہو الحق علی ما سبق فالسلب صدقہ لان الموضوع معدوم خارجا وفی نفس الامر اذ تلک الامور لیست مترتبة موجودة بصورة متغایرة فیہا فصدق العقد الا بحسب الخارج والحقیقة عہ قولہ فاجاب عنہ وایضا یمکن الجواب بان المتنع ہو کما ینبغی ترتب الامور الغیر المتناہیة بالفعل الجائز الواقع ای ما یسلب عنہ الامتناع ہو التسلسل بمعنی ترتب الامور الغیر المتناہیة بمعنی لا یقف عند حد فموضوع الایجاب غیر موضوع السلب

عہ قولہ اشکال آہ ہذا الجواب مبنی علی الفرق بین ما یحکم علیہ باللزوم وبین ما ہو لزوم فان الاول ملحوظ قصدا بالفعل لہ وجود فی نفسہ بلحاظ العقل حاشیتاہ ملحوظتان تبعا فہو لیس لزوم شیء لشیء بخلاف الثانی فانہ ملحوظ تبعا وحاشیتاہ قصدا فہو معنی ربطی غیر مستقل الملحوظ فہو لزوم بین شیئین فلا یرد علیہ انہ یلزم ان یکون تلک الموضوعات الغیر المتناہیة منقطعة بانقطاع اعتبار ما موجودة فی المبادی العالیة لانہا خزائن المعقولات وفیاضة للعلوم علی نفس الانسان وجودا فیہا علی سبیل الاجمال الاعتبار فیشار الیہا کما ف لا اختزان فی الفیضان ۱۲ منہ

انما یکون لزوما بما ہی نسبۃ رابطۃ بین اللازم والملزوم لا بما ہو مفہوم ملحوظ بنفسہ فاذ ہی نسبۃ لا یحکم علیہ بشئ ایجابا او سلبا ولا ینظر الی کونہ لازما او غیر لازم وانما یصح الحکم علیہ بما ہو مفہوم ملحوظ بنفسہ فی الذہن فالمحکوم علیہ باللزوم ہو من حیث انہ منظور الیہ قصدا فی لحاظ العقل لا بما ہو لزوم ونسبۃ بینہما فاذا انقطع ذلک اللحاظ القصدی انقطعت السلسلۃ وقد یجاب[ع] بان تلک اللزومات الغیر المتناہیۃ موجودۃ فی نفس الامر بوجود ما ینتزع ہی عنہ لا بوجودات منفصلۃ حتی یلزم الاستحالۃ وما یقتضیہ[ش] طباع الربط الایجابی ہو الوجود الاعم لا المتفرد بخصوصہ کما تری فی الاجزاء المقداریۃ للجسم اذا تسخن بعضہا وتبرد البعض اذ ہی موجودۃ بوجود الجسم المتصل الواحد فتفکر **قولہ** ومعروض ذلک آہ فی ہذا الاعتبار اعتباران اعتبار نفس المعروض بما ہو ہو مع عزل النظر عن العارض واعتبارہ[ع] بما ہو معروض لذلک ولعل من انکر وجود الطبیعی اخذہ بہذا الاعتبار وہو موضوع العقود والعامۃ ومنہم من انکر الاول ایضا بناء علی ان المنتزع والمنتزع منہ متغایران بالذات ومتحدان بالعرض وسیاتی تحقیقہ انشاء اللہ تعالیٰ **قولہ** والمجموع آہ قیل ہذا الاعتبار[ع] جزئی حقیقی وفی تسمیتہ بالکلی مجرد الاصطلاح تدبر **قولہ** ثم الطبیعی آہ اعلم ان الطبیعۃ الانسانیۃ مثلا قد توخذ بالقیاس

[ع] **قولہ** وقد یجاب آہ ہذا الجواب غیر منظور فیہ الی الاعتبارین المذکورین فی الجواب الاول بل یکفی فیہ ان یصدق الحکم علیہ بصحۃ انتزاعہ من موجود بالفعل لعلہ قال المعلم للحکمۃ الیمانیۃ اہ وان لم یکن سخیفا فاضحا لکنہ لم یستحصل ان اللزوم بما ہو یصح الانتزاع عن شئ لا یصلح ان یقع محکوما علیہ لان بذلک الاعتبار معنی حرفی غیر مستقل باللحاظ وانت خبیر بان تحصیل الاعتبارین انما یحتاج الیہ فی الحکایۃ دون المحکی فمآل الجوابین واحد فتفکر فانہ دقیق [ع] **قولہ** وتسمیتہ بالکلی آہ قال الاستاذ الکلی العقلی ما یعرضہ الکلیۃ کالانسان الکلی یصدق علی الانسان الرومی والانسان الزنجی والکلیین وغیرہما ۱۲ منہ

ای موجودۃ بشرط شیء ای مخلوطۃ بہا فتسمی مخلوطۃ وقد توخذ بشرط لاشیء ای خالیۃ عنہا فتسمی مجردۃ وقد تحذ لابشرط شیء ای مع عزل النظر عن الخلط والتجرید فتسمی مطلقۃ وفی ہذا الاعتبار اعتبارات الاولی اعتبار نفس الماہیۃ من حیث ہی ہی بان تتعلق الحیثیۃ بالماہیۃ وہی اعتبار الحیثیۃ المتقدمۃ علی جمیع الحیثیات ویمتاز ہذہ المرتبۃ عن سائر المراتب بتعریۃ الماہیۃ فی ہذا اللحاظ عن جمیع اللواحق ولفظ الحیثیۃ شرح وعنوان لہذہ المرتبۃ بقید قصر اللحاظ علیہا وہی بما ہی مخلوطۃ فی ہذا اللحاظ بوجود اللحاظ والملحوظیۃ وغیرہا بحسب حاق الواقع ومنسلخۃ عنہا بحسب خصوص ہذا اللحاظ فاذن ہذہ الملاحظۃ بخصوصہا ظرف للخلط والتعریۃ باعتبارین والثانیۃ اعتبارہا

عہ قولہ ای مخلوطۃ بہا آہ ای مخلوطۃ بما تضمن فی وحدتہا المبہمۃ بحسب نفسہا بما ہی ہی خالطا اتحادیا فہی بہذا الاعتبار متحصلۃ بالفعل فی الوجود وہذا الاعتبار حیثیۃ ایجابیۃ تقییدیۃ للطبیعۃ معتبرۃ فی مفہومہا بحسب الحکایۃ والحکی عنہ جمیعا وہذا المحصل ہو الشیء الذی یقال لہ الفرد التناولی فافہم عہ قولہ بحسب خصوص ہذا اللحاظ ای باعتبار ان ہذا اللحاظ للماہیۃ نفسہا عہ قولہ ظرف للخلط آہ لان ہذہ الملاحظۃ باعتبار انہا ملاحظۃ نفس الماہیۃ فقط ای لا ماخوذ معہا غیرہا من اللواحق الملحوظیۃ ظرف للتعریۃ لخلوہا عن جمیع ما سواہا فیصدق سلب الکل عنہا ومصداق ہذا السلب نفسہا بالحیثیۃ فی ہذا اللحاظ لان معنی ذلک السلب ہذا السلب باعتبار ان الماہیۃ موجودۃ فی ہذہ الملاحظۃ ومتصفۃ بقید قصر اللحاظ علیہا بعوارض مختصۃ بہذا النظر فی الواقع مخلوطۃ بہا بمعنی ان العقل اذا لاحظ الماہیۃ الموجودۃ فی ہذہ الملاحظۃ وجدہا متصفۃ بہا فہذہ الملاحظۃ ظرف للخلط والتعریۃ بالنظرین والاعتبارین فتفکر ۱۲ منہ

من حيث هي هي مع عزل النظر عن الخلط والتعرية بان تتعلق الحيثية بالاعتبار دون المعتبر وهو

يعم الاعتبارات وينقسم اليها والى الكلي والجزئي ولو اشكل عنه بانه الف وليس بالف فجوابه انه الف وليس بالف

ففي هذا الاعتبار ايهام اجتماع النقيضين كما في الاولى ايهام ارتفاعهما ولعل قول المصنف

والطبعي اعم باعتبار آه اشارة الى هذا الاعتبار والثالثة اعتبارها من حيث هي هي

مع ملاحظة عمومها وتتعلق الحيثية بالماهية لا بان يجعل العموم قيدا فيها وهي بهذا الاعتبار

كلي طبعي وقيل لا فرق بين هذا الاعتبار واعتبار التجريد الا في التعبير دون المقصود

ولذلك يشتركان في الاحكام وفيه ان المعتبر بهذا الاعتبار موضوع للطبيعة كما

في قولنا الانسان نوع او كلي وموجود في الذهن بخلاف المجردة اذ هي ليست

محكوما عليها بشئ من الاحكام اذ يمتنع تصورها ووجودها مطلقا الا ان يراد التجريد

ع ه قوله بان تتعلق الحيثية آه يعني ان يكون الحيثية شرحا وعنوانا للاعتبار والملاحظة دون الملحوظ بمعنى ان ملاحظتها تكون من حيث هي هي اي ملاحظة الماهية اي لا يكون ملاحظة الماهية ولا تكون المخلوطة من حيث ان تلك الملاحظة ملاحظة الماهية فلا تكون هذه الملاحظة ملاحظة الخلط والتعرية فيجوز ان يكون معها ملاحظة الوجود مثلا فلا ينافي كون هذه الملاحظة ملاحظة الماهية ان لا يكون معها شئ ففي هذه الملاحظة ايهام اجتماع النقيضين لانه يمكن ان يقال بهذا الاعتبار الانسان كاتب وليس بكاتب كما ان في الاعتبار الاول ايهام في ارتفاعهما فهذا الاعتبار هو المقسم لجميع الاعتبارات فتفكر ع ه قوله دون المعتبر لا بحسب العنوان ولا بحسب المعنون س ه قوله لا بان يجعل اي لا يكون العموم قيدا في المصداق بل في التعبير والملاحظة حاصله ان يلاحظ معها كونها من حيث هي والمراد بملاحظة عمومها الامن حيث الشمول الانطباق على الجزئيات كما هو المعتبر في المحصورات ع ه قوله قيدا فيها اي في المحكي عنه والمعبر عنه بل في الحكاية والتعبير وبالجملة هذا الاعتبار حيث شانه بحسب الاعتبار لا بحسب التحقق ع ه قوله واعتبار التجريد اي بشرط لا شئ فتفكر ١٢ منه

besturdubooks.wordpress.com

انه ليس معنى ارتفاع الوجود والعدم عن المطلقة من حيث هي انها ليسا داخلين فيه لا عينا له كما توهم فمن المصداقية تحققه لان هذه مرتبة

عن بعض العوارض و الاعتبارات كما لا يخفى على من يتفكر وهذه الاعتبارات تجري في كل مفهوم مبهم جوهريا كان او عرضيا بالقياس الى ما هو خارج عنه محصل له اما في قوام سنخ مرتبة ماهيته كما سبق بيانها او في مرتبة متاخرة عنها كما في الانسان بالقياس الى عوارضه المشخصة على ما بهناك عليه آنفا والكاتب مثلا بالقياس الى زيد فانه اذا اخذ بشرط شئ كان زيدا كاتبا واذا اخذ لا بشرط شئ كان عرضا محمولا عليه بالمواطاة واذا اخذ بشرط لا شئ كان عرضا محمولا عليه بالاشتقاق ومن ههنا يظهر ان الحمل الاشتقاقي لا يختص بالمبادي بل يجري في المشتقات ايضا وقد تجري في كل طبيعة جزئية كانت او كلية بالقياس الى ما يقارنه لا على وجه التحصيل كالثوب بالنسبة الى البياض وزيد مثلا بالقياس الى اوصافه ومناط الحمل والعموم هو اعتبار لا بشرط شئ بالاصطلاح الاول ومن هذا لانه قد يكون جزئيا **قوله** وهي من حيث هي هي آه تفصيله ان الانسان مثلا اذا قصر اللحاظ على نفسه فقط لم يوجد في هذا اللحاظ الا هو ومقوماته وان كان في الواقع محفوفا بعوارض كثيرة لكنها مسلوبة عنه في هذا اللحاظ على ان يكون مصداق هذا السلب ان شيئا منها

عه **قوله** عن بعض العوارض آه كالنوع بما هو نوع والمشخص بما هو مشخص ونحوها قال الشيخ الحيوان الذي هو جنس هو بشرط التجريد عن النوع بما هو نوع والمشخص بما هو مشخص وهو لا بشرط شئ بالقياس الى غيرها من النوع والمشخص لا بتلك الحيثية خلافا في قولهم الحيوان لا بشرط شئ جنس وبشرط لا شئ مادة فتامل ١٢ **قوله** كما سبق اي في بحث الجنس ١٢ **قوله** على نفسه فقط بان توخذ الماهية من حيث هي هي ويجعل الظرف متعلقا بالماهية شرعا لبيان مرتبتها المتقدمة على جميع اعتباراتها ومراتبها وقد سبق توضيحها فتذكر ١٢ **قوله** محفوفا آه اي مختصا بهذه العوارض ١٢ منه

besturdubooks.wordpress.com

ليس عيناه لا دخل له فيه فاذا قلنا الانسان ليس من حيث هو هو الفا بتاخير الحيثية كان السلب
واردا على الايجاب من تلك الحيثية اعني نفي المقيد فكان صادقا البتة وسلب الثبوت
بهذه الحيثية لا ينافي الثبوت بحيثية اخرى واما اذا قدمنا الحيثية كان معناه من حيث هو هو
ليس الف ومفاده ان السلب ثابت له من حيث هو هو فان الحيثية حينئذ يكون قيد السلب
فيكون نفيا مقيدا والسلب من حيث هو سلب لا يتكيف بكيفية ولا يصح ان يقيد بقيد
فالتقييد يدل على انه ملحوظ من حيث انه مفهوم ثابت لشيء فهو راجع الى ثبوت السلب
فيكون كاذبا بالضرورة لانه من العوارض التي ليست في حد ذاته فتطبيق اللفظ والمعنى
انما هو بحسب تاخير الحيثية فان ورود السؤال بين طرفي النقيضين بالايجاب كما اذا قلنا
ام الانسان موجود من حيث هو هو او معدوم من حيث هو هو فلا يستحق الجواب فان هذا
السؤال طلب للتعيين بعد وضع ثبوت احد الامرين والوضع المبني عليه السؤال فاسد فكذا
السؤال ولو اجيب فبسلب الطرفين فما قال المص بقوله وهي من حيث هي هي ليست
بموجودة ولا معدومة بتقديم الحيثية ليس على ما ينبغي وفيه نظر فان ما ذكرت انما هو اذا كا نت
الحيثية في صورة تقديمها قيد السلب واما اذا كانت قيد الموضوع فالتقديم كالتاخير
في المفاد وهو كون الامر دائرا بين النقيضين اذ قادح التناقض تقييد السلب لا تقييد
الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب واجيب عنه بوجهين الاول ان القيد
قد يميز الموضوع عما عداه فيفيد تعيين الموضوع ونسبة المحمول الى ذاته من غير وجوب
ان يكون النسبة من حيثية التقييد كما تقول زيد العالم طويل فتميز المراد بقيد العلم

عن زيد انجابل ولم يكن الحكم بالطول من جهة العلم وقد تميز نفسه باعتبار عن نفسه باعتبار آخر فحينئذ ان كان الحكم عليه بذلك الاعتبار كان التقييد مفيدا والا فلغا فتقييد الموضوع بالحيثية الدالة على قصر اللحاظ عليه ان افاد ان الايجاب السلب انما هو بهذه الحيثية فيفيد القيد ويرجع اما الى الايجاب او الى السلب على ما عرفت والا فلغا فالحيثية مركوزة تقديرا لان المقدمة ملغاة والثاني ان الموضوع مع قيوده في السالبة مؤخر عن السلب من حيث المعنى فان السلب رفع الايجاب فلو لم ينظر فيه الى ورود السلب على الموجبة لم يكن رافعا لها فزيد ليس بكاتب وان كان صريحا في السلب لكن المنظور ما تلوناه. **قوله** ففي هذه المرتبة ارتفع النقيضان آه قال الاستاذ تحقيق المقام ان النقيضين ان اخذ مفردين فلا ريب في ارتفاعهما عن الماهية في مرتبة ذاتها وسنخ قوامها فان العارض لا يكون في مرتبة المعروض وان اخذ قضيتين فارتفاعهما محال مطلقا اذ الموجبات باسرها كاذبة في تلك المرتبة وسوالبها البسيطة صادقة بالضرورة ونقل بعض المتأخرين انه جوز وارتفاعهما في المرتبة بناء على اعتبار السلب محمولا فان الماهية كما انها ليست بالف من تلك الحيثية كذلك ليست بلا الف فان هذا السلب ليس نفسها ولا داخلا فيها فالسوالب باسرها صادقة والموجبات كاذبة ثم اعترض عليه بان ذلك اجتماعهما لا ارتفاعهما اذ نقيض سلب الوجود سلب سلب الوجود والوجود من لوازمه فالموجبات وسائر المراتب الشفعية من السوالب كاذبة والاوتار منها صادقة

عه **قوله** فتقييد الموضوع آه اعلم ان الاحتمال الاول آه ساقط لان لفظ الانسان مثلا لا يحتمل غيره كزيد اذ كان علما مشتركا فالتقييد بالحيثية يكون من قبيل الثاني فافهم عه **قوله** مؤخر عن السلب من حيث المعنى لان النفي يستدعي صدارة الكلام سه **قوله** لكن المنظور ما تلوناه اي تقديم السلب على العقد الايجابي ١٢ منه

فكأنه ينادي من مكان بعيد وكونه سلب السلب دون الوجود نقيضا للسلب مستنكر جدا فان التناقض من النسب المتكررة وورود السلب على النسبة السلبية دون الايجابية غير معقول انتهى اقول نقيض الوجود رفعه بما هو رفع محض لا عدولي اذ ثبوت السلب لا يعتبر في كونه نقيضا فنقيض الوجود في المرتبة رفع الوجود فيها على طريق نفي المقيد لا على طريق نفي المقيد وما هو المعمول هو الثاني وما هو النقيض هو الاول فارتفاع النقيضين محال مطلقا في جميع مواطن الواقع فذلك التجويز المبني على الخلط تجويز للفاسد على الفاسد

ع قوله فكأنه ينادي آه اذ كلام المحقق في المفردين اذا جعلا محمولين ومناط الاعتراض على اخذ النقيضين قضيتين واين ذلك من هذا ع قوله فارتفاع النقيضين آه اي سواء كانا مفردين او قضيتين ممتنع جدا في جميع المواطن حتى مرتبة الماهية اذ العدم الذي هو نقيض الوجود بمعنى رفعه في قوة السلب البسيط ومصداقه نفس الماهية اذ هو ليس من العوارض ١٢ منه

ان الانسان مثلا وان کان معتبرا من حیث ہو ہو الا ان العقل قد نظر الیہ من غیر نظر الی ہذا الاعتبار وتقسیمہ الی المعتبر بہذا الاعتبار والمعتبر بالنحوین الآخرین ونظیر ذلک ان قسمۃ الانسان الی الانسان الکلی والجزئی صحیح مع ان المقسم ہو الکلی فی الواقع وذہب خبیر بانہ لا فرق بین المعتبر باعتبار لا بشرط شئ والماخوذ بشرط لا شئ بحسب المقصود والمصداق فالاولی ان یجعل المقسم ما اشرنا الیہ سابقا فتذکر **قولہ** فمذہب المحققین آہ قال الشیخ الرئیس ان الحیوان بما ہو حیوان لا بشرط شئ موجود فی الخارج لانہ اذا کان ہذا الشخص حیوانا فحیوان ما موجود فالحیوان الذی ہو جزء من حیوان ما موجود ثم بالغ فی التشنیع علی من زعم ان الموجود حیوان ما فقط دون الحیوان بما ہو حیوان وقال ان الحیوان بشرط ان لا یکون معہ شئ آخر لا وجود لہ واما الحیوان لا بشرط شئ آخر فلہ وجود فی الاعیان فانہ فی حقیقتہ بلا شرط شئ آخر وان کان معہ الف شرط یقارنہ من خارج

ع **قولہ** من حیث ہو ہو ظاہرہ ان قولہ من حیث ہو ہو متعلق بالمعتبر اعنی الانسان فالمقسم ہو الشئ المعتبر من حیث ہو ہو ای مرتبۃ نفس ماہیتہ من غیر ان یلحظ معہا شئ آخر وہذہ المرتبۃ ہی التی یجوز فیہا ارتفاع النقیضین فہی لیست موضوع الموجبات الا الموجبۃ التی محمولہا الذات والذاتی والحق ان المقسم للاعتبارات ما یتعلق الحیثیۃ فیہ بالاعتبار دون المعتبر کما اشرنا الیہ سابقا فتذکر ع **قولہ** المعتبر بہذا الاعتبار آہ ومن ہہنا یفہم ان المقسم نفس الانسان مثلا من غیر ملاحظۃ اعتبار آخر فہی موضوع المہملۃ وقد مر تفصیلہ فتذکر ہ **قولہ** ما اشرنا الیہ آہ الظاہر من کلام المحقق ان المقسم ہو اعتبار الطبیعۃ من حیث ہی ہی بان یتعلق الحیثیۃ بالطبیعۃ دون الاعتبار والمقسم ہو موضوع القضیۃ الطبیعیۃ والحق ان المقسم ہو ما فیہ الحیثیۃ متعلقۃ بالاعتبار وہو ما فیہ ابہام اجتماع النقیضین کما سبق تفصیلہ ویمکن حمل کلام المحقق علیہ بلا تکلف بعینہ ولہذا قلنا الاولی فتفکر ۱۲ منہ

٢٤٥

besturdubooks.wordpress.com

فالحیوان بمجرد الحیوانیة موجود فی الاعیان ولیس یتوجب فی ذلک ان یکون مغارقا بل الذی ہو فی نفسہ خال عن الشرائط اللاحقة موجود فی الاعیان وقد اکتنفہ من خارج شرائط واحوال انتہی وبالجملة لیس مراد المؤمنین بوجود الطبائع وجود اشخاصہا فقط کما زعم البعض فان الشخص الکزید مثلا اذا وجد فہو فی حد ذاتہ حیوان وناطق فکل منہا موجود ایضا بعین وجودہ والا یلزم افتراق الشیٔ عن نفسہ فان ما بہ ہو ہو لزید ہو الحیوان الناطق ثم ان نسبة الوجود الے الطبیعة اقدم بالذات بل بالزمان ایضا کما فی الحوادث الیومیة من نسبتہ الی الاشخاص فللطبیعة من حیث ہی ہی بالقیاس الی الاشخاص جہتان جہة المغایرة والتقدیم وہی بہذہ الجہة مجردة بمعنے ان حکم التقدیم یصدق علیہا لا من حیث تخالط وجہة الاتحاد من حیث الخلط مع العوارض المشخصة ویمکن الاستدلال بان طبیعة الحیوان المرسل بما ہو حیوان مثلا لیس مما ہو متعلق الذات بمادة ومادة

ع قولہ ثم ان نسبة آہ المراد بالکلی الطبعی الشیٔ المطلق لا مع وصف الکلیة والاطلاق العارض لہا فی اعتبار العقل بل مع عزل النظر عنہ واما مطلق الشیٔ فلیس ہو امرا واحدا بل ہو مستجمع للوحدة والکثرة ومشتمل علیہما ومنقسم الے جمیع الاعتبارات ع قولہ ویمکن الاستدلال آہ دلیل آخر علی وجود الطبیعة من حیث ہی ہی ۱۲ منہ

فلا يكون مرهون الوجود بالامكان الاستعدادی فالامكان الذاتی هناك ملاك فيضان الوجود فاذا كان هذا الحيوان المتعلق بالمادة فائض الوجود عن وجود الفيض الحق باستدعاء استعداد المادة كان الحيوان المرسل احق بالفيضان لاستحقاق الامكان الذاتی وتوضيح المقام ان الامكان الذاتی من احوال الموجود الممكن باعتبار الماهية المرسلة المجردة عن الهيولانية ولواحقها فهی من اول المتقررات بافاضة الجواد المطلق باقتضاء طباع الامكان الذاتی بالنسبة الی جزئياتها المرهونة بتوارد الاستعدادات فليس فی الخارج الا الماهية والوجود والتشخص متنزعان عنها باعتبار استنادها الی الجاعل الحق وبان الامكان الذاتی اساس الكثرة فی نفس الممكن باعتبار الماهية والوجود واما التشخص فهو اما عين الوجود او يلازمه فالموجود الممكن له ماهية ورائيته فهی موجودة بالضرورة والا لم يوجد الشخص فلا تغفل قوله والموجود اثنان آه ای الطبيعة من حيث هی هی والشخص وكلاهما موجودان بوجود واحد بمعنی ان فی الخارج موجودا واحدا يحلله العقل الی امرين احدهما الطبيعة من حيث هی هی والثانی المخلوط بالعوارض الشخصية فالاثنينية فی ظرف الخلط والتعرية والوحدة فی موطن الاختلاط وتحقيق المقام علی ما افاده المعلم للحكمة اليمانية ان الطبيعة وان كانت عين الفرد فی جميع مواطن الوجود ولكن للعقل ان ياخذها تارة من حيث الخلط والتعيين واخری من حيث التعرية والابهام ويصح بينهما اثنينية ما اذ الفرد فی هذه الملاحظة

وان كان مخلوطا بها فی نفس الامر لانها ماخوذة لابشرط شئ ولم تاب فی ذاتها عن ان يكون معها شرطا اولا يكون فتحققت بوجود الطبيعة بشرط شئ فی ای ظرف كانت ولوفی هذا اللحاظ لكن لما كان هذا اللحاظ اعتبار الطبيعة بشرط شئ من حيث خصوص بعينها حتی ان اصل الطبيعة لابشرط شئ مفصولة عنها رئيا تلحظ بذلك اللحاظ صح ايضا ان يحكم عليها بالتعرية فيه بحسبه فهذه الملاحظة ظرف للخلط والتعرية باعتبارين فان قلت يلزم حينئذ تحقق الفرد بدون الطبيعة فی نفس الامر بحسب هذا اللحاظ قلت ان هذا النظر وان كان من انحاء نفس الامر لكن تلك اوسع من هذا واللازم تحقق الفرد بدونها فی هذا دون تلك والخرق فی ارتكاب تلك دون هذا وايضا ان هذا اللحاظ انما يكون من مواطن الواقع من حيث انه وجود لا تعمل العقل لا من حيث خصوص هذا الاعتبار ولزم تحقق الفرد بدونها فيه من حيث خصوصه لا بالاعتبار الاول وهذا اصل غامض ثم ان من القائلين بوجود الطبيعة ذهب الی تعددها بالذات

عه قوله والخرق آه ای خرق الحكم وهو امتناع انفكاك الطبيعة عن الفرد فی نفس الامر انما يلزم لو ارتكبنا انفكاكها عنه فی نفس الامر بان ترتفع عنه فی جميع مواطنها ولا يلزم من الانفكاك فی لحاظ بعينه خرق ذلك الحكم ١٢ منه

بحسب تعدد الوجودات بالذات وزعم انها لا وحدة لها بالذات وليست كذلك فهي واحدة ايضا بالذات بحسب وحدة الطبيعة الملحوظة بكونها لا بشرط شي فانها اذا اخذت من حيث العموم والاطلاق بكما في موضوع الطبيعة كانت واحدة بالذات ولها تعدد بالعرض اذ لا يصح استناد احكام الاشخاص اليها على ما يستدعيه لحاظ اطلاقها واعتبار عمومها فتفكر فانه دقيق **قوله** ومن ذهب منهم آه قيل انه وجودي بناء على دخوله في قوام الاشخاص الموجودة ورد بانه لو كان كذلك فيلزم اما حمل التشخص على الشخص بما هو هو كما في سائر الاجزاء العقلية او امتناع حمل الطبيعة عليه كما في الاجزاء الخارجية اذ يستحيل كون احد الجزئين عقليا والآخر عينيا واجيب عنه بانه محمول باعتبار وغير محمول باعتبار آخر كما في المادة والصورة من غير فرق وفيه نظر

لانہ لو کان واجبا فلم یکن جزء الشیء من الممکنات بحیث یتحد معہ فی الذات والوجود
وان کان ممکنا فلہ ماہیۃ ووجود کما یستدعیہ طباع الامکان فلہ تشخص آخر وینقل
الکلام الیہ لا یقال لم لا یجوز ان یکون واجبا ومن الاجزاء العینیۃ المتمیزۃ بحسب الذات
والوجود لانا نقول فحینئذ للنوع الذی ہو جزء آخر من التشخص تشخص آخر غیر تشخص الجزء
الواجب وانما الکلام فی تشخص ذلک النوع فالحق ان التشخص بالمعنی المصدری
امر عدمی ای اعتباری وعنوان لما بہ التشخص وہو التشخص الحقیقی الموجود بذاتہ الواجب
لذاتہ فالموجود فی الخارج نفس الماہیۃ بجعلہ تعالی ایاہا جعلا بسیطا فہی کما ہی موجودۃ
من حیث الاستناد الیہ تعالی کذلک ہی متشخصۃ من تلک الحیثیۃ فما بالموجودیۃ ہو ما بہ التشخص
والامتیاز وبہذا المعنی یکون التشخص ہو الوجود فلکل شخص موجود ارتباط خاص معہ تعالی
یترتب علیہ الامتیاز عما عداہ وان لم نعلم کنہ ذلک الارتباط المخصوص بہ فاقول الماہیۃ اما
مجردۃ فلہا بحسب وحدتہا البحتۃ تعلق خاص واحد بجاعلہا یترتب علیہ صدق الوجود والتشخص
منحصرۃ فی فرد واحد فانہا اذا لم تتعلق بشیء غیر ذاتہا فصح الموجودیۃ والتشخص انما ہی نفسہا
المکتنفۃ فقط واما متعلقۃ بالمادۃ فان کانت واحدۃ لا تعدد فیہا اصلا کمادۃ کل فلک
بالقیاس الی نوعہا فہی ایضا منحصرۃ فی فرد اذ مادتہا بحسب وحدتہا الشخصیۃ واستعدادہا
الواحد لا یوجب تکثر الصور الحالۃ فیہا او متعددۃ بالذات کہیولیات الافلاک بالقیاس
الی صورہا الجرمیۃ فیتعدد افراد ما یحل فیہا او متعددۃ بالعرض باعراض تلحقہا

ع ١ قولہ تشخص آخر او بناء علی ان التشخص ہو الوجود فلا زمہ انہ لو کان لہ وجود ان متغایرین کان لہ تشخص احدہما غیر تشخص الآخر
ع ٥ قولہ مجردۃ ای غیر متعلقۃ بالمادۃ اصلا لا فی الوجود ولا فی الاستکمال فلا یرد النفس الناطقۃ فتامل ١٢ منہ

besturdubooks.wordpress.com

من استعدادات متعاقبة مختلفة بالقرب والبعد كهيولى العناصر فان لها وحدة شخصية مبهمة
بالذات مستندة الى ماهيتها وتعددا شخصيا بالعرض مستندا الى اعراض تلحقها من استعدادات
متعاقبة فلها تعين بالذات وتعينات بالعرض وهذه التعينات مناط تعينات الاشخاص
الحالة فيها كما ان التعين الاول مناط تعين العوارض اللاحقة بها وبالجملة ان
الوجود مناط التشخص فالشئ الذى وجوده فى نفسه غير متعلق بشئ فتعين بذاته ومصحح
لتشخصه بنفسه من تلقاء افاضة الجاعل فينحصر فى فرد والشئ الذى وجوده فى نفسه
هو وجوده لمحله فمحله من حيث ان ذلك الشئ موجود فيه سبب مصحح لتعينه فيكون
متعددا بتعدده اذ تعدد محله بالذات او بالعرض يستدعى تعدد انحاء الارتباط
بجاعله فاولات المحل من الحقائق تتكثر بكثرة الحوامل وقد تتكثر بالزمان

الزاعها منحصرة فى اشخاصها ١٢ مولانا حافظ درازره

حين اتحاد المحل ايضا كعرضين متماثلين اذا حصل احدهما فى موضوع واحد بعد بطلان الآخر فالمحل من المشخصات بمعنى مايحتاج اليه نحو الوجود والتشخص والزمان منها بمعنى انه من اماراتها ومن مصححات عروض المشخصات المختلفة ومناط الامتياز فى لحاظ العقل على انه يصح ان يوخذ الزمان من اعتبارات ذات المحل ومتممات محليته بالاضافة اليها فيرجع الامر الى تكثر الحيثية التقييدية الموجبة لاختلاف المحل واما تعاقب الاستعدادات وتعددها فتفصيل ان ههنا ثلث حركات الاولى حركة النفس الفلكية فى الارادات والثانية حركة الاجرام الفلكية فى الاوضاع والثالثة حركة المادة العنصرية فى الاستعدادات فالاولى سبب لوجود الثانية والثانية سبب لبقاء الاولى ووجود الثالثة مع بقائها من غير عكس واذا قيس اجزاء كل حركة الى اجزاء نفسها فكل سابق منها بوجوده وعدمه للاحق سبب لوجود المسبوق واذا قيست الى اجزاء حركة اخرى ففى الاولى والثانية ان الارادة الجزئية سبب للوضع الجزئى وهذا الوضع سبب لارادة جزئية اخرى وهكذا وفى الثانية والثالثة ان كل وضع سبب لاستعداد من غير عكس وكل استعداد للشئ بخصوصه مصحح لارتباط خاص لذلك الشئ مع جاعله يترتب عليه وجوده الخاص وتشخصه فمحصل الكلام ان الماهية المجردة لاتكون انواعها منحصرة فى اشخاصها

عـ قوله فتفصيل الخ اعلم ان ههنا سلسلة رابعة من حركات النفس المنطبعة الفلكية فى التخيلات تركت ذكرها ...

فاما السبب کالفاعل او بالوضع او الزمان والمکان وبالجملۃ لعلہ من العلل یعنی انہا معینات

لا مستفیضہا الوجودات الخاصۃ التی ہی تشخصاتہا من تلقاء افاضۃ الجاعل فما بہ

التشخص وما بہ الموجودیۃ امر واحد اذ کما ان الشئ یصیر بہ مصدرا للآثار کذٰلک یصیر

مبدأ للامتیاز وانما اطنبنا الکلام فی ہذا المقام لیتضح بہ المرام وینکشف عنہ غطاء الاوہام

قولہ وہو الحق آہ قو فی الحاشیۃ یعنی ما کان افرادہ محسوسۃ بالذات کالضوء واللون

کان ہو المحسوس حقیقۃ فان المعدوم لا یکون محسوسا بالضرورۃ وغیر الطبیعۃ لا وجود لہ و

ما کان افرادہ محسوسۃ بالعرض کالجسم وسائر اعراضہ کان ہو ایضا کذٰلک والیہ یشیر

قول العارفین بالسر قدس اسرارہم ما رایت شیأ الا ورایت اللہ فیہ وقد قالوا

ان الممکنات لیست لہا رائحۃ من الوجود وشرح ہذہ الکلمات مما لا یلیق بہذا المقام

انتہی وہذہ آہ دفع ما یتوہم ان الکلی الطبیعی والتشخص متحدان بحسب الذات والوجود فلا یمکن

کون التشخص محسوسا وکون الکلی غیر محسوس وقد یقال ان الشئ لا یصیر محسوسا الا بعد

اقترانہ بعوارض مخصوصۃ کالوضع والشکل واللون وغیرہا والکلی انما یؤخذ مع عزل

النظر عن ہذہ العوارض بخلاف التشخص وان کانا موجودین بوجود واحد

فلیتامل قولہ شرذمۃ قلیلۃ آہ ای من المنکرین من ذہب الی ان الموجود

له قوله امور هي مبادٍ لان مصداق حمل الجنس والفصل ليس الا نفس الموضوع وتحقق بطلان ۱۲

هوية بسيطة متعينة بذاتها والكليات منتزعة عنها ومتحدة مع تلك الهوية بالعرض لا بالذات كما صرح به اهل التحقيق فالنزاع من هذه الفئة القليلة معنوي لا لفظي كما يتوهم ثم بعض المتكلمين اخذوا الطبعي بما هو عين الكلية لكن ليس لاحد ان يتصدى لاثباته اقول ليت شعري كيف يجوز كون الممكن الذي هو في حد ذاته في غاية البطلان مصداقاً للتشخص بذاته وهو نفس الوجود كما سبق فتذكر قوله اذا كان زيد مثلاً آه حاصله ان زيداً اذا كان بسيطاً في نفسه من كل الوجوه فاذا لوحظت نفسه من حيث هي مع عزل النظر عما يشاركه ويباينه حتى عن الوجود والعدم لا يصح للعقل حينئذ انتزاع صور متغايرة بالذات مطابقة اياه بحيث تصدق عليه في مرتبة ذاته فيجب القول بان يكون له في سنخ قوامه امور هي مبادٍ لانتزاعها ومصداق لحملها وهو قول بالمتنافيين

ع ه قوله بسيطة اي غير مركبة في سنخ قوامها من الماهية والتشخص ولا التشخص زائد عليها في الخارج بل نفس الهوية الخارجية فلا يلزم من وجود الشخص وجود الماهية الكلية بل الكليات من المنتزعات العقلية بالنظر الى المشاركات والمباينات وليست من الاعيان الخارجية وسيظهر بطلان هذا القول عن قريب ۱۲ منه

وانہ مستحالة فی ان یکون لشئی واحد صدان متحدان ذاتا بناء علی اتحاد الاجزاء العینیة والعقلیة بالذات

بل والتغایر بینہا فی الذہن اہ فانہ یاخذہا لا بشرط شئی نعم الاجزاء الخارجیة التی ہی الہیولی والصورة

متغایرتان بالماہیة للجنس والفصل کما مر تفصیلہ ومن الناس من ذہب الی ان مناط اختلافہا

وصدقہا امور خارجة عن سنخ قوام ماہیة المرکب فانّ للمرکب لہ معان تتبعہا معان اخری فکلا منہا

من المتبوعات الذاتیات ومن التوابع العرضیات اما حکمت المحققون ان مصداق المقومات

نفس الماہیة من حیث ہی ہی علی خلاف العرضیات فالذاتی غیر منسلخ عن اصل القوام وسنخ الجوہر

الا ان یبتنی علی ان العالم اعراض مجتمعة علی موجود واحد بسیط کما ذہب الیہ الصوفیة

قولہ الا افلاطون المشہور منہ القول بان لکل نوع فردا موجودا مجردا عن العوارض

ازلیا قابلا للمتقابلات واؤلہ صاحب الاشراق بان مقصوده ان لکل نوع امرا

ع قولہ کما مر تفصیلہ حاصلہ ان الاجزاء الخارجیة علی قسمین احدہما ماہی متحدة فی القوام والوجود فی الخارج

وہی التی ہی الجنس والفصل وثانیہما ماہی مختلفة فی تقررہا ووجودہا کالہیولی والصورة وہی متغایرة

للماہیة بالذات کما حققہ السید السند قدس سرہ وتحقیق حقہ وغیرہ کما فصلناہ فی الحواشی فتذکر ع قولہ

ومن الناس من ذہب الیہ وہی رضا القول بالتنافیین ب ع قولہ ماہیة المرکب او المرکب العقلی ۱۲ منہ

مجردا عن المادة قائما بذاته يدبره ويفيض عليه كمالاته وهو الذى نسميه رب النوع وحكماء الفرس كلهم متفقون عليه ولا يظن ان هولاء الكبار اولى الايدى والابصار ذهبوا الى ان الانسانية لما تعقل هو صورتها الكلية وهى موجودة بعينها فى كثيرين فكيف يجوزون ان يكون شيئا ليس متعلقا بالمادة ويكون فى المادة ثم يكون شيئ واحد فى مواد كثيرة واشخاص لاتحصى اقول هذا مراده فى مقام اثبات الصورة المنوعة واما ههنا اى فى بحث الماهية فمراده وجود طبيعة مجردة عن خصوص المادة وعوارضها فلا يلزم عليه القول لوجود الماهية المجردة عن جميع العوارض كما هو فى افواه العوام ومنهم المص وسياتى قوله وهى المثل الافلاطونية قيل المثال وان اكثر استعماله فى النوع المادى وهو الصنم حتى كانه اختص به فانما استعمل فى رب النوع لانه مثال له فى عالم العقل كما ان الصنم مثال له فى عالم الحس ولهذا يقال لرب الصنم المثل ثم اعلم ان المراد بالمثل الافلاطونية فى بحث الماهية الطبائع الازلية والابدية المتمايزة عن الافراد وفى باب تفصيل العوالم عالم المثال المتوسط بين عالمى الغيب الشهادة وفى مقام اثبات الصورة النوعية الجواهر المجردة المسماة بارباب الانواع وفى بحث العلم الصور الالهية القائمة بانفسها هذا ما حققه المحققون وقال المعلم للحكمة اليمانية ان للطباع المرسلة نحوين من الوجود

ع قوله اقول هذا مراده اى ما اوله صاحب الاشراق مراد افلاطون فى مقام اثبات الصورة النوعية بسبب عدم قوله بالصورة النوعية لتنزيله رب النوع منزلة الصورة ع قوله المتمايزة عن الافراد اى فى اعتبار العقل بمعنى نفس الطبيعة من حيث هى هى مع عزل النظر عن مقارنتها بخصوصية المادة وعوارضها وهو الشيئ الالهى دون الشيئ الطبعى المكتنف بعوارض المادة ١٢ منه

طبعی مع الکثرة بحسب مقارنة العوارض وهو عین وجود الاشخاص والتی قبل الکثرة ممتاز عن وجودات الافراد باسرها غیر مخلوط بشیٔ من العوارض وذلک لعدم معنی المثل الافلاطونیة والبرهان یقتضی ان یکون للکلی الطبعی المشترک بین الافراد وجود التی قبل الکثرة بمحض الاستناد الی العنایة الالٰہیة فهو موجود متمیز عن الافراد وعن جمیع العوارض واللواحق وان اعضل علیک الامر بان الطبیعة ما دامت علی صرافة الابہام والاطلاق لا یصح لها الوجود فی مسلک البرہان والوجدان واذا تحصلت بالتشخص واکتنفت بالعوارض وجدت من غیر ان تمیز عن الشخص فی الوجود فیقع لک ان نسبة الوجود الی الطبیعة لما کانت مقدمة بالذات علی نسبة الی الشخص المخلوط فیکون الطبیعة ممتازة عنه فی وجودها الذی ینسب لها فهذا الوجود من حیث انه لها لیس للشخص الا بالعرض فهی متمیزة عنه بهذه النسبة وهذا الوجود وان کان من حیث انه للشخص بخصوصه متجدد ا بتجدد الاشخاص لکنه من حیث الاستناد الی الطبیعة ازلی وحافظ هذا الاستناد المستمر استمرار الاشخاص ازلا علی التعاقب فاذا فرض انعدام جمیع هذه الاشخاص لم تبق الطبیعة ولو وجد بوجود واحد منها

ع قوله وان کان من حیث انه للشخص الخ اعلم ان الشخص عبارة عن نحو الوجود المنسوب الی الشیٔ المخلوط واستناده الی الواجب نعم بهذا الاعتبار مبدأ الامتیاز بین الاشخاص واما الوجود الذی المنسوب الی نفس الطبیعة بما هی المستندة الی مجرد العنایة الالٰہیة لا یترتب علیه الامتیاز التشخصی بل هی بهذا النحو من الاستناد وبحسب هذا الوجود ممتاز عن سائر الحقائق الکلیة فافهم ع قوله لو وجد بوجود واحد منها ولهذا قال الاستاذ المحقق ان الشیٔ المطلق ای ما هو الملحوظ بعنوان الاطلاق وواحد بالوحدة المبهمة موجود فی الخارج لا مع وصف الاطلاق بل مع عزل النظر عنه هو بوجود فرد وینتفی بانتفاء جمیع الافراد لان وجوده وجود الذی قبل الکثرة فما دام وجود فرد محفوظا وجوده وانتفاؤه بانتفاء الجمیع فقال الاستاذ

فللطبیعۃ من حیث ہی ہی حکمان الاول انہا تتحقق بتحقق فرد وتنتفی بانتفاء فرد وہذا
من حیث اتحادہا مع الاشخاص والثانی انہا توجد بفرد وتنتفی بانتفاء الکل وہذا
بالنظر الی وجودہا الاتمی وہذا الحکم مشترک بینہا وبین موضوع الطبیعۃ ای الماخوذ
من حیث الاطلاق والعموم فللوجود ایضا خصوصیتان من حیث الاضافۃ الی
الشخص وبہذہ الخصوصیۃ یمتاز عن وجودات سائر الاشخاص ومن حیث الاضافۃ
الی الطبیعۃ وبہذہ الخصوصیۃ یمتاز عن وجودات الحقائق الاخری واذا اضیف
الی الشخص فللطبیعۃ ایضا بالذات لاتحادہا معہ بالذات ای کانت ذاتیۃ لہ
واذا اضیف الی الطبیعۃ فللشخص بالعرض لاتحادہ معہا بالعرض نتفکر **قولہ** وہو الحق آہ
اقول لیس الکلام فی تصور مفہوم الانسان المجرد مثلا بل انما ہو فی انہ ہل یوجد فی ذہن ما
انسان مثلا بحیث لایکون مقترنا بشیء من العوارض ولاریب فی ان التقرر فی مطلق
عالم الواقع لایتوہم من غیر الخلط والاقتران بہا واقلہا الوجود والشیئیۃ والتجرد نعم قد یتصور
مفہوم الحیوان المجرد بشرط لا ویجعل عنوانا لتلک الطبائع الباطلۃ فی مطلق عالم الواقع
ویحکم علیہ باحکام صادقۃ فیکون العنوان الحاکی عنہا موجودا دون المحکی عنہا
وانما الکلام فیہ اذ ذلک العنوان لیس مجردا ہذا اذا اخذ بشرط لا شیء بالاصطلاح الثانی
اذ ینافیہ اقتران کل مرفوض مقارنتہ بخلاف ما اذا اخذ بشرط لا بالاصطلاح الاول

ع قولہ فللطبیعۃ ای مطلق الشیء الذی ہو موضوع المہملۃ **ع قولہ** وہذا بالنظر
الی وجودہا الاتمی ای الذی للشیء المطلق لامع وصف الاطلاق فلمطلق الشیء
حکم الافراد وحکم الشیء المطلق لان اعتبارہ مشتمل علی جمیع الاعتبارات ١٢ **منہ**

اذ لا ينافيه وكذلك لا قتران انما فرض لاملى وجه التحصيل فتفكر فانه الحق **قوله** ما يحمل عليه

آه هذا الحمل ليس مقصودا في التعريف فان الغرض منه تصوير بحت بل للتنبيه على

ان التحديد بالاجزاء الخارجية على تقدير تحققه لا يكون تعريفا يحمل الانسان لغيره

فانه لا يصلح لجواب ما هو لانتفاء الحمل فيها وايضا يفوت التغاير بين الحد والمحدود

ولعل من اختاره لا يعنى به التحديد على الحقيقة بل على التجوز **قوله** تحصيلا او تفسيرا آه

التعريف اما حقيقي يقصد به التصور ابتداء ففيه تحصيل صورة غير حاصلة واما

لفظي يحصل به التصور ثانيا فيفيد احضار المعنى في المدركة والتفاتها اليه ثانيا

قوله بحسب الحقيقة آه التعريف الحقيقي اما بحسب الحقيقة وهو يفيد تصور الشئ

الذي علم وجوده في نفس الامر بناء على ان الحدود والرسوم الحقيقية ليست مختصة

بالاعيان الخارجية واما بحسب الاسم فهو يفيد تصور الشئ باعتبار مفهومه

مع عزل النظر عن كونه موجودا او معدوما وكل منها ينقسم الى الحد والرسم

عـه **قوله** اذ لا ينافيه آه لان معنى بشرط لا شئ على هذا الاصطلاح عدم تحصله بما هو من الامور المحصلة له في مرتبة من المراتب فيجوز ان يقترن به من غير ان يعتبر تحصله منه كما ترى في المادة عـه **قوله** لانتفاء الحمل آه لان الاجزاء الخارجية بما هي خارجية ليست محمولة فاعتباره لا يناسب التعليم وما يقال ان البيت سقف وجدران مع الهيئة المخصوصة فالتعريف فيه نفس المعرف من غير تغاير فاطلاق الحد عليه ليس بحسب الحقيقة فتامل عـه **قوله** وايضا يفوت قال بعض المحققين التغاير بين الحد والمحدود بوجه ما ضروري ولو كان الحد من الاجزاء الخارجية يفوت التغاير بينهما فان الحد والمحدود على ذلك التقدير يكون صورة كلية واحدة من غير تغاير ١٢ منه

الحقيقة لان كل موجود ... ١٢ مولانا محمد يوسف عـه **قوله** بناء على ان الحدود ... في التعريف بحسب الحقيقة ان تعيد ...

besturdubooks.wordpress.com

قوله ولابد ان يكون آه اشتراط المساواة فی الصدق والاجلائية بمعنى اكثرية ظهوره بالنسبة الى المعرف بالفتح لتميز الافراد وهو مقصود فی الجملة ولوجوب تقديم معرفته عليه لكونه سببا لعلمه وتقدم الحصول يبتنی علی الظهور ثم اعلم ان المساواة معتبرة فی التام ويها يحصل الطرد والعكس المعتبران فيه لا فی مطلق التعريف قوله والتعريف بالمثال آه ليس المراد منه التعريف بنفس المثال بل بالخاصة الحاصلة له باعتبار مقايسته اليه وهی المشابهة المختصة به كما فی التعريف بالعلل فهو من قبيل الرسوم فلا يختل الحصر فی الاقسام الاربعة ولا يخفى عليك ان المقصود من المثال قد يكون مجرد الالتفات والاحضار فعلی هذا يكون تعريفا لفظيا فكونه من الرسوم على الاطلاق ليس بصحيح

ع قوله والاجلائية عطف علی قوله المساواة لا علی قوله فی الصدق ع قوله لتميز الافراد دليل اشتراط المساواة فی الصدق سه قوله لوجوب آه دليل لاشتراط الاجلائية منه

ان يقع التعريف اللفظي لا يجوز بالاخص تأمل فيه قوله والحق جوازه آه وكذا بالاخص اذ
الغرض الاصلي اي تصوير المعرف بوجه ما حصل منها هذا في الناقص الذي لا يعتبر فيه الاطراد
والانعكاس فتدبر فيه قوله ان كان المميز ذاتيا آه هذا مبني على اشتراط التساوي وبهذا
يظهر ان المركب من الفصل والخاصة وكذا المركب من الجنس والعرض العام معا مع احدهما
ليس معرفا واحدا قوله والتجنيس تقديم آه لانه مبهم والفصل محصل له والتحصيل بعد الابهام
قوله ويجب تقييده آه اي لاجل التحصيل والتقويم حتى يؤدي الى التحصيل صورة مطابقة
لتمام الماهية قوله والبسيط لا يحد آه اي بالتحديد الحقيقي والا فقد يقام العرض العام

ع قوله لا يجوز بالاخص قال الاستاذ جوزوا التعريف اللفظي بالاعم ولم يجوزوا بالاخص ولعل وجهه ان الاخص
فرد الاعم وهو شامل له دون العكس فيمكن ان ينتقل بالاعم الى الاخص دون العكس ع قوله تأمل فيه اشارة الى
ان التعريف بالمثال لا يجب ان تكون بالاخص بل قد يكون بنظيره المباين للمشابهة كما يقال وجه زيد كالقمر
وزيد كالاسد مثل لا يبعدان يكون المراد هو هذا المعنى وعلى كل تقدير ليس المعرف نفس المثال مباينا كان او اخص
بل الخاصة الكاملة للشيء بالقياس اليه وهي ليست اخص منه ولا مباينة له حتى لا يجوز التعريف اللفظي
به فتأمل س قوله فتدبر بان الاخص لا يصح ان يجعل مرآة لتحصيل علم الاعم والالتفات اليه واحضاره وكما يظهر
بالنظر الدقيق والحق ما حققناه في حاشيتنا على حاشية الاستاذ على شرح المواقف للعـ قوله هذا مبني آه اي هذا
التقسيم مبني عليه لان في مطلق المعرف لا يلزم ان يوجد المميز الذاتي فان التعريف يجوز بالاعم ص قوله وبهذا آه اي بهذا التقسيم ١٢

besturdubooks.wordpress.com

٢٦١

مقام الجنس والخاصة مقام الفصل ويحد به وقد يحد بالبسيط حيث يكون صالحاً لكمال فى الناقص **قوله** والمركب يحد آه لتحقق مناط التحديد وهو التركيب الا انه لا يجب ان يحد به فان النوع المركب والرسم التام لا يحد بها **قوله** الفرق بين الغوامض آه ولهذا قيل انا لا نعرف حقيقة شئ من الاشياء وانما نعرفها بالخواص واللوازم دون حدودها الحقيقية حاصله انا لا نقطع ان ما حصل لنا من الامور التى بها نشاهد تلك الاشياء كنه لها فالمتعذر هو الاطلاع على انه كنهه فيجوز حصوله لنا فى نفس الامر مع عدم الاطلاع عليه **قوله** لكن الذهن آه قال الشيخ فى الٰهيات الشفاء ان الذهن قد يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى فى نفسه اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى فى الوجود فيضم اليه معنى آخر يعين وجوده بان يكون ذلك المعنى متضمنا فيه وانما يكون آخر من حيث التعين والابهام لا فى الوجود مثل المقدار فانه يجوز ان يكون هو الخط والسطح والعمق لا على انه يقارنه شئ فيكون مجموعها الخط والسطح او العمق بل على ان يكون ذلك نفس الخط او نفس السطح او العمق وذلك لان معنى المقدار وهو شئ يحتمل المساواة مثلا غير مشروط فيه ان يكون هذا المعنى فقط فان شرط ذلك لم يكن جنسا كما علمت بل بلا شرط غير ذلك حتى يجوز ان يكون هذا الشئ القابل للمساواة هو فى نفسه اى شئ كان بعد ان يكون وجوده لذاته هو الوجود اى يكون محمولا عليه لذاته انه كذا سواء كان فى بعد او بعدين او ثلثة ابعاد فهذا المعنى فى الوجود لا يكون الا احد هذه لكن الذهن

عـــه **قوله** النوع المركب آه فان منع التركيب فى النوع فيرجع الى منع التركيب فى الحدود وقد اعترفتم به حيث قلتم والمركب يحد فالمراد بالتركيب ما يعم الاتحادى والانضمامى فتفكر ١٢ منه

يحاذي كل من حيث يعقل وجودا مفردا ثم ان الذهن اذا اضاف اليه الزيادة لم يضف الزيادة على

انها معنى من خارج لاحق بالشئ القابل للمساواة حتى يكون ذلك قابلا في حد نفسه هذا الشئ الآخر

يضاف اليه خارجا عن ذلك بل يكون ذلك تحصيل القبول المساواة انه في بعد واحد فقط او في اكثر

منه فيكون القابل للمساواة في بعد واحد في هذا الشئ هو نفس القابل للمساواة حتى يجوز ذلك ان

تقول ان هذا القابل للمساواة هو الذي هو ذو بعد واحد وبالعكس ثم قوله حاصله ان الكثرة ههنا من جهة

هو محصل وغير محصل فان الامر المحصل في نفسه يجوز ان يعتبر من حيث هو غير محصل في الذهن فيكون

هناك غيرية لكن اذا صار محصلا لم يكن شيئا آخر الا بالاعتبار المذكور فان التحصيل ليس يغيره بل يحققه

فافهم **قوله** فاذا نظرت الخ قال الشيخ في الهيات الشفاء ان الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة

مثلا انك اذا قلت الحيوان الناطق يحصل من ذلك معنى شئ واحد هو بعينه الحيوان الذي

ذلك الحيوان هو بعينه الناطق فاذا نظرت الى ذلك الشئ الواحد لم يكن كثرة في الذهن

واذا نظرت الى الحد فوجدته مؤلفا من عدة هذه المعاني كل واحد منها على الاعتبار المذكور

عه قوله اذا قلت الحيوان الخ اعلم انه ليس المراد بالمعنى ما هو اجمالي كالانسان مثلا فان هذا المعنى

بديهي لا يحصل في الذهن الا بنفسه وهو العلم بكنه الانسان كما زعم البعض ان الحد يفيد حصول ذلك المعنى اعني الانسان

يحصل صورتان احدهما صورة اجمالية هي بعينها المحدود والاخرى صورة تفصيلية وهي الحد الكاسب

له وهو باطل لان العلم بكنه الشئ بديهي لا يترتب على النظر كيف والحد مرآة لملاحظة المحدود فيجب ان يكون الحد

حاصلا في الذهن بالذات وملتفتا اليه بالعرض والمحدود بالعكس بل المراد به المعنى التفصيلي لذلك الشئ الواحد اعني

العلم بالكنه فالحيوان والناطق باعتبار حصولهما بانفسهما يكون مفيدا العلم بالكنه المحدود وعند حصولهما في الذهن على وجه يصير

مرآة لملاحظة ذلك المعنى الاجمالي الذي هو المحدود فالكاسب هو العلم بكنه الشئ الحيوان الناطق والمكتسب هو العلم

بالكنه للانسان المحدود فيحصل صورة واحدة تفصيلية مرآة لملاحظة المحدود فتفكر ۱۲ منه

معنى فى نفسه غير الآخر فوجدت هناك كثرة فى الذهن فان عنيت بالحد المعنى القائم فى النفس بالاعتبار الاول هو الشئ الواحد الذى هو الحيوان الذى ذلك الحيوان هو الناطق كان الحد بعينه هو المحدود المعقول وان عنيت بالحد المعنى القائم فى النفس بالاعتبار الثانى المفصل لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود بل كان شيئا مؤديا اليه كاسبا له **قوله** فلا يحمل آه بناء على الكثرة بالفعل فالتركيب هناك اعتبارى قال الشيخ ثم الاعتبار الذى يوجب كون الحد بعينه هو المحدود هو ان لا يجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد بل محمولين عليه بانه هو الا انهما شيئان من حقيقة

قوله بل كان شيئا آه ومن ها زعم بعض المتاخرين هو الظاهر من كلام الامام ايضا ان التعريف كالحيوان الناطق مثلا يفيد تحصيل صورة واحدة اجمالية هى بعينها المحدود وهى الانسان المتمثل بنفسه فى الذهن كما ان العقد الحملى يفيد صورة وحدانية للموضوع الملحوظ بالمحمول وبها يتعلق الاذعان عندهم فالمكتسب المجهول عندهم هى الصورة الاجمالية لانها المرتبة على النظر وتحصل عقيبه والكاسب هى الصورة التفصيلية فذهبوا الى ان فى التعريف تصورين تفصيلى واجمالى وذهب المحققون الى ان المجهول المكتسب هو المحدود باعتبار صورة تفصيلية يعنى العلم بالكنه دون الاجمالية التى هى نفس المحدود اذ العلم بكنه الشئ فانه بديهى يمكن حصوله مع عدم الاطلاع على حده فيمكن تحصيله بالنظر بان يلحظ مبادية بالتفتيش من بين المعانى المخزونة الصادقة عليه فاذا ظفرنا عليها ورتبناها ترتيبا تقييديا تحصيليا يؤدى الى حصول صورة تفصيلية مطابقة للمحدود وغير حاصلة قبل هذا النظر فهذا المجموع المترتب تصور واحد مرآة لمشاهدة المحدود المجمل وهذا هو العلم بالكنه للمحدود وهو المكتسب فالكاسب هو الحيوان الناطق المتمثل بنفسه فى الذهن ومرآة لمشاهدة الانسان والمكتسب هو الانسان من حيث انه مرئى ملتفت اليه بهذه الصورة التفصيلية الواحدة وبالجملة الكاسب هو العلم بكنه الشئ المحدود والمكتسب هو العلم بالكنه للمحدود فمعنى التعريف تصور واحد متعلق بالمحدود بالعرض وللمحدود وللالتفات اليه واحد لكنه بعكس التصور وان جاز حصول المحدود بنفسه عقيب العلم بالكنه كما جاز حصوله قبل التعريف لكنه نحو آخر من العلم لا يتعلق به النظر والفكر ومعنى ما قال الشيخ الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة انه يفيد حصول معنى تلك الطبيعة معنى تفصيليا اى علمها بالكنه لا كنه الشئ فتذكر **قوله** الا انهما شيئان آه الا انهما من هذه الاعتبارات من بعضيات تلك الحقيقة واجزائها فيكون كل منهما مباينا للآخر وللمجموع فلا يحمل شئ منها على الآخر ولا على المركب بل كانا متحدين فى الوجود ولان مناط الحمل هو ان يتحدا من حيث انهما شيئان بر اسهما كما مر فتذكر ثم متمم

مستلزماً ان ومغايران للجميع لكن نعني به في مثالنا الشيء الذي هو بعينه الحيوان الذي في ذلك الحيوان
حيوانية مستكملة متحصلة بالنطق والاشتباه الذي يوجب كون الحد غير المحدود ويستنع
ان يكون الجنس والفصل محمولين على الحد ان لا يجعلا محمولين بل جزئين منه فلذلك
ليس الحد بجنس ولا الجنس بحد ولا الفصل بواحد منهما ولا جملة معنى حيوان مؤلف مع الناطق
هو معنى الحيوان غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف ولا يفهم من معنى مجموع حيوان وناطق
ما يفهم من احدهما ولا يحمل احدهما عليه فليس مجموع حيوان وناطق حيوان هو حيوان وناطق لان
المجموع من شيئين غيرهما بل ثالث كل واحد منهما جزء منه والجزء لا يكون هو الكل ولا الكل
يكون هو الجزء انتهى ومن ههنا يفهم ان الجنس والفصل ليسا جزئين للمحدود حقيقة بل على ما يساً محققة
عليسا ستقدمين عليه بالطبع بل بالماهية فقط وسلف تحقيقه قوله كان شيئاً مؤدياً آه ظاهره يدل
على ان مجموع التصورات الاجزاء تفصيلاً يؤدي الى حصول صورة اخرى في الذهن هي الصورة الواحدة
الاجمالية التي للمحدود وكما ان التركيب الحملي يفيد حصول الصورة الواحدة التي للموضوع مع المحمول
وليس كذلك لا ههنا ولا في القضايا اذ في التعريفات الحقيقية يتصور المعرف بالفتح بعينه

ع قوله ظاهره يدل آه هذا الاذهب اليه الفاضل اللاهوري حيث قال الحد مع الاجزاء ان كانت نفس الماهية الا انها تغايرها باعتبار
اذ قد يتعلق بكل واحد منها تصور على حدة فيكون هناك تصورات بعددها وقد يتعلق تصور واحد بجميعها المجموع التصورات المتعلقة بها تفصيلاً
هو المعرف الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميعها اجمالاً فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه قال السيد السند المتبادر من هذه العبارة هو انا اذا
تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى اجتمعت في ذهننا تصوراتها معاً مترتبة يحصل لنا تصور آخر مغاير لذلك المجموع المترتب متعلق بجميع الاجزاء
هو تصور الماهية اجمالاً فههنا تصوران اجمالي وتفصيلي والحق خلاف ذلك فتفكر ع قوله كما ان التركيب الحملي آه هذا هو المذكور عند بعضهم حيث
قال ان التركيب الحملي يفيد حصول صورة للموضوع والمحمول تتعلق بهما الا وهما وليس كذلك عند التحقيق كما سياتي ۱۲ منه

وما سمح به فكري في توجيهه هو ان للحكم اعتبارين اعتبار ماهيته التصورية فيدخل في الكلية واعتبار
انه وجود رابطي وعدم كذلك له لملاحظة حال الطرفين وبهذا الاعتبار قد يترتب على النظر مطلوب
من البرهان ونظيره القول الجعل المؤلف فان الاتصاف بماهيته التصورية مستغنية عن الجعل
ومن حيث انه رابط بين الحاشيتين يترتب على الجعل فتفكر قوله من المطالب التصورية او قيل الاولى
بينه وبين الاسمي ولم يعلم ان البديهي يحمل التعريف اللفظي دون الاسمي وقيل الغرض منه تصور المعنى
من حيث انه معنى ذلك اللفظ واعترض عليه بانه يصير حينئذ تعريفا اسميا او يجعل لغويا اقول
لعل مراده من تصور المعنى احضاره في المدركة والالتفات اليه بعد ان يكون حاصلا في الخزانة
وانما اعتبر الحيثية لان المعنى قد يكون حاضرا لكنا لا نعلم انه معناه فيطلب التوجه
والالتفات اليه من حيث انه معنى ذلك اللفظ بان يكون الحيثية تعليلية لا تقييدية
فالغرض الاصلي منه احضار المعنى للغير والتفاته اليه بذلك الاعتبار بمرادف او غيره بشرط

عه قوله فيدخل في الكلية اي كل متصور بحقيقته التصورية فهو بديهي وان كان
بعض الاعتبارات التي هي غير اعتبار الحقيقة التصورية مرتبا على النظر تامل ١٢ منه

عه المتقل الاحضار في المدركة لزم احضار المحضر فدفعه بقوله بشرط ان يكون آه يعني ان الحضور على نحوين حضور من اللفظ و

ان يكون معنى هذا اللفظ مستلزماً للتوجه اليه فاللفظ لا يفيد الا الاحضار والالتفات دون التصور والتصديق فعده من المطالب التصورية على التجوز والمساهلة **قوله** فانه جواب ما آه وقد علل بانه لو لم يكن من مطلب ما الشارحة لا تم تعليل القوم على تقدم مطلب ما الاسمية على ما عداه بانه ما لم يفهم معنى اللفظ لا يمكن التصديق بوجوده ولا تحقق طلب حقيقته ولا التصديق بهلية المركبة فان فهم معنى اللفظ يجوز ان يحصل من التعريف اللفظي قيل عليه ان ذلك الفهم يحصل من التعريف الاسمي فقط وهو مطلب ما الاسمية دون اللفظي المقصود منه التوجه والالتفات بل التصديق على انه اعم فتفكر **قوله** نعم بيان موضوعية آه توضيحه انا اذا قلنا الغضنفر موجود مثلاً فانه المخاطب الغضنفر فانما يطلب مجرد التوجه الى ما وضع له فيحصل بتفسيرنا بالاسد اما اذا قال الغضنفر موضوع لمعنى ما فانما يسأل بيان موضوعيته

ع **قوله** فان فهم آه والتحقيق ان تصور المعنى في النفس واستحضاره مرة ثانية من حيث انه مسبوق بلفظ ما لم يفهم معناه بخصوصه ينبغي ان يعد من المطالب فالذي يفيده ويسمى تعريفاً لفظياً فهذا المطلب لا يطلب بالهل المطالب التصديق ولا بالحقيقية المتأخرة عن الهل البسيطة فلا بد ان يدخل في مطلب ما الاستفاضة من بين التصورات لو لم يذكر فسيكون من مطالب آخر وكان مطلب ما الاسمية في التصور ما بتداء لا تم تعليل القوم لتقدم ما الاسمية على جميع المطالب الا فهم المعنى من اللفظ كما يحصل بالاسمي يحصل من اللفظي ايضاً لانه اسم ما هو بابتداء او مرة ثانية فلو لم يكن اللفظي داخلاً في مطلب ما لم يكن هذا المطلب مقدماً على ما عداه من المطالب بل يحتاج اليه فتفكر

عـ **قوله** قيل عليه آه قائله استاذنا مير محمد زاهد الا ان مراد المستدل تفهيم المعنى ما يعم الالتفات اليه ثانياً اذ لا ريب في تقدمه على التصديق بالوجود فالفهم بالمعنى الاعم قد يحصل بالتعريف اللفظي كما انه يحصل بالاسمي فيتم البيان ثم لا يخفى عليك ان من قال بان التعريف اللفظي من المطالب التصديقية ظاهر ان يجعل فهم المعنى مطلقاً من التعريف الاسمي فيتم التعليل ولا يدخل التعريف اللفظي في مطلب ما فتامل سـ **قوله** دون اللفظي آه فانه بعد فهم المعنى ظاهر لم يكن التعريف داخلاً في مطلب ما تم ذلك التعليل ايضاً كذا قال الاستاذ مولانا مير محمد زاهد ثم قال في بعض حواشيه يمكن ان يكون تقدم ما الاسمية على سائر المطالب لدخول التعريف الاسمي فيه فان هذا المطلب شامل التعريف الاسمي واللفظي ايضاً

وحصول التصور بها فهذا بحث لغوي اذ الغرض الاصلي منه ذلك التصور الذي يقصد اثباته في علم اللغة

قوله فمن قال آه انما هو تحرز عن تحصيل الحاصل لحصول التصور سابقا انت تعلم ان المعنى قبل التعريف اللفظي حاصل في الخزانة لا في المدركة ولو سلم فانما المقصود منه الالتفات اليه من حيث انه معناه دون التصور والتصديق وقد يقال انه لا ينكر بكونه من مطالب الكنه قد اشار اليه ومرجعه التصور وانت خبير بان المقصود في بحث اللغوي دون التعريف اللفظي وحصوله معه لا يوجب ان يكون مرجعا له والا فيرجع جميع اقسام التعريف اليه لحصول التصور معه جميعا فتامل **قوله** مثل المعرف آه توضيحه ان حاصل التعريف مثله كمثل النقاش نقش شبحا في اللوح فانه يتصور في الذهن صورة معدوم او موجود تصويرا بحتا مع عزل النظر عن ثبوته او لا ثبوته في الواقع فهو تصوير بحت لا حكم فيه والا لم يكن تصويرا بل تصديقا فاذا قلنا الانسان حيوان ناطق لسنا نعني به الحكم على الانسان بانه كذا وانما نذكر الانسان لان يتوجه ذهنك اليه ما عرفته وتوجهنا من قبل ونشرع الآن في تصويره بوجه اتم واكمل **قوله** فلا يتوجه عليه آه اي من حيث هو تصوير بحت بحيث لا يتوجه عليه شيء من المنوع الثلثة فان المناظرة انما تنعقد في الاحكام فقولك لانم ان الانسان حيوان ناطق بمنزلة قولك للكاتب

قوله وحصول التصديق آه اي التصديق بحال اللفظ بانه موضوع لاي معنى لا بحال المعنى والبحث من احوال اللفظ من حيث الوضع مقصود في علم اللغة واما احضار المعنى في المدركة ثانيا سواء كان بواسطة لفظ او مع معناه من احوال المعنى لان غاية الموصل اليه هو اللفظ فالايصال الى الالتفات من عوارض اللفظ لانا نقول الموصل اليه بالحقيقة هو المعنى وان كان التعريف بمرادف كما في الغضنفر والاسد فان مدلول الاسد بما هو مدلوله يفيد الالتفات اليه من حيث هو مدلول الغضنفر واما في غير المرادف فظاهر منه

لانم لكتابتك **قوله** فيجوز آه أي التبع غير مختص بواحد من تلك الاحكام بالاجماع واما النقض في مسالك المشهور فمختص بدعوى الاطراد وهو التلازم في الثبوت والانعكاس وهو التلازم في الانتفاء وبيان الاختلال وقيل يمكن ذلك البيان فيما سواه ايضا فيشمل دعوى الاصحية والحق ان النقض كالمنع في عدم الاختصاص فان الكل قابل للاختلال والنقض انما يرد عليه **قوله** والمعارضة آه اي بتعريف حقيقي آخر انما تتصور في الحدود الحقيقية دون غيرها فان التعاند انما يتحقق فيها لان تعدد الحقائق لشيء واحد من الممتنعات بخلاف غيرها وهي ايضا كالمنع في عدم الاختصاص ثم اعلم ان اطلاق المنع آه على التجوز ويحتمل الحقيقة ايضا بناء على احتمال الاشتراك **قوله** المفرد اذ اعرفت آه تحقيق ان المفرد لا يدل على التفصيل اصلا والاجمال ان يدل المفرد على المعنى المركب الخبري فتحقيق تحقيقه آه مع ان اقل مراتب الملفوظة ان تكون ثنائية ويطل ما ذكره من ان طرفي الشرطية لا يصح التعبير عنهما حال الحكم بالمفرد وتحقيق كلام غير مركب من كلمتين لا من اسم وفعل لا يكون ذلك المفرد اسما ولا فعلا ولا حرفا وتوضيحه

ع **قوله** وتوضيحه آه وبهذا يظهر ان المعنى المطابقي للفعل معنى اجمالي مستقل بالمفهومية غير ملحوظة فيه النسبة بنفسها ويؤيده ما نقل العلامة من الشيخ ان الاسماء والكلم نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب فما اشتهر ان الفعل بالمعنى المطابقي غير مستقل ليس بصحيح اوما ال فتدبر منه

فان المفرد الموضوع اذا سمعه العالم بوضعه لیلتفت الی معناه دفعة واحدة اذ اللفظ انما یلتفت به

الی ما وضع له فان کان ہذا الموضوع له مرکبا فالسامع یلتفت الیه دفعة فان فصل ذلک المعنی الی

اجزائه لم یکن ذلک التفصیل ناشیا من اللفظ او من العلم بالوضع بل احدثه السامع من عند نفسه بخلاف

اللفظ المرکب فان السامع عند سماع کل جزء منه یلتفت الی معناه الذی ہو جزء معنی اللفظ فکل جزء

من معناه ملتفت الیه بالتفات علی حدة وہذا ہو التفصیل فالمفرد اذا عرف بالمرکب لا یکون التفصیل

المستفاد منه مقصودا ومن ہہنا تم ان لا ترادف بین المفرد والمرکب لتفاوتهما بالاجمال والتفصیل

فلا ترادف بین العدم وسلب الکون علی ما قیل نعم لما لم نجد فی الفارسیة لفظا مفردا فسرناه بالمرکب

ای نابودن ونیستی وہو معنی سلب الکون قوله بل لا یفیداه ای بالافادة تحصیل المعانی فی

الذہن ابتداء لا الدلالة والاحضار قوله الا لزم الدور آه قیل فی بیانه ان افادتها المعنی یتوقف

علی العلم کونها مختصة بتلک المعانی غیر مساویة النسبة الیها والی غیرها لاستحالة الترجیح مع التساوی

وذلک العلم یتوقف علی علم نفس تلک المعانی ابتداء فلو انعکس الامر لزم الدور وما سبق الی الفهم

عند التلفظ بها من مجرد القصد الی سمیاتها لا یعد فائدة فما اجیب عنه بان الموقوف

علی العلم بالوضع فهم المعنی من اللفظ او فهمه فی الحال وہو لا یتوقف علیه حتی لو انعکس الامر فیه دور

بل علی فهمه فی الجملة او فی الزمان الماضی لیس بمستقیم اذ لا بد من ارجاعه الی الاحضار

والالتفات او العلم التصدیقی بان یکون السابق ہو العلم التصوری والکلام فی الافادة

ع قوله بالافادة تحصیل المعانی ای ان کانت تلک المعانی تصوریة فافادتها تحصیل صورها فی ذہن السامع

ابتداء وان کانت تصدیقیة فافادتها تحصیل التصدیق بها ابتداء واما الدلالة والاحضار فهو الالتفات مرة ثانیة

والتوجه الیها بعد الغفلة عنها ع قوله ذلک العلم ای العلم بالاختصاص من حیث انه نسبة من المختص والمختص به ۱۲ منه

تمم بعد الالف وثلثمائة واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله اجمعين برحمتك يا ارحم الراحمين

على براعة الاستهلال من وجوه متعددة من لفظ التصور والانتاج والجنس والكليات والتصديق الخ

بسم الله الرحمن الرحيم

اصل هذا اللفظ من افعال التعجب لكنه منقول ههنا للاستفهام ووجه ذلك في منهية الشرح ١٢ عبيد

سبحانه ما اعظم شانه لا يحده لا يتصوره ولا ينتج ولا يتغير تعالى عن الجنس والجهات وجعل الكليات و الجزئيات الايمان به نعم التصديق والاعتصام به جند التوفيق والصلوة والسلام على من بعث بالدليل الذي فيه شفاء لكل عليل وعلى آله واصحابه الذين هم مقدمات الدين ونجوم اليقين اما بعد فهذه رسالة في صناعة الميزان سميتها بسلم العلوم اللهم اجعله بين المتون كالشمس بين النجوم

مقدمة

العلم التصور وهو الحاضر عند المدرك والحق انه من اجلى البديهيات كالنور والسرور نعم تنقيح حقيقته عسير جدا فان كان اعتقادا للنسبة الخبرية فتصديق وحكم والا فتصور ساذج وهما نوعان متباينان من الادراك ضرورة نعم لا حجر في التصور فيتعلق بكل شيء وههنا شك مشهور وهو ان العلم والمعلوم متحدان بالذات فاذا تصورنا التصديق فهما واحد وقد قلتم انهما مختلفان حقيقة وحله على ما تفردت به ان العلم في مسألة الاتحاد بمعنى الصورة العلمية فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم ومن حيث القيام به علم ثم بعد التفتيش يعلم ان تلك الصورة انما صارت علما لان الحالة الادراكية قد خالطت بوجودها الانطباعي خلطا رابطيا اتحاديا كالحالة الذوقية بالمذوقات فصارت

اقول الحق كلمة شارح كلام الشرح ان المراد بالطريق الذوقي هو ان يحمل العام بينهما

لانه اذا كان العام ذاتيا والخاص مدركا بالكنه يستلزم درايته الخاص دراية العام بلا رؤيته ولا تلبيس ١٢ الحقير الخالي من الحشي

اقول التصور الذي يتعلق بالنسبة الجزئية ... من قبيل التصور لكن لا يتعلق بالطرفين الا بالنسبة

اعلم ان القسم الحقيقي للتصور والتصديق هي الحالة الادراكية التي لا تجتمع مع معدومها لانها كيفية ثابتة

صورة ذوقية والسمعية بالمسموعات وهكذا فتلك الحالة تنقسم الى التصور والتصديق
قطعا وهما كتفاوت النوم واليقظة العارضتين لذات واحدة المتباينتين بحسب حقيقتهما
فتفكر وليس الكل من كل منهما بديهيا والا فانت مستغن ولا نظريا متوقفا على النظر والا لدار فيلزم
تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين بل بمراتب غير متناهية فان الدور مستلزم للتسلسل
او تسلسل وهو باطل لان عدد التضعيف ازيد من عدد الاصل وكل عددين احدهما ازيد
من الآخر فزيادة الزائد بعد انصرام جميع آحاد المزيد عليه فان المبدأ لا يتصور عليه الزيادة
والاوساط منتظمة متوالية فح لو كان المزيد عليه غير متناه لزم الزيادة في جانب
عدم التناهي وهو باطل وتناهي العدد يستلزم تناهي المعدود فتدبر ولا يعلم التصور من التصديق
وبالعكس لان المعرف مقول والتصور متساوي النسبة فبعض كل واحد منهما بديهي و
بعضه نظري والبسيط لا يكون كاسبا فلا بد من ترتيب امور للاكتساب وهو النظر والفكر
وههنا شك مشهور خوطب به سقراط وهو ان المطلوب اما معلوم فالطلب تحصيل الحاصل واما مجهول
فكيف الطلب واجيب بانه معلوم من وجه ومجهول من وجه فيعود في الوجه المعلوم معلوم والوجه
المجهول مجهول وحله ان الوجه المجهول ليس مجهولا مطلقا حتى يمتنع الطلب فان الوجه
المعلوم وجه الا ترى ان المطلوب الحقيقة المعلومة ببعض اعتباراتها هذا وليس كل ترتيب
مفيدا ولا طبعيا ومن ثم ترى الآراء متناقضة فلا بد من قانون عاصم عن الخطأ فيه وهو
المنطق وموضوعه المعقولات من حيث الايصال الى تصور او تصديق وما يطلب به تصور
او التصديق يسمى مطلبا وامهات المطالب اربع ما واي وهل ولم فما لطلب التصور
بحسب شرح الاسم فتسمى شارحة او بحسب الحقيقة فحقيقية واي لطلب المميز بالذاتيات
او العوارض وهل لطلب التصديق بوجود الشيء في نفسه فتسمى بسيطة او على صفة فمركبة ولم
لطلب الدليل لمجرد التصديق او للامر بحسب نفسه واما مطلب من وكم وكيف واين ومتى
فمن امهات لا اي او مندرجة في الهل المركب التصورات قدمنا وضعا لتقدمها طبعا

النقدم الطبعي هو احد التقدمات الخمسة المشهورة وتفسيره هو ان يكون المتاخر موقوفا على المتقدم ولا يكون

طبعًا فان المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم قيل فيه حكم فهو كذب وحله انه معلوم بالذات ومجهول

مطلق بالعرض فالحكم وسلبه بالاعتبارين وسياتي الافادة انما تتم بالدلالة منها عقلية بعلاقة

ذاتية ومنها وضعية بجعل الجاعل ومنها طبعية باحداث الطبيعة وكل منها لفظية وغير لفظية

واذا كان الانسان مدني الطبع كثير الافتقار الى التعليم والتعلم وكانت اللفظية الوضعية

اعمها واشملها فلها الاعتبار ومن ههنا تبين ان الالفاظ موضوعة للمعاني من حيث هي هي دون الصور

الذهنية او الخارجية كما قيل فدلالة اللفظ على ما وضع له من تلك الحيثية مطابقة وعلى

جزئه تضمن وهو لازم لها في المركبات وعلى الخارج التزام ولا بد من علاقة عقلية او عرفية

وقد قيل الالتزام مهجور في العلوم لانه عقلي ونقض بالتضمن ويلزمها المطابقة ولا عكس

وكونه ليس غيره ليس ما يسبق اليه الذهن دائما واما التضمنية والالتزامية فلا لزوم بينهما

الافراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ لانه ان دل جزؤه على جزء معناه فمركب ويسمى قولًا

ومؤلفا والا فمفرد وهو ان كان مرآة لتعرف الغير فقط فاداة والحق ان الكلمات

الوجودية منها فان كان مثلا معناه كون الشيء شيئا لم يذكر بعد وتسميتها كلمات لتصرفها

ودلالتها على الزمان والا فان دل بهيأته على زمان فكلمة وليس كل فعل عند العرب

كلمة عند المنطقيين فان نحو امشي مثلا فعل عندهم وليس بكلمة عند المنطقيين لاحتماله الصدق

والكذب بخلاف مشى والا فهو اسم ومن خواصه الحكم عليه وقولهم من حرف جر وضرب

فعل ماض لا يرد فانه حكم على نفس الصوت لا على معناه والمختص به هو هذا والاول يجري

في المهملات ايضا وايضا ان اتحد معناه فمع تشخصه جزئي ويدخل فيه المضمرات واسماء الاشارات

فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص على ما هو التحقيق وبدونه متواطئ ان تساوت

افراده في الصدق والا فمشكك وحصر التفاوت في الاولية والاولوية والاشدة

والزيادة ولا تشكيك في الماهيات ولا في العوارض بل في صدقها على الافراد بها

فلا تشكيك في الجسم ولا في السواد بل في اسود بمعنى كون احد الفردين اشد

سه قوله وهو آه تحقيق المرام انه ليس المراد بالتباين الجزئي ما هو مرتبة شيئي بل المراد به مرتبة لابشرط بشيئي لتحقق التباين الجزئي سواء كان بين العينين او النقيضين في ضمن التباين الكلي كاللاحجر واللاحيوان مثال لما يكون

وهو ما قال فلا جواب الا تخصيص الدعوى بغير نقائض المفهومات الشاملة ١٢ عبيد دو

من التخصيص وبين نقيضي الاعم والاخص من وجه تباين جزئي كالمتباينين وهو التفارق في الجملة

لان بين العينين تفارقا فحيث يصدق عين احدهما يصدق نقيض الآخر وهو قد تحقق في ضمن

التباين الكلي كاللاحجر واللاحيوان واللاانسان واللاناطق وقد تحقق في ضمن العموم من وجه

كالابيض والانسان والحجر والحيوان وههنا سوال وجواب على طبق ما مر ثم الكلي اما عين حقيقة

الافراد او داخل فيها تمام مشترك بينها وبين نوع آخر اولا ويقال لها ذاتيات وربما يطلق الذاتي

بمعنى الداخل او خارج مختص بحقيقة اولا ويقال لها عرضيات والجمهور على ان العرض غير العرضي

وغير المحل حقيقة قال بعض الافاضل طبيعة العرض لابشرط شيئي عرضي وبشرط شيئي المحل وبشرط لا شيئي

العرض المقابل للجوهر ولذا صح النسوة اربع والمار ذراع ومن ثم قال المشتق لا يدل على النسبة ولا

على الموصوف لا عاما ولا خاصا بل معناه هو القدر الناعت وحده هذا هو الحق ويؤيده ما قال ابن

سينا وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لمحالها فالكليات خمس الاول الجنس وهو كلي مقول

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فان كان جوابا عن الماهية وجميع المشاركات فقريب والا

فبعيد وههنا مباحث الاول ان ما هو سوال عن تمام الماهية المختصة ان اقتصر فيه على امر فيجاب بالنوع

او الحد التام وعن تمام الماهية المشتركة ان جمع بين امور فيجاب بالنوع ان كانت متفقة الحقيقة وبالجنس

ان كانت مختلفها ومن ههنا يقترح عدم امكان جنسين في مرتبة واحدة لماهية واحدة الثاني وجود الجنس

هو وجود النوع ذهنا وخارجا فهو محمول عليه فيهما ومنشأ ذلك ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع وان كانت

قبلية لا بالزمان فان اللون مثلا اذا خطرناه بالبال فلا يقنع بتحصل شيئي متقرر بالفعل بل يطلب في

معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها بل تحصيل الاشارة

الثالث ما الفرق بين الجنس والمادة فانه يقال للجسم مثلا انه جنس للانسان فهو محمول عليه وانه مادة

له فهو مستحيل الحمل عليه فنقول الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة مادة والماخوذ بشرط الزيادة نوع والماخوذ

لابشرط شيئي بل كيف كان ولو مع الف معنى مقوم داخل في جملة تحصل معناه جنس فهو محمول بعد لا يدري

انه على اي صورة ومحمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت او الفا هذا عام فيما ذاته

٢٧٩

سه اعلم ان المصنف اجمل الكلام في بيان الجنس البعيد لرعاية وضع رسالته على الاختصار مهما امكن "والتفصيل ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات اثنان فهو الجنس البعيد كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فان الجواب عن سوال الانسان والفرس بما هو الحيوان والجواب عن سوال الانسان والشجر هو الجسم النامي، وان كانت الاجوبة ثلثة فهو الجنس الابعد كالجسم المطلق بالنسبة الى الانسان فان الجواب عن الانسان والفرس هو الحيوان وعن الانسان والشجر هو الجسم النامي كما مر والجواب عن الانسان والحجر هو الجسم المطلق وان كانت الاجوبة اربعة فهو الجنس العالي الابعد كالجوهر بالنسبة الى الانسان فالاجوبة الثلاثة ما مرت فالجواب عن الانسان والعقل هو الجوهر فعلم ان المراد بالبعيد في عبارة المتن ما هو مقابل القريب فافهم ١٢ عبيد دو

مرکبة وماذاته بسيطة لكن في المركب تحصيل معنى الجنس عسير دقيق وفي البسيط تنقيح المادة متعسر ومشكل
فان ابهام المتعين وتعيين المبهم امر عظيم وهذا هو الفرق بين الفصل والصورة ومن ههنا تسمعهم
يقولون الجنس ماخوذ من المادة والفصل ماخوذ من الصورة الرابع قالوا ان الكلي جنس الخمسة فهو
اعم واخص من الجنس معاً وحله ان كلية الجنس باعتبار الذات وجنسية الكلي باعتبار العرض
واعتبار الذات غير اعتبار العرض وبتفاوت الاعتبار يتفاوت الاحكام ومن ههنا تبين جواب
ما قيل ان الكلي فرد من نفسه فهو غيره وسلب الشيء عن نفسه ممتنع نعم يلزم كون حقيقة الشيء عينا له
وخارجا عنه لكن لما كان باعتبارين فلا محذور ومن ثمه قيل لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة
الخامس قيل ان كان موجودا فهو متشخص فكيف مقوليته على كثيرين والا كيف يكون مقوما للجزئيات
الموجودة وحله ان كل موجود معروض التشخص مسلم وذلك دليل التقسيم والاشتراك في دخول التشخص في
كل موجود ممنوع الثاني النوع وهو المقول على المتفق الحقائق في جواب ما هو وكل حقيقة بالنسبة الى حصصها
نوع وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا والاول الحقيقي والثاني
الاضافي وبينهما عموم من وجه وقيل مطلقا وهو كالجنس اما مفرد او مرتب والاخص السافل والاعم
العالي والاخص الاعم المتوسط لان الجنسية باعتبار العموم والنوعية باعتبار الخصوص فيسمى النوع
السافل نوع الانواع والجنس العالي جنس الاجناس الثالث الفصل وهو المقول في جواب اي شيء هو في
جوهره وما لا جنس له لا وجود لا فصل له فان ميز عن مشارك الجنس القريب فقريب والبعيد فبعيد له نسبة
الى النوع بالتقويم فيسمى مقوما وكل مقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس والى الجنس بالتقسيم فيسمى مقسما وكل
مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس قال الحكماء الجنس امر مبهم لا يحصل الا بالفصل فهو علة فلا يكون
فصل الجنس جنسا للفصل ولا يكون لشيء واحد فصلان قريبان بل لا يقوم الا نوعا واحدا ولا يقارن
الا جنسا واحدا وفصل الجوهر جوهر خلافا للاشراقية وههنا شك من وجهين الاول ما اورد
في الشفاء وهو ان كل فصل كمعنى من المعاني فاما اعم المحمولات او تحته والاول باطل فهو منفصل
عن المشاركات بفصل فاذن لكل فصل فصل ويتسلسل وحله انا لا نم انفصال كل مفهوم بالفصل

جواب سؤال وهو ان الابطال انما يكون بعد الاستدلال + قوله معلول واحد آه حاصل الجواب ان المعلول

حاصل الجواب انا سلمنا انفصال الفصل عن الشارح لكن لا نم ان ذلك الانفصال انما يكون بفصل

وانما يجب لو كان ذلك العام مقوما له والثاني ما سنح لي وهو ان الكلي كما يصدق على واحد
من افراده يصدق على كثيرين من افراده يصدق واحد مجموع الانسان والفرس حيوان فلو
فصلان قريبان لا يقال يلزم صدق العلة على المعلول المركب لانه مجموع المادية والصورية وهو
مح لان الاستحالة مم فانه معلول واحد وعلة كثيرة وكثرة جهات المعلولية لا تستلزم كثرة المعلولية
حقيقة لا يقال فمجموع شريكي الباري شريك للباري فبعض شريك الباري مركب وكل مركب
ممكن مع ان كل شريك للباري ممتنع لان امكان كل مركب مم فان افتقار الاجتماع على تقدير الوجود
الفرضي لا يضر الامتناع في نفس الامر الا ترى انه يستلزم المح بالذات فلا يكون ممكنا فتدبر وحله
ان وجود اثنين يستلزم وجود ثالث وهو المجموع وذلك واحد لا يقال على هذا يلزم من تحقق
اثنين تحقق امور غير متناهية لانه بضم الثالث يتحقق الرابع وهكذا لانا نقول الرابع اعتباري فانما
حصل باعتبار شئ واحد مرتين والتسلسل في الاعتباريات منقطع فافهم الرابع الخاصة وهو الخارج
المقول على ما تحت حقيقة واحدة نوعية او جنسية وهي شاملة ان عمت الافراد والا فغير شاملة
الخامس العرض العام وهو الخارج المقول على حقائق مختلفة وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن المعروض
فلازم والا فمفارق يزول بسرعة او بطوء او لا ثم اللازم اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلقا
بعلة او ضرورة يسمى لازم الماهية او بالنظر الى احد الوجودين خارجا او ذهنا ويسمى الثاني معقولا
ثانيا والدوام لا يخ عن لزوم مستبعي بل لمطلق الوجود ودخل ضرورتي في لوازم الماهية والحق لا فان
الضرورة لا تعلل حتى يجب وجود العلة او لا كوجود الواجب على مذهب المتكلمين وايضا اللازم اما بين
وهو الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم وقد يقال على الذي يلزم من تصورهما الجزم باللزوم وهو اعم
من الاول او غير بين بخلافه فالنسبة بالعكس وكل منهما موجود بالضرورة وههنا شك وهو ان اللزوم لازم
والا ينهدم القبل للملازمة فيتسلسل اللزومات وحله ان اللزوم من المعاني الاعتبارية الانتزاعية
التي ليس لها تحقق الا في الذهن بعد اعتباره فينقطع بانقطاع الاعتبار نعم منشؤها ومنبعها متحقق
وذلك هو الكافي لنفس الامرية الانتزاعيات متناهية او غير متناهية مرتبة او غير مرتبة فقولهم

۲۸۱

bestudubooks.wordpress.com

التسلسل فيها ليس بمحال صادق بعدم الموضوع فتدبر **خاتمة** مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروض ذلك المفهوم يسمى كليا طبعيا والمجموع من العارض والمعروض يسمى كليا عقليا وكذا الكليات الخمس منها منطقي وطبعي وعقلي ثم الطبعي له اعتبارات ثلثة بشرط لا شيء ويسمى مجردة وبشرط شيء ويسمى مخلوطة ولا بشرط شيء ويسمى مطلقة وهي من حيث هي ليست موجودة ولا معدومة ولا شيئا من العوارض ففي هذه المرتبة ارتفع النقيضان والطبعي اعم باعتبار من المطلقة فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره اعلم ان المنطقي من المعقولات الثانية ومن ثمه لم يذهب احد الى وجوده في الخارج واذا لم يكن المنطقي موجودا لم يكن العقلي موجودا بقي الطبعي اختلف فيه فذهب المحققون ومنهم الرئيس انه موجود في الخارج بعين وجود الافراد فالوجود واحد بالذات والموجود اثنان وهو عارض لهما من حيث الوحدة ومن ذهب منهم الى عدمية التعين قال بمحسوسية ايضا في الجملة وهو الحق وذهب شرذمة قليلة من المتفلسفين الى ان الموجود هو الهوية البسيطة والكليات منتزعات عقلية وليت شعري اذا كان زيد مثلا بسيطا من كل وجه ولوحظ اليه من حيث هو هو من غير نظر الى مشاركات ومباينات حتى عن الوجود والعدم كيف يتصور منه انتزاع صور متغايرة فلا بد لهم من القول بان للبسيط الحقيقي في مرتبة تقومه وتحصله صورتين متغايرتين مطابقتين له وهو قول بالمتنافيين هذا في المخلوطة والمطلقة واما المجردة فلم يذهب احد الى وجودها في الخارج الا افلاطون وهي المثل الافلاطونية وهذا ما يشنع به عليه بل توجد في الذهن قيل لا وقيل نعم وهو الحق فانه لا حجر في التصورات **فصل** معرف الشيء ما يحمل عليه تصورا تحصيلا او تفسيرا والثاني للفظي والاول الحقيقي ففيه تحصيل صورة غير حاصلة فان علم وجودها فهو بحسب الحقيقة والا فبحسب الاسم ولا بد ان يكون المعرف اجلى فلا يصح بالمساوي معرفة وبالاخفى وان يكون مساويا فيجب الاطراد والانعكاس فلا يصح بالاعم والاخص والتعريف بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة والحق جوازه بالاعم وهو حد ان كان المميز ذاتيا والا فهو رسم تام ان اشتمل

٢٨٢

صه قال الشيخ رحمه المشهور من افلاطون ان لكل نوع فردا موجودا مجردا عن العوارض ازليا قابلا للامور المتقابلة وهذا باطل لان الوجود يساوق التشخص فكيف يكون الوجود المذكور مجردا عن جميع العوارض والاولى قول صاحب حكمة الاشراق في حكمة الاشراق ومطارحات بان لكل نوع من الافلاك والكواكب والبسائط العنصرية ومركباتها امرا في عالم العقول مجردا عن المادة قائما بذاته يدبر ذلك النوع ويفيض عليه كمالات ذلك ويعتني بشانه وهو الذي يسميه صاحب الاشراق رب النوع قال ويقال له في لسان الشرع كما ورد في الحديث ملك الجبال وملك البحار وملك الامطار مثلا والتحقيق في ذلك يقتضي مقاما وسيعا ١٢ عبيد رح

على الجنس القريب والا فناقص فالحد التام يشتمل على الجنس والفصل القريبين
وهو الموصل الى الكنه ويستحسن تقديم الجنس ويجب تقييد احدهما بالآخر وهو
لا يقبل الزيادة والنقصان والبسيط لا يحد وقد يحد به والمركب يحد ويحد به وقد لا يحد به
والتحديد الحقيقي عسير فان الجنس يشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة والفرق
من الغوامض ثم ههنا مباحث الاول الجنس وان كان مبهما لكن الذهن قد يخلق له من حيث
التعقل وجودا منفردا واضاف اليه زيادة لا على انه معنى خارج لاحق به بل قيده
لاجل تحصيله وتعيينه متضمنا فيه فاذا صار محصلا لم يكن شيئا آخر فان التحصيل ليس بغيره
بل يحققه فاذا نظرت الى الحد وجدته مؤلفا من عدة معان كل منها كالدرر المنثورة
غير الآخر بنحو من الاعتبار فهناك كثرة بالفعل فلا يحمل احدهما على الآخر ولا على
المجموع وليس معنى الحد بهذا الاعتبار معنى المحدود المعقول لكن اذا لوحظ الى ابهام
احدهما فقيد بالآخر متضمنا فيه ووصف توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان شيئا مؤديا
الى الصورة الوحدانية التي للمحدود وكاسيا لها مثلا الحيوان الناطق في تحديد
الانسان يفهم منه شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق كما ان
العقد الحملي يفيد الصورة الاتحادية التي للموضوع مع المحمول في الخارج الا ان هناك تركيب
خبري ففيه حكم وههنا تركيب تقييدي يفيد تصوير الاتحاد فقط فمجموع التصورات المتعلقة
بالاجزاء تفصيلا هو الحد الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وهو المحدود
فاندفع شك الرازي ان تعريف الماهية اما بنفسها او بجميع اجزائها وهو نفسها فالتعريف
تحصيل للحاصل او بالعوارض ولا علم بالحقيقة الا العلم بالكنه والعوارض لا تعطيه فالاقسام
باسرها باطلة ومن ههنا ذهب الى بداهة التصورات كلها الثاني التعريف اللفظي
من المطالب التصورية فانه جواب ما وكل ما هو جواب ما فهو تصور الا ترى اذا قلنا
الغضنفر موجود فقال المخاطب ما الغضنفر فسرناه بالاسد فليس هناك

بل تصوير وتوضيح للفظ العضنفر بلفظ اوضح منه ۱۲

حكم نعم بيان موضوعية اللفظ في جواب هل هذا اللفظ موضوع لمعنى بحث لفظي يقصد اثباته بالدليل في علم اللغة فمن قال انه من المطالب التصديقية لم يفرق بينه وبين البحث اللفظي اللغوي الثالث مثل المعرّف كمثل نقاش ينقش شبحًا في اللوح فالتعريف تصوير بحت لا حكم فيه فلا يتوجه عليه شيء من المنوع نعم هناك احكام ضمنية مثل دعوى الحدية والمفهومية والاطراد والانعكاس الى غير ذلك فيجوز منع تلك الاحكام لكن العلماء اجمعوا على ان منع التعريفات لا يجوز فكانه شريعة نسخت قبل العمل بها نعم ينقض بابطال الطرد والعكس مثلًا والمعارضة انما تتصور في الحدود الحقيقية اذ حقيقة الشيء لا تكون الا واحدًا بخلاف الرسوم والرابع اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل اصلًا والاجمال تحقق قضية آحادية ومن ههنا قالوا المفرد اذا عرف بمركب تعريفًا لفظيًا لم يكن التفصيل المستفاد من ذلك المركب مقصودًا قال الشيخ الاسماء والكلم في الالفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ولا صدق ولا كذب بل لا يفيد المعنى والا لزم الدور وانما شأنه الاحضار فقط فلا يصح التعريف الا به لفظيًا

خاتمة الطبع — الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده وآله وصحبه من اوفى عهده. اما بعد فان احسن متون المنطق وابهاها شيلها تكاتا وازكاها **متن سلم العلوم** من تصانيف القاضي **محب الله** البهاري ولاجل ذلك سبت عليه نسيم القبول وطار بالدبور والقبول كيف لا ومصنفه معدن للذكاوة والفطانة ومخزن للدراية ومطلع للبراعة اخذ العلوم عن مولانا قطب الدين الشمس آبادي تلميذ مولانا جدنا الملا **قطب الدين** الشهيد السهالوي وذكر جدنا مولانا احمد عبد الحق بن ملا سعيد ابن القطب الشهيد في شرح السلم انه تلميذ جدي بل تلميذ تلميذه فعلم منه انه اخذ العلوم عن قطبي العلم وجازه ثم برع وتكمل بالفضائل وبعد ما تحلى بالفضائل والفواضل تقلد كرم الامام السلطان عالمگير قضاء لكهنو ثم بعد مدة سنين عزل عنه وتقلد قضاء حيدرآباد الدكن ثم غضب عليه فعزله ثم عفا عنه بشفاعة السلطان معظم ابن السلطان رفيع القدر بن السلطان محمد معظم بن السلاطين عالمگير المفوض عالمگير في آخر عمره حكومة كابل الى ابنه محمد معظم الملقب بشاه عالم فسافر القاضي مع ابن السلطان رفيع القدر الى كابل فاقام بها مدة يسيرة الى ان توفي السلطان عالمگير وفوض السلطنة الى السلطان شاه عالم بهادر فاعطاه منصبًا جليلًا وولاه صدارة ممالك الهند كلها ولقبه بفاضل خان وفي هذه السنة وهي ۱۱۱۹ الف انهار عليه هادم اللذات ومن مصنفاته سوى السلم مسلم الثبوت في الاصول ورسالة الجوهر الفرد وغير ذلك فمن اجل حسن السلم ورزانة مؤلفه توجهت اليه همة الاخ العالم الفاضل المولوي **محمد يوسف** عامله الله باللطف في طبعه **اليوسفي** وكان الفراغ منه في صفر سنة ۱۳۱۲ وانا الراجي رحمة الباري **محمد عبد الهادي** الانصاري وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

وقف ... ۱۴۲۱ ق

امیر حمزہ کتب خانہ
کانسی روڈ کوئٹہ

وغيرها من الامور الدينية في غضون الشباب ولا يضيعون اعمارهم في طلب العلم لكن من يسمع وصيتي ونصيحتي ۱۲ الخ